



كلية الدراسات العليا
برنامج الماجستير - الدراسات الدولية

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

**Palestinian Public Diplomacy
After second Legislative Elections**

إعداد

دلال باجس مصطفى حامد

إشراف

د. هيلغا باومغرتن

2010

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

Palestinian Public Diplomacy after second legislative Elections

دلال باجس مصطفى حامد

لجنة الإشراف والمناقشة

د. هيلغا باومغرتن (رئيسا)

د. روجر هيوك (عضوا)

د. رائد بدر (عضوا)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية،
من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

2010

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

Palestinian Public Diplomacy after second legislative Elections

دلال باجس مصطفى حامد

آذار 2010

لجنة الإشراف والمناقشة

التوقيع
التوقيع
التوقيع
التوقيع
التوقيع
التوقيع
التوقيع
التوقيع
التوقيع
التوقيع

د. هيلغا باومغرتن (رئيساً)

د. روجر هيوك (عضواً)

د. رائد بدر (عضواً)

إهداء....

إلى أسطورة التحدي وأسطورة العطاء.. لك مني كل الوفاء.. إلى أمي الحبيبة
إلى روح أبي التي تسكن أعماق النفس وتلهمني أن أكون الأفضل..
إلى المصطفين كبيرهما والصغير.. وأخواتي قرّة العين وملاذي الدافئ..
إلى كُلي الآخر.. والد طيبة المنتظرة.. إلى زوجي حسن
إلى الفكرة التي أحمل..
والعالم الذي أحب..
وكل ما فيه..
وكل من فيه..
إلى كل المؤمنين بقوله تعالى "فإنك بأعيننا"...
أهدي رسالتي هذه...

شكر وتقدير:

الشكر كل الشكر لمعلمتي الفاضلة هيلغا باومغرتن.. لأنها علمتني كيف يكون البحث موضوعيا وعلميا.

والشكر موصول إلى أستاذيَّ الفاضلين الدكتور روجر هيوك والدكتور رائد بدر على ملاحظتهما القيمة.

وشكري للإنسان النبيل.. الغائب الحاضر في بحثي هذا.. لأنه غرس روح "الكلمة" في تربة خصبة.. أو لعلها كذلك.. الدكتور سمير عوض.

وأخيرا أشكر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على تعاونه الكريم.. وكل من استرقت بعضا من وقته لإنجاح هذا البحث.

فهرس المحتويات

إهداء.....	ز
شكر وتقدير:	ح
فهرس المحتويات.....	ط
ملخص اللغة العربية:.....	ك
Abstract:.....	م
المقدمة:.....	س
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....	1
1.1 نظريات في الدبلوماسية العامة الجديدة:.....	1
2.1 دراسة الأدبيات السابقة:.....	4
3.1 الإشكالية:.....	10
4.1 الفرضيات:.....	14
5.1 منهجية البحث:.....	15
6.1 الخلاصة:.....	16
الفصل الثاني: نحو تأطير للدبلوماسية العامة الفلسطينية.....	18
1.2 ما هي الدبلوماسية العامة الجديدة؟ وكيف تكون هي الحل؟.....	18
2.2 أهمية الدبلوماسية العامة للفلسطينيين:.....	21
3.2 استطلاعات الرأي وأهميتها للدبلوماسية العامة:.....	23
4.2 ما مدى نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية العامة؟.....	28
5.2 ما هي مؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام الدبلوماسية العامة؟.....	32
6.2 الإسلاميون والدبلوماسية العامة:.....	36
7.2 الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب:.....	38
1.7.2 السياسات الحكومية المباشرة:.....	38
2.7.2 التدريب الاحترافي:.....	40
3.7.2 أولويات الدبلوماسية الفلسطينية العامة:.....	43
4.7.2 استخدام التكنولوجيا في نشر الدبلوماسية الفلسطينية العامة:.....	46
5.7.2 التمويل:.....	47
6.7.2 توحيد برامج الهيئات الفلسطينية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدبلوماسية العامة:.....	49
7.7.2 زيادة الوعي الداخلي:.....	51
8.2 الأدوات (الأبعاد) المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة الفلسطينية:.....	55
1.8.2 البعد الأول: الاتصال اليومي:.....	55
2.8.2 البعد الثاني: الاتصالات الإستراتيجية:.....	55
3.8.2 البعد الثالث: تطوير العلاقات بعيدة المدى:.....	56

58	الفصل الثالث: نماذج تطبيقية للدبلوماسية العامة الفلسطينية
58	1.3 كيف دعمت المنظمات الأهلية الفلسطينية الدبلوماسية العامة؟
60	2.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية في أوروبا:
60	1.2.3 مؤتمر بلباو:
62	2.2.3 مؤتمر فلسطيني أوروبا
65	3.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية:
66	1.3.3 اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل:
68	4.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية:
68	1.4.3 الحملة الشعبية ضد الجدار (الضفة الغربية)
70	2.4.3 اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار (قطاع غزة)
71	3.4.3 اتحاد الجمعيات الأهلية العربية – اتجاه (فلسطينيو 48):
73	5.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية والدبلوماسية العامة.. ملاحظات في سياق التجربة:
75	6.3 ماذا فعلت الدبلوماسية العامة في قضايا مصيرية على مدار العقد المنصرم؟
75	1.6.3 حصار الرئيس ياسر عرفات (2002).
75	الموقف الفلسطيني الرسمي والحصار:
77	الموقف الشعبي والحصار:
78	2.6.3 فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار (2004).
79	الموقف الفلسطيني الرسمي والفتوى:
80	الموقف الشعبي والفتوى:
82	3.6.3 حصار غزة (2006)
82	الموقف الفلسطيني الرسمي والحصار:
84	الموقف الشعبي والحصار:
86	4.6.3 تقرير غولدستون (2009).
87	الموقف الفلسطيني الرسمي وتقرير غولدستون:
88	الموقف الشعبي وتقرير غولدستون:
92	7.3 تأرجح النتائج بين الرسمي والشعبي:
94	8.3 التوصيات:
96	الملحق رقم (1):
96	استبانة حول الدبلوماسية الفلسطينية العامة للمؤسسات الرسمية:
99	الملحق رقم (2):
99	استبانة للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية:
100	الملحق رقم (3):
100	تقييم الصفحات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الرسمية الفلسطينية
101	الملحق رقم (4):
101	التعريف بالشخص التي تم إجراء مقابلات معها لاستكمال هذه الدراسة
105	الملحق رقم (5):
105	نص وثيقة مؤتمر بلباو
109	المصادر باللغة العربية
114	المصادر باللغة الإنجليزية

ملخص اللغة العربية:

أصبح دور القوة الناعمة لا سيما الدبلوماسية العامة حديث الساعة بين أوساط الباحثين والإخصائيين في شؤون العلاقات والدراسات الدولية. ونظرا لأهمية هذا المفهوم، وحاجة الفلسطينيين إلى مزيد من نقاط القوة لدعم الموقف الفلسطيني المتمثل بالحصول على الاستقلال والسيادة التامة على الأراضي الفلسطينية، فقد تطرقت الباحثة لهذه الدبلوماسية ومفهومها وأهم نظرياتها على الصعيد العالمي، وذلك بتأطير نظري للمفهوم والدراسات السابقة التي عنيت بالدبلوماسية العامة الفلسطينية، لتنتهي إلى خلاصة تشمل كافة جوانب البحث في الفصل الأول.

ويتناول الفصل الثاني تعريفا مستقيضا بالدبلوماسية العامة وأهميتها للقضية الفلسطينية، والعلاقة بين استطلاعات الرأي وتفعيلها للدبلوماسية العامة. كما يتطرق إلى مؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام هذا النوع من الدبلوماسية لا سيما الإسلاميون منهم. ليقف بعد ذلك بنظرة نقدية عند الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب، والأدوات أو الأبعاد المطلوبة لتفعيلها، محاولا أثناء ذلك كله مقارنتها بالدبلوماسية العامة الإسرائيلية.

أما الفصل الثالث فهو النموذج التطبيقي؛ حيث يتطرق إلى دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في الداخل والشتات بدعم الدبلوماسية العامة الفلسطينية من خلال عرض نماذج لأبرز المنظمات أو مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في نشر القضية الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم. ليقف بعد ذلك على ملاحظات في سياق التجربة. كما يتطرق أيضا إلى دور الدبلوماسية العامة في تفعيل قضايا مصيرية للشعب الفلسطيني على مدار العقد المنصرم مثل

حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة لاهاي، وحصار غزة، وأخيرا تقرير
غولدستون.

ويحتوي الملحق في هذه الدراسة على أهم الاستبانات التي صاغتها الباحثة
واستخدمتها لرصد واقع الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الأوساط الرسمية والمنظمات
الأهلية ووسائل الإعلام مثل الإنترنت. لتنتهي الدراسة بتعريف موجز بالشخصيات السياسية
والأكاديمية والناشطة اجتماعيا وحقوقيا، التي تم إجراء المقابلات معها في طور إعداد هذه
الدراسة.

Abstract:

The role of the soft power, especially the Public Diplomacy, has become the main subject of debate among researchers and specialists in the relations and international studies. Taking into consideration the importance of that expression and the Palestinians need to more of strength paths to support the Palestinian situation, which is to achieve independence and complete supremacy on their territory, the researcher has discussed this Diplomacy, its meaning and its most important theories on the international level. That is by theoretically framing that expression including the previous studies regarding the Palestinian Public Diplomacy. The researcher ends with a gist that includes all the branches of the research, and that is in the 1st chapter.

The second chapter handles an inclusive definition of the Public Diplomacy, its importance to the Palestinian cause and the connection between the Public opinion "questionnaires" and achieving this kind of diplomacy. The chapter also goes through the indicators when Palestinians started using that sort of diplomacy, especially those who were Islamic. Then it criticizes the Palestinian Public Diplomacy in terms of the factual side (reality) and duty and the material or the dimensions needed to achieve it. All that aims to compare such diplomacy with the Israeli's.

However, the third chapter represents the practical model. It explains the role of the Palestinian Civil Organizations inside Palestine and out of it in diaspora, in advocating the Palestinian Public Diplomacy by representing models of the most famous organization and associations in the civil community, that work on publicizing or spreading the

Palestinian cause all over the globe. After that, the chapter comments on some observations about the experimental or the practical model.

Finally, it moves to reveal the role of the Public Diplomacy in discussing some cases that are crucial to Palestinians during the previous decade. Such cases are embodied in putting the deceased President Yasser Arafat under siege, Hague's court statements, Gaza's siege and Goldstone's Report.

The appendix of this study includes the most important "questionnaires" the researcher has prepared and used to figure out the reality of the Palestinian Public Diplomacy among the official environments, civil organizations and mass media as the internet.

The study concludes with a brief introduction to the political, academic and socially active personalities, whom were interviewed for this study's purposes.

المقدمة:

لم يقف معنى الدبلوماسية العامة عند ذلك التعريف الذي ظهر لأول مرة من قبل السفير الأمريكي *Edmund Gullion*¹ في أواسط الستينات من القرن الماضي أثناء الحرب الباردة، فالدبلوماسية العامة من وجهة نظره تتناول "تأثير المواقف العامة على تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية، وتشمل أبعاد العلاقات الدولية خلف نطاق الدبلوماسية التقليدية، وغرس الأفكار من جانب الحكومات في الرأي العام في بلدان أخرى، والتفاعل مع المجموعات الخاصة ذات المصالح في بلد ما مع آخر، والإفصاح عن الشؤون الخارجية وأثرها على السياسة العامة، والتواصل بين أولئك الذين تتجلى مهمتهم بالتواصل من دبلوماسيين ومراسلين أجنب مع وسائل الاتصالات بين الثقافات" (2009 cull).

حقيقة لقد تطور هذا المفهوم تطورا سريعا في بداية القرن الحادي والعشرين لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لدرجة أن البعض قسم هذا النوع من الدبلوماسية إلى تقليدية وحديثة؛ فالبروفيسور Eytan Gilboa (2009) يعتبر أن دور الحكومات قد تقلص إلى حد كبير ليحل محله دور المؤسسات غير الحكومية والمنظمات الدولية. فالدبلوماسية العامة الجديدة تعني الاتصالات المباشرة مع عامة الناس في مختلف الدول والمجتمعات بهدف التأثير على طريقة تفكيرهم وبالتالي التأثير على حكوماتهم. كما أن تطور وسائل الاتصالات لا سيما التكنولوجية منها أدت إلى مشاركة شرائح أكبر في هذه الدبلوماسية كما أدت أيضا إلى ضعف سيطرة الحكومة على مجرياتها وآلية سيرها، مما يستوجب وعيا أكبر أو تنازلا إن

¹ : إدموند غولبون *Edmund Gullion*: دبلوماسي أمريكي، أول من استخدم مصطلح الدبلوماسية العامة، ومؤسس دائرة إدوارد مورو للحقوق والدبلوماسية. وقد ترجمت الباحثة تعريفه للدبلوماسية العامة، وكافة التعريفات والتعليقات من الدراسات الإنجليزية من ترجمة الباحثة.

شئت القول من قبل الحكومة لبعض المنظمات الأهلية لتقوم بهذا الدور من التواصل مع العامة.

وقد يقوم العديدون منا بمثل هذا الدور فيحملون على عاتقهم نقل رسالة أو تصور للقصة الفلسطينية من وجهة النظر الفلسطينية. لكن هذا لا يعد بحد ذاته عملا منظما يسمى دبلوماسية عامة بالمعنى السليم؛ فذلك النوع من الدبلوماسية بحاجة إلى تخطيط وترتيب وتفاهم بين المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الرسمية ووسائل الإعلام، عليه أن يكون مدروسا، ومتسلسلا، وعلميا، ومكملا لبعضه البعض. وهذا ما تحاول الباحثة في هذه الدراسة تناوله بكل جدية وموضوعية. على أمل الوصول إلى تصور لما هو قائم حاليا من الدبلوماسية العامة الفلسطينية، وما يجب أن يكون عليه الوضع لتحقيق الأهداف القصوى التي يستطيع هذا النوع من الدبلوماسية تحقيقها.

إن الدبلوماسية العامة أشبه ما تكون بالأداة الثورية المفضلة في عصر العولمة الحديث. والسياسات الإستراتيجية للدبلوماسية العامة تتمثل بخمسة قضايا أساسية يجب أن تطبق على التوالي حتى يحقق هذا النوع من الدبلوماسية أهدافه، وهي سياسة التوطيد (Consolidation) التي تعد الأهم من بين السياسات الأخرى. والاحتواء (Containment) وهو مصطلح أول ما عرف في فترة الحرب الباردة، لكن ليس بالضرورة أن يستخدم بنفس المعنى في هذا المجال، وإنما المقصود هنا احتواء أفكار الآخرين لا سيما الدينية منها. والاختراق (Penetration) وهو محاولة الوصول إلى شريحة معينة مستهدفة ويمكن ذلك من خلال التبادل التعليمي والثقافي، والبرامج الإذاعية. وسياسة التوسع (Enlargement) والمقصود بها التوسع في الأفكار والاقتصاد وحتى في الجو السياسي والثقافي. ومن ثم سياسة التحول (Transformation) وهي الأكثر طموحا من بين الأخريات (Henrikson 2006).

وهنا على الباحثة أن تتساءل هل هذه الإستراتيجيات صالحة للاستخدام في أية دولة مهما كان حجمها في الساحة الدولية أم أنها مفصلة خصيصا للقوى العظمى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية؟

يعتقد البعض أن الدبلوماسية العامة يجب أن تُرى كأداة بعيدة المدى وليس فقط في حالة النجاحات وقت الأزمات (2005 Tiedeman) وهذا بحد ذاته يشكل تحديا للدبلوماسية العامة في الدول المتوسطة والصغيرة؛ "فالقوى العظمى ستكون موضوع النقاش والجدال [في أواسط العالم وفي وسائل الإعلام] مهما فعلت... إلا إذا حدثت كارثة أو فضيحة في الدول الصغيرة" (2005 Batora). والدول الصغيرة لا تستطيع فرض رؤيتها على غيرها من الدول، لكنها تستطيع عرض نصائح مفيدة وإبداع حلول في أماكن عجزت جهود الغير عن إبداعها. ويتأتى ذلك من خلال التعاون بين مؤسساتها غير الحكومية والمجتمع المدني بشكل مباشر (2005 Melissen). هذا فيما يتعلق بالدول كاملة السيادة في معيار السياسات الدولية، أما نحن كفلسطينيين فإننا في طور التحرير ومشروع قيام الدولة. لذلك ومن هذا المنطلق وجب على الباحثة دراسة الدبلوماسية العامة الفلسطينية بمعايير خاصة أقرب ما تكون للتعريف الحقيقي لهذه الدبلوماسية، ومراعية في نفس الوقت تلك الظروف الخاصة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

في العقد المنصرم من القرن الحادي والعشرين مر على الفلسطينيين الكثير من التغيرات السريعة التي تركت آثارها ماثلة إلى اللحظة. من هذه الأحداث ما أثر على سير القضية الفلسطينية. ولم تكن هذه الأحداث داخلية فحسب، بل إن أخطرها على الإطلاق لم يكن للفلسطينيين يد فيه؛ ألا وهو أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وهنا ينقسم علماء السياسة بين

نظرة إيجابية وأخرى سلبية حول دور هذه الأحداث. وما يعيننا في هذا الموقف هو أثر تلك التغيرات على الدبلوماسية العامة الفلسطينية.

وفي العقد المنصرم أيضا، ظهر شريك جديد في العملية الديمقراطية على الساحة الفلسطينية. فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية كان له ردود أفعال كبيرة ومتباينة أثرت بشكل لا يمكن إنكاره على الساحة الفلسطينية الداخلية والخارجية على حد سواء. فهل أثرت رؤيتها للصراع مع الاحتلال على سير الدبلوماسية العامة الفلسطينية؟

يعتقد Jan Melissen (2006) أن الدبلوماسية العامة ذات وجهين في نفس الوقت؛ داخلي وآخر خارجي. فإحساس المواطنين بهويتهم القومية، وشعورهم تجاه بلدهم، يساعد على تشكيل صورة لها في الخارج. والباحثة في هذا المجال تحاول معرفة مدى تأثير الانقسام الفلسطيني على الدبلوماسية العامة، فالفلسطينيون أيا كان انتماءهم يرسمون صورة للوطن المنشود، لكن التعبير قد يختلف حسب قناعات أصحاب القرار في الساحة الفلسطينية.

في سبيل الوصول إلى معرفة إجابات هذه الأسئلة وغيرها فإن الباحثة ستقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ تتناول في الفصل الأول الإطار النظري بما في ذلك إشكالية البحث الأساسية والفرضيات والمنهجية المتبعة للوصول إلى الإجابات المرجوة، ونظريات الدبلوماسية العامة الجديدة. أما في الفصل الثاني فتستقوم بتعريف الدبلوماسية العامة وأهدافها وأهميتها للفلسطينيين بحكم ظروفهم الخاصة، ومؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام هذا النوع من الدبلوماسية. وستحمل هذه النقاط أو التساؤلات بين طياتها دراسة مقارنة للوضع الإسرائيلي والدبلوماسية العامة للكيان في محاولة لتمييز نقاط القوة من نقاط الضعف عند الجانبين. أما في الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فتستقوم الباحثة باستعراض نماذج

لمؤسسات ومنظمات أهلية ساهمت في الدبلوماسية العامة الفلسطينية من خلال قضايا محددة تتمثل بحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل، وحصار غزة وتقرير غولدستون، في محاولة لرصد التغيير في الدبلوماسية العامة الفلسطينية قبل وبعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية وصولاً إلى الحرب الأخيرة على غزة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

1.1 نظريات في الدبلوماسية العامة الجديدة:

العديد من الباحثين والدارسين يغفلون عن هذا الجانب الهام من دراسة الدبلوماسية العامة معتبرينها مشابهة للعلاقات العامة (Public Relations) وللدعاية أو ما يسمى البروباغندا (Propaganda)، لذلك فإنهم لا يلجأون لتأصيل نظرية خاصة بها على الرغم من تفردتها عن كلا الحقلين السابقين. وقد قام القليل من مؤسسي هذا العلم الجديد بالتأصيل لنظرية خاصة بالدبلوماسية العامة، لعل أهمهم هو البروفيسور Eytan Gilboa الذي اعتمد قبل كل شيء على وحدة تحليل مغايرة للدولة القومية، واعتبر "المؤسسات" هي وحدة التحليل الأساسية في علم الدبلوماسية العامة.

وفي دراسته الفريدة التي تحمل عنوان: البحث عن نظرية للدبلوماسية العامة searching for a theory of public diplomacy (2008) يفيد بأن العمل على إيجاد نظرية للدبلوماسية العامة يبدأ من خلال تحليل تطور المفهوم والنماذج الخاصة بهذا النوع من الدبلوماسية. ويشير غلبو إلى المساهمات في تحليل هذه الظاهرة من مختلف العلوم والحقول الاجتماعية ومن أهمها مساهمة علم العلاقات الدولية (International Relations) فيما يسمى بالقوة الناعمة (soft power)، وعلم الاتصالات (Communication) بالربط بين الإعلام والرأي العام، وعلم العلاقات العامة (PR) من خلال نظرية تعزيز الصورة والسمعة، وعلم الترويج (Branding) من خلال الترويج "للأمم والأماكن".

يعد Joseph Nye أول وأبرز من تحدث عن القوة الناعمة، ولا يكاد ينافسه أحد في هذا المجال. ويعتقد Nye أن هناك ثلاث طرق لتحصل الدولة على ما تريد في السياسات الدولية؛

التهديد، والإغراء، والتعاون. ويمثل الوضعان الأوليان القوة التقليدية، بينما يمثل الوضع الثالث القوة الناعمة.

نوع القوة	السلوك	المصادر	أمثلة
القوة الناعمة	الجدب والتعاون	التواصل وتبادل الخبرات	الكاريزما والإقناع
القوة التقليدية	التهديد أو الإغراء	أدوات التهديد أو المكافآت	الحروب أو الترفيقات والتعويضات

الجدول يمثل الفرق بين القوة التقليدية والقوة الناعمة (Nye 2006)

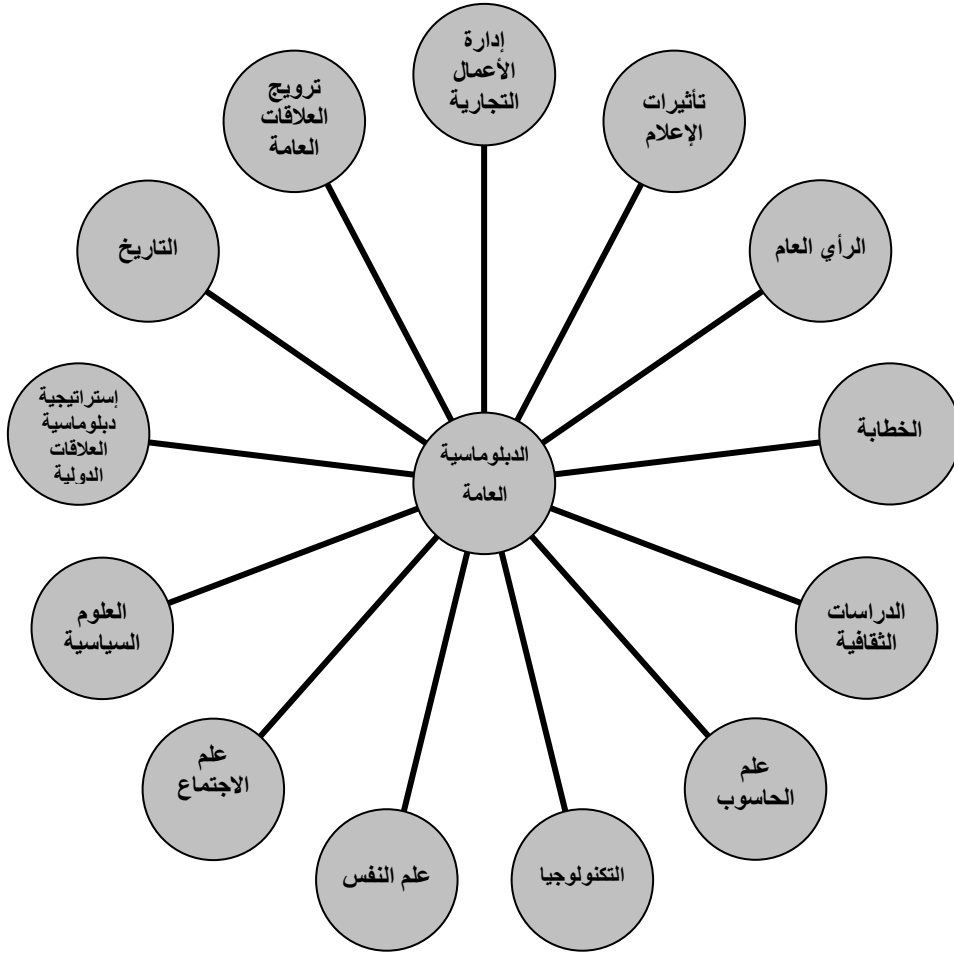
من هذا المنطلق تعد الدبلوماسية العامة جزءاً من القوة الناعمة، بمعناها التطبيقي؛ فالقوة الناعمة تعريف غير ملموس إذا لم يترجم إلى أدوات على أرض الواقع. وهذه الأدوات بحاجة إلى تنظير مستقل، وهو ما لم يفعله نبي، على الأقل فيما يتعلق بالدبلوماسية العامة.

أما نظريات الاتصال فكثيراً ما ربطت بين الإعلام واستطلاعات الرأي، أو بين الإعلام والأداء الحكومي في قضية ما، لكن الدبلوماسية العامة بحاجة إلى الربط بين هذه المستويات الأساسية الثلاثة؛ الحكومة، والإعلام، واستطلاعات الرأي. وإلى الآن لم يتم تفعيل دور استطلاعات الرأي العام في قياس مدى نجاعة الدبلوماسية العامة لدولة ما إلا بالحد الأدنى من الدراسات (Gilboa 2008).

حقيقة، إن علم الترويج لم ينشأ أساساً إلا ليصب في مصلحة الاقتصاد، لكن العديد من العلماء والباحثين يعتقدون أن علم الاقتصاد هو علم بشري إنساني أكثر من كونه أحد فروع العلوم الطبيعية. ومن هذا المنطلق فإن Waller (2007) يعتقد أن الفكرة التي يتم الترويج لها هي صوت في "سوق الأفكار"، وهي طريق إثبات النجاح أو الفشل التي تستطيع أن تخرج أحداً ما من العمل، الذي هو هنا بطبيعة الحال العمل على صياغة صورة الدولة.

أما الباحثة Muzna Shihabi (2006) فقد حاولت إيجاد مكان للدبلوماسية العامة بين نظريات العلاقات الدولية من خلال الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية اللتين تعتبران الدولة وحدة التحليل الأساسية؛ وتعتبر شهابي أن النظريتين تكملان بعضهما البعض فيما يتعلق

بالدبلوماسية العامة والعلاقات الخارجية للدولة. لذلك فقد ارتضت الباحثة أن تأخذ برأي الواقعية الجديدة فيما يتعلق بسيطرة الدولة على مجريات الدبلوماسية العامة بوصفها مازالت اللاعب الأساسي في منظومة العلاقات الدولية، وبالمقابل فقد أخذت برأي الليبرالية المؤسساتية فيما يتعلق بتساعد دور المؤسسات في نسج العلاقات بين الدول وفي التحليل السياسي للواقع الحالي.



مساهمات من تخصصات متعددة في الدبلوماسية العامة (2008 Gilboa)

2.1 دراسة الأدبيات السابقة:

لعله من المستغرب أن لا نجد العدد الكافي من الدراسات حول هذا الموضوع المهم للقضية الفلسطينية نظرا لكون هذا النوع من الدبلوماسية بحاجة إلى انتشار في مختلف المجتمعات ، والفلسطينيون منتشرون ومشتتون في مختلف أنحاء العالم، كما أنه بحاجة إلى مؤسسات أهلية تنتشر في تلك البلاد التي تقيم بها الجاليات، وهذا أيضا متوافر ومن نقاط القوة الفلسطينية.

الدراسة الأولى دراسة باللغة الإنجليزية للدكتور Colin Irwin (2009) بعنوان إسرائيل وفلسطين: الرأي العام، الدبلوماسية العامة، وصناعة السلام. من إصدارات المعهد الإيرلندي للدراسات. وقد بنيت هذه الدراسة على استطلاعات للرأي أجراها مركزا إسرائيل صوت واحد وفلسطين صوت واحد. تناول الباحث في القسم الأول منها شكل الاتفاق الممكن إبرامه بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال التطرق إلى قضايا الوضع النهائي والقضايا الحساسة لدى الطرفين، بينما تناول في القسم الثاني عملية السلام نفسها وسبب تعثرها. وبين هذين العنوانين أفرد مساحات واسعة من دراسته لاستطلاع آراء الجمهوريين الفلسطيني والإسرائيلي حول النقاط التي يعتبرها كل منهما أساسية للشروع في عملية سلام بين الطرفين.

وقد تم تطوير أسئلة الاستطلاعات في هذه الدراسة من قبل مركزي البحوث المذكورين أعلاه عام 2008 وتم العمل على استطلاع آراء شرائح متنوعة من الطرفين على مدار شهر كامل.

حاول الباحث في هذه الدراسة أن يطبق نموذج السلام في شمال إيرلندا مفترضا أن اتباع الطرق ذاتها وأهمها كشف آراء طرفي النزاع من خلال استطلاعات الرأي التي تعد

رافدا مهما جدا للدبلوماسية العامة، سيقود ربما إلى نفس النتيجة المرجوة، مدعما حديثه بدراسة حالة لبعض الدول التي طبق عليها نفس نموذج الدراسة مثل كوسوفو وغيرها. لم تتناول هذه الدراسة رؤيتها للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وإنما ربطت بين استطلاعات الرأي وأهميتها في تحقيق الاتفاق الأنسب بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بمعنى آخر انصبت على الدبلوماسية العامة الداخلية بوصفها شقا من الدبلوماسية العامة بشكل عام. كما تحدثت عن قضايا الوضع النهائي وإمكانية الوصول إلى اتفاق بشأنها. لكنها لم تتحدث عن دولة فلسطينية ولا عن إعلام فلسطيني ولا علاقات خارجية مما يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود نقص بالغ في هذه الدراسة التي كان هدفها محددًا مسبقًا.

لكن يمكن للباحثة الاستفادة من نتائج استطلاع الرأي نظرا لحدائتها في التعرف إلى أهم القضايا التي يود الفلسطينيون طرحها للعالم على أنها معيقات السلام بين الطرفين. وهذا ما سيمكنها بدوره من طرح سؤال مهم في هذه الدراسة وهو: ما مدى وعي الفلسطينيين لأهمية الدبلوماسية العامة في طرح قضاياهم المصيرية للعالم؟

ومن الدراسات المتوفرة حول هذا الموضوع أيضا رسالة ماجستير للباحثة Muzna Shihabi (2006) باللغة الإنجليزية بعنوان الدبلوماسية العامة الفلسطينية من كامب ديفيد إلى فتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار. تناولت الباحثة في هذه الدراسة تعريفًا للدبلوماسية العامة والفرق بينها وبين الدبلوماسية الرسمية أو التقليدية، والفرق بينها وبين الدعاية أو ما يسمى بالبروباجندا، لتنتقل بعد ذلك إلى دور المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في تفعيل الدبلوماسية العامة. وفي هذه الدراسة حاولت الباحثة أن تتعرض لنموذجين من الممارسات الفلسطينية التي تدرج تحت الدبلوماسية العامة والتي تمثلت تحديداً بمحادثات

كامبد ديفيد2 ومسألة الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل. وقد افترضت الباحثة أن الدبلوماسية العامة الفلسطينية قد فشلت في النموذجين.

لجأت الباحثة في هذه الدراسة إلى مصادر اعتبرتها أولية في تجميع المعلومات وأخرى ثانوية؛ تمثلت الأولية بمذكرات لأبرز ممارسي الدبلوماسية العامة في العالم، والإحصاءات الرسمية، وقرارات الأمم المتحدة، ووثائق محكمة العدل الدولية، وخطابات بعض المسؤولين السياسيين. أما فيما يتعلق بالمراجع الثانوية فقد تمثلت بالدراسات الأكاديمية والتحليلية لفهم الجوانب المختلفة فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية (2006 Shihabi).

وقد توصلت شهابي في نهاية دراستها إلى ضعف الدبلوماسية العامة الفلسطينية بشكل ملحوظ، وحاجة صناع القرار الفلسطينيين إلى طريقة جديدة كلياً في التفكير. واقترحت إقحام هذا النوع من الدبلوماسية بشكل رسمي في تخطيط وزارة الخارجية، وتطوير إستراتيجية لطريقة التعاون بين مختلف من يقع على أعبائهم تطوير الدبلوماسية العامة الفلسطينية. كما اقترحت تفعيل استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة بما فيها الإنترنت للتواصل مع الغرب بطريقة أفضل، وإقامة معاهد للتدريب الدبلوماسي في فلسطين، وإقحام المجتمع المدني بما فيه المنظمات الأهلية في هذه العملية الهامة.

ويلحظ القارئ لهذه الدراسة ميلها لمناقشة الحدثين السابقين من وجهة نظر رسمية سياسية أكثر من كونها قضيتي رأي عام أو دبلوماسية عامة. كما أن القسم النظري في الرسالة كان عمومياً لا يتعلق بالدبلوماسية العامة الفلسطينية تحديداً، لكن ذلك يعود لكون الشهابي أول من تطرق إلى هذا المفهوم لأن دراستها تعد الأولى من نوعها. وهذه الدراسة تفتح الآفاق لبعض الأسئلة التي تود الباحثة الإجابة عنها في دراستها ألا وهي: كيف دعمت

المنظمات الأهلية الفلسطينية الدبلوماسية العامة؟ وماذا فعلت الدبلوماسية العامة الفلسطينية لقضايا مصيرية على مدار العقد المنصرم؟

والدراسة الثالثة باللغة الإنجليزية أيضا، كانت بعنوان الدبلوماسية العامة المكون المنقوص في السياسة الخارجية الإسرائيلية للبروفيسور Eytan Gilboa (2006) الذي اعتبر أن إسرائيل لم تلق بالاً لهذا النوع من الدبلوماسية نظراً لكون علاقاتها الرسمية مع القوى العظمى قوية ومتينة. كما أنه يبين دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان في انتقاد سياسات إسرائيل وبالتالي إعطاء صورة سلبية عنها أمام المجتمع الدولي. ويضرب غلبو في هذه الدراسة أمثلة ونماذج عن دبلوماسيات عامة ناجحة لدول تحترف هذا النوع من الدبلوماسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . كما يتطرق إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار والضرر الذي ألحقته بسمعة إسرائيل.

وينتقل بعدها البروفيسور Gilboa إلى الخطوات العملية الواجب اتباعها لتفعيل الدبلوماسية العامة من بيان دور وسائل الإعلام وبعض الكلمات والمصطلحات التي يستخدمها الإعلاميون والتي تضر بسمعة الإسرائيليين مثل "جرائم الحرب" و"الإبادة الجماعية" وغيرها، واستطلاعات الرأي التي تبين بوضوح تراجع شعبية إسرائيل لا سيما في الأوساط الشعبية الأوروبية، ليتحدث بعدها عن الهزائم التي منيت بها إسرائيل في معركة الدبلوماسية العامة.

ومن الوسائل الواجب اتباعها أيضا لتطوير الدبلوماسية العامة الإسرائيلية من وجهة نظر غلبو استخدام التقنيات الإلكترونية بشكل أكثر فاعلية لنقل الصورة الإسرائيلية كما يراها الإسرائيليون، ورفع كفاءة الدبلوماسية العامة من خلال التدريب الاحترافي وإنشاء مراكز متخصصة لهذا النوع من الدبلوماسية، وتركيز الدبلوماسية العامة الإسرائيلية في المرحلة

المقبلة على أوروبا والدول العربية، وغيرها من الاقتراحات البناءة المبنية على خبرة عالية بهذا المجال.

لقد قسم البروفيسور دراسته إلى ثلاثة أقسام؛ كان القسم الأول منصبا على دراسة نظرية الدبلوماسية العامة الجديدة، واستخدم في القسم الثاني المنهج التحليلي في دراسة الدبلوماسية العامة الإسرائيلية لا سيما في أروقة الأمم المتحدة، أما في القسم الثالث فقد حلل الإستراتيجية الإسرائيلية في الدبلوماسية العامة وبيّن كثرة عيوبها وبعض السبل لإصلاحها.

هذه الدراسة قيمة جدا، وهي تغطي معظم المحاور التي تود الباحثة تناولها في هذه الدراسة، غير أنها تتحدث عن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية وليس الفلسطينية. وهذا ما قاد الباحثة إلى بعض التساؤلات الهامة مثل: ما مدى نجاح الدبلوماسية العامة الإسرائيلية؟ وهل هناك مؤشرات تدل على بدء الفلسطينيين باستخدام هذا النوع من الدبلوماسية مما أحدث ضررا لنظيرتها الإسرائيلية؟

وهناك دراسة أخرى تطرقت للموضوع عن بعد، وهي دراسة لمركز السياسات الخارجية في بريطانيا (2003) من إعداد الباحثين *Conrad Smewing* و *Mark Leonard* بعنوان الدبلوماسية العامة والشرق الأوسط. وقد تمت هذه الدراسة بمساعدة المجلس البريطاني في كل من الدولتين اللتين تمت دراسة الحالة فيهما وهما تركيا والسعودية. وكان إحدى أهداف هذه الدراسة نقد نظرية "صراع الحضارات" من خلال دور الدبلوماسية العامة التي تمارسها بريطانيا في دول الشرق الأوسط. ويعتقد الباحثان أن بريطانيا قد بنت الثقة بين مختلف دول المنطقة من خلال العلاقات طويلة الأمد، مع إيمانها بأن الدبلوماسية العامة تصبح أكثر أهمية أو على الأقل لا تقل أهميتها في حالات التوتر الدولي.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة عناوين أساسية_ من الممكن اعتبارها فصولا_، كان الفصل الأول منها بعنوان البيئة السياسية الجديدة والمقصود بها التغييرات بعد الحادي عشر من سبتمبر. وفي هذا الفصل تم التركيز على تعاضم أهمية الدبلوماسية العامة، وعدها الباحثان في قلب السياسة الحديثة. أما الفصل الثاني فكان حول "مشكلة الصورة" بين الشرق الأوسط والغرب، المبنية على عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين والخوف من صراع الحضارات، وفي نفس الوقت الرغبة في الاندماج. وفي الفصل الثالث تم الحديث عن أهمية الدبلوماسية العامة وسط كل هذه الأجواء. وتم التركيز في هذا الفصل على أن الدبلوماسية العامة هي عملية ثنائية الاتجاه؛ بمعنى أن الدولة الممارسة لهذه الدبلوماسية عليها أن تتفهم أنها مؤثرة ومتأثرة في آن. أما الفصل الرابع فقد تناول إعادة تشكيل العلاقة بين الغرب والشرق الأوسط دون اللجوء إلى الاستعمار. وهذا يتطلب جهودا دبلوماسية على مختلف الأصعدة أبرزها الدبلوماسية العامة.

هذه الدراسة اتبعت منهجية دراسة الحالة كما سبق ونوهت؛ فقد تمت دراسة الدبلوماسية العامة في كل من تركيا والسعودية من خلال تتبع الإعلام في كلا البلدين ، والمراكز الثقافية البريطانية المنتشرة فيهما. فقد كانت الدراسة موجهة لدراسة الدبلوماسية العامة البريطانية في هذين البلدين أكثر من نظيرتها الموجهة منهما إلى بريطانيا.

هذه الدراسة تفيد الباحثة في التعرف إلى الوسائل التي يتبعها الغرب لنشر الدبلوماسية العامة في الشرق الأوسط ومنه فلسطين بكل تأكيد. وهذا يقودنا إلى نفس الوسائل التي يجب أن تتبع من قبل الدول العربية لمخاطبة شعوب تلك البلاد. كما وتفتح هذه الدراسة المجال لسؤال تطرحه الباحثة حول الوسائل المستخدمة حاليا لنشر الدبلوماسية العامة الفلسطينية في أوساط الأوروبين خصوصا والغرب بشكل عام.

3.1 الإشكالية:

نظرا للنقص الشديد في الدراسات التي تتحدث عن الدبلوماسية العامة الفلسطينية على الرغم من أهمية هذا الموضوع، فهذا يحتم على الباحثين والدارسين الفلسطينيين أن يبادروا إلى الإجابة عن كثير من التساؤلات الهامة حول هذا الحقل الجديد من العلوم، واختبار النظريات الأساسية التي يقوم عليها. ومن هذا المنطلق فقد حددت الباحثة وجهتها في هذه الدراسة من خلال طرح مجموعة من التساؤلات تزيل الإبهام عن دور الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين قريناتها من أنواع الدبلوماسية الأخرى. إن السؤال الرئيس الذي تحاول الباحثة الإجابة عنه في هذه الدراسة هو :

هل هناك دبلوماسية عامة فلسطينية فاعلة تقوم بدورها لدعم القضية الفلسطينية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة فإن الباحثة تحاول تناول الموضوع من عدة محاور تم تقسيمها على شكل أسئلة طرحت على النحو التالي:

1. لماذا السياسة الخارجية الإسرائيلية ناجحة والسياسة الخارجية الفلسطينية غير ناجحة؟
تفترض الباحثة أن مقومات نجاح السياسة الخارجية الإسرائيلية ذاتية وأخرى خارجية؛ يتمثل أهمها بالتخطيط الإستراتيجي القوي والدعم المادي والمعنوي الحاد من قبل أهم القوى العظمى في المجتمع الدولي.

2. ماذا بإمكان الفلسطينيين أن يفعلوا حتى يغيروا هذه الحالة؟

تبدأ الخطوات الفلسطينية الحقيقية بمعرفة مكامن الضعف في محاولة لتجنبها ومعالجتها ومكامن القوة في سبيل تعزيزها وتطويرها. إن دراسة الوضع القائم للسياسة

الفلسطينية الخارجية يمكننا من اقتراح بعض الحلول الممكنة والواقعية بناء على الإمكانيات الفلسطينية المتاحة. وتفترض الباحثة أن الدبلوماسية العامة هي من أهم مقومات القوة الفلسطينية نظرا لاعتمادها على البعدين العربي والإسلامي، وتواجد الفلسطينيين في مختلف أسواق العالم ورغبتهم الحثيثة في دعم قضيتهم وحقوقهم.

3. ما هي الدبلوماسية العامة، وكيف تكون هي الحل؟

في هذه الدراسة تقوم الباحثة بتعريف الدبلوماسية العامة وآخر الدراسات التي قام بها كبار الباحثين والعلماء حول أهميتها ودورها في تثبيت سياسات الدولة الخارجية وإقناع شعوب العالم بعدالة قضيتها. وتفترض الباحثة أن جذور الدبلوماسية العامة موجودة في السياسة الفلسطينية إلا أنها ليست مبنية على دراسات وخطط وإنما أشبه بالجهود الفردية، وحتى لو كانت جماعية فهي مشتتة وليست على قلب رجل واحد كما يقال.

4. ما مدى وعي الفلسطينيين للدبلوماسية العامة؟

كما سبق ونوهت فإن الباحثة تفترض أن الدبلوماسية العامة من ناحية التطبيق الأولي والعشوائي موجودة حقيقة عند الفلسطينيين، إلا أن بإمكانهم أن يستغلوا فاعلية هذا النوع من الدبلوماسية أضعافا مضاعفا لو تم الوعي الكامل بأهميته. تفتقد السياسات الفلسطينية الرسمية إلى الدراسات المتعلقة بهذا الحقل الغني من الدبلوماسية، وهذا يعني أن الوعي بهذه المسألة غير موجود أو على أبعد تقدير منقوص بشكل كبير.

5. ما مدى نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية العامة؟

هناك آراء متضاربة حول الدبلوماسية العامة الإسرائيلية؛ فالبعض يرى أن إسرائيل تقطع أشواطاً أبعد بكثير من الفلسطينيين في هذا المجال ويستدلون على ذلك بالدعم الرسمي الذي تتلقاه السياسة الخارجية، وهناك من يرى أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية متعثرة ومنقوصة لعدة أسباب ومؤشرات. وتفترض الباحثة أن إسرائيل تسخر إمكانات عظيمة لإبراز صورتها ورؤيتها للصراع في مختلف وسائل الإعلام الأجنبية، لكن عدا ذلك فإنها مقصرة بشكل كبير في الدبلوماسية العامة لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذا النوع من الدبلوماسية لا يعتمد فحسب على الإعلام مع أن الإعلام وسيلة رئيسة في نشره.

6. ما هي مؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام الدبلوماسية العامة؟

هذا ما ستسعى هذه الدراسة إلى استكشافه واستنباطه بناء على أسس دقيقة تتمثل برصد أدوات الدبلوماسية العامة المستخدمة من قبل الفلسطينيين وإستراتيجية تلك الدبلوماسية إن وجدت. وتفترض الباحثة أن خير وسيلة لقياس مدى استخدام الدبلوماسية العامة ونجاحها هو بمؤشرات استطلاعات الرأي المرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذه الدبلوماسية. ومدى زيادة وعي وتضامن مختلف شعوب العالم مع القضية الفلسطينية مما سيؤدي إلى تغيير وجهات نظر بعض الحكومات في مواقفها تجاه هذه القضية.

7. كيف دعمت المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية الفلسطينية الدبلوماسية العامة بعد

الانتخابات التشريعية الثانية؟

لا يمكن الإجابة على هذا السؤال دون العودة إلى حقائق ووقائع في السنوات الأربع الماضية، والتطرق لدور المؤسسات الرسمية قبل وبعد الانتخابات التشريعية الثانية لمعرفة الصورة الحقيقية لمدى تعاون المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية لتفعيل الدبلوماسية العامة. ولا ننسى الانقسام الحاصل على الساحة الفلسطينية الذي أدى إلى انقسام في الآراء إلى جوار السياسة؛ فالبعض يزعم أن الصورة الفلسطينية لا سيما في الخارج لم تتأثر بالإشكالات الداخلية، بل على العكس فهناك بعض الوقائع والأحداث التي أدت إلى زيادة تعاطف العالم مع القضية الفلسطينية، وهناك من يربط ربطا مباشرا بين تدهور الصورة الفلسطينية في الخارج والانقسام الداخلي. وستحاول الباحثة في هذه الدراسة الوقوف إلى جوار أحد الرأيين بناء على المعطيات المتأتية من المعلومات وتحليلها.

8. ماذا فعلت الدبلوماسية العامة في قضايا مصيرية على مدار العقد المنصرم؟

هناك أربع قضايا ستقوم الباحثة برصد ملامح الدبلوماسية العامة في تفعيلها مع محاولة لمقارنة نقدية بين ما وقع منها قبل الانتخابات الثانية وما وقع بعدها. هذه القضايا الأربعة تتمثل بحصارين وتقريرين دوليين؛ حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار الفاصل، وحصار غزة، وتقرير غولدستون. وربما لعبت في هذه القضايا الأربع عوامل ومتغيرات معقدة لا تنتهي عند الدبلوماسية العامة، لكن ستحاول الباحثة تجاوز المتغيرات العديدة وتركيز الجهود على دور الدبلوماسية العامة في تفعيلها.

4.1 الفرضيات:

تفترض الباحثة أن الدبلوماسية العامة الفلسطينية قد تابعت تطورها في فترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 إلا أن بعض العوامل قد عملت على الإبطاء في عجلة تطورها أهمها تداخل وتعارض الرؤى والصلاحيات بين السلطة ومنظمة التحرير والهيئات غير الحكومية، وما تلا ذلك من انقسام الصف الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وعدم وجود إستراتيجية محكمة لتفعيل الدبلوماسية العامة كأولوية فلسطينية. كما تفترض أن هناك تغيرا إيجابيا وليدا في الأداء الحكومي الرسمي للدبلوماسية العامة، بينما هناك نجاحات على نطاق أوسع نوعا ما للمنظمات الأهلية_ لا سيما تلك التي في خارج الأراضي الفلسطينية_ في هذا الصدد. وتفترض الباحثة عدم وجود تنسيق فاعل ومنظم بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية في نشر رؤية الفلسطيني لقضيته، مما يعد سببا آخر في بطء تطور الدبلوماسية العامة.

وأخيرا تفترض الباحثة أن الدبلوماسية العامة الفلسطينية نجحت في بعض القضايا المصيرية أكثر من غيرها حسب العوامل والمتغيرات المرتبطة بتلك القضايا، فهي تفترض أن تلك الدبلوماسية نجحت على سبيل المثال في إرغام إسرائيل على إيقاف حربها الأخيرة على غزة، وذلك بسبب تفعيل هذه القضية على الصعيد الشعبي العالمي من خلال المنظمات والجاليات العربية والفلسطينية في مختلف أنحاء العالم، ومن نتائج نجاح هذه الدبلوماسية تقرير غولدستون الذي عملت المنظمات الحقوقية العربية والعالمية على دعمه وإيصاله لمجلس حقوق الإنسان.

5.1 منهجية البحث:

نظرا لقلّة الدراسات المتناولة في هذا المجال فإن عمل الباحثة توزع على أكثر من مسار؛ حيث اقتضت الإجابة على بعض الأسئلة التي تمثل إشكالات البحث التحليل السياسي للدبلوماسية الفلسطينية؛ فقد استخدمت الباحثة المنهج الكيفي لتتبع الدراسات التي تتحدث عن الدبلوماسية العامة من الناحية النظرية، وعن بعض النماذج التطبيقية لدول تحترف هذا النوع من الدبلوماسية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. ثم بعد ذلك عمدت الباحثة إلى العمل الميداني، وذلك من خلال لقاءات مع السياسيين والدبلوماسيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين استطاعوا أن يرفدوا البحث بمعلومات ليست موجودة في بطون الدراسات السابقة حول الدبلوماسية العامة الناشئة. وقد لجأت الباحثة أيضا إلى التحليل المقارن لبعض القضايا بين الدبلوماسية العامة الإسرائيلية والفلسطينية؛ حيث قامت الباحثة من خلال هذه المقارنة باستنباط بعض الأسئلة التي أفادتها في صياغة استبانات تم توزيعها على مختلف المؤسسات الرسمية المعنية بالدبلوماسية العامة من منظمة التحرير ورئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والمجلس التشريعي وبعض المؤسسات والمنظمات الأهلية الفاعلة في مجال العلاقات الخارجية الفلسطينية. وأخيرا حتى تتمكن الباحثة من إسقاط النظرية على أرض الواقع فقد قامت بدراسة الحالة لبعض القضايا التي كان ينبغي توظيف الدبلوماسية العامة فيها أو تم توظيفها فعليا، وتجلت هذه القضايا بحصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل، وحصار غزة، وتقرير غولدستون حول الحرب الأخيرة على غزة.

6.1 الخلاصة:

الدبلوماسية العامة لا تعرف الكذب، وهي أقرب إلى الحقيقة، بحكم انبثاقها من رحم منظومات شعبية وأهلية. كما أنها لا تكون فاعلة إلا باحترام الآخر، وقراراته، ومعرفة متى وكيف علينا أن نتحدث معه. وهي خير تطبيق للمثل الشعبي "كما تدين تدان"؛ فمن لا يشارك الناس همومهم ونشاطاتهم عليه أن لا يتوقع الكثير منهم.

إن من يعتقد أن الدبلوماسية العامة يجب أن تؤتي ثمارها بين يوم وليلة لا يدرك معناها الحقيقي؛ فالقوة الناعمة أقوال وأفعال وتصرفات لا يمكن إدراك نتائجها بالسرعة التي تدرك بها نتائج القوة التقليدية. و"يجب النظر للأمام، مع الإدراك بأن هذا الطريق قد يستغرق عدة عقود حتى يثمر عن نتائج نهائية. ولذلك فإن أعمال الضغط وحشد المناصرة والتأثير ستأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تتحول إلى قرارات سياسية من قبل المجموعة الدولية لصالح إحقاق الحقوق الوطنية" (أبو هوش 2009). ولا ننسى أن ناميبيا نالت استقلالها بعد مضي 19 عاماً على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأنها (بيكر 2007). ونحن _الفلسطينيين_ نملك رأياً استشارياً مشابهاً، وتقريراً يعد الأقوى من نوعه في الأمم المتحدة، ولا يلزمنا سوى تفعيل كليهما بشيء من التخطيط الإستراتيجي والنفس الطويل في هذه المعركة.

إن جهود الفلسطينيين في تفعيل دبلوماسيتهم العامة ما زالت تقليدية على الرغم من فاعليتها وأهميتها، ولم ترق إلى مستوى تفعيل "الخيوط" كافة، فالمنظمات الأهلية على رأس قائمة الفاعلين في هذا النوع من الدبلوماسية، غير أن الإعلام مازال بحاجة إلى الكثير من التطوير وانتقاء الكلام في حرب هي أشبه ما تكون بحرب الكلمة.

وكما هو متوقع، فالشعوب دائماً تسبق حكوماتها أشواطاً في الدبلوماسية العامة، ببساطة لأن الروابط الإنسانية المشتركة تدفعها للتحرك قبل المصالح السياسية الضيقة. إن معرفة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية بالدبلوماسية العامة ضعيفة جداً وسطحية، وهذا الكلام لا ينطبق على الجاليات التي واكبت حركة الدبلوماسية العامة الفلسطينية منذ نشأتها، لذلك فإن نضج التجربة في الخارج أكثر وأبعد منه في الداخل الفلسطيني. وهذا ما يدفعنا إلى نقل التجربة وتطويرها على صعيد الداخل الفلسطيني، حتى يكون العمل مشتركاً وفاعلاً بالدرجة المطلوبة.

ومع الانتخابات التشريعية الثانية، طرأ نوع من التغيير في الدبلوماسية العامة اتسم بطابع مزدوج بين الإيجابية والسلبية؛ فالتأثيرات الإيجابية بدأت بالعملية الديمقراطية التي أنجزها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما برز من نتائج اعتبره كثير من المراقبين تمسكاً من الشعب الفلسطيني بحقوقه وثوابته ورفضاً للتخلي عن مقاومته، وهي رسائل بوسعها تصليب الموقف الفلسطيني ودبلوماسيته العامة. كما أنّ سياسات الحصار الخانق والعقوبات الجماعية وشنّ الحرب العدوانية على غزة؛ خدمت الدبلوماسية العامة الفلسطينية وأضرّت بشكل بالغ بالدعاية الإسرائيلية.

أمّا التأثيرات السلبية فتتأتى من الانقسام الفلسطيني بين برنامجين وخطابين يصعب الجمع بينهما، كما تتأتى من الانعكاس الميداني للانقسام عبر ما طرأ من انتهاك الخطوط الحمراء في الساحة الفلسطينية؛ من احتراب داخلي وإراقة دماء. ومما يذكر أن السفارات الفلسطينية في العموم أخذت بعد الانتخابات التشريعية الثانية اتجاهاً منكفئاً على الذات، وتراجع دورها إلى حد كبير، وبدا وكأنها طرف ضمن حالة التمزق الفلسطيني وليست سفارة لكل الفلسطينيين (أبو الهيجا 2010).

الفصل الثاني: نحو تأطير للدبلوماسية العامة الفلسطينية

1.2 ما هي الدبلوماسية العامة الجديدة؟ وكيف تكون هي الحل؟

في عالم القوى التقليدية كانت السياسة النموذجية تدور حول من ستفوز تجارته أو جيوشه، وفي عصر المعلومات اليوم فإن السياسة

تدور أيضا حول "قصة" من ستفوز" Joseph, Nye

إن كل دراسة علمية متينة يجب أن تبدأ بتعريف جامع مانع للمصطلح الذي تود البحث فيه. والمصطلح في هذه الدراسة تم تعريفه بعدة طرق ومن أكثر من عالم في هذا المجال، إلا أن البعض يعتقد وجود نقص في كل من هذه التعريفات، نظرا لكونها تعود إلى تعريف الدبلوماسية العامة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية فترة الحرب الباردة. غير أن العالم قد تجاوز هذه الفترة ودخل عصرا جديدا بحاجة إلى تطور المفهوم كما تطور سابقا ليضم كافة العناصر الفاعلة في الدبلوماسية العامة.

يعرف بول شارب الدبلوماسية العامة بأنها "العملية المباشرة التي يتم من خلالها التواصل مع الشعب في بلد ما بهدف إقناعه بتطوير الفوائد المشتركة، ونشر القيم المتمثلة بها" (Melissen 2005). وكما نلاحظ في هذا التعريف فإنه مبني على إحدى الأهداف التقليدية للدبلوماسية العامة وليس جميع أهدافها، كما أنه يخلو من التعريف بالجهة المشرفة على هذه الدبلوماسية.

أما هانس تانتش فيعرفها بأنها " عملية تواصل الحكومة مع الشعوب الأجنبية بغية تفهم أفكارها ومثلها العليا، ومؤسساتها وثقافتها، جنبا إلى جنب مع أهدافها العالمية وسياساتها الخارجية" (Melissen 2005). وقد استطاع هذا المفهوم احتواء الجهة المشرفة على الدبلوماسية العامة، غير أنه مازال منقوصا أو على أقل تقدير قديما نسبيا؛ لأن الحكومات لم

تعد وحدها هي المشرفة على هذه الدبلوماسية، بل تكاد تكون الموجه فحسب لسياسات الدبلوماسية العامة تاركة المجال لمؤسسات المجتمع المدني وغيرها للعمل في هذا الميدان.

ونلاحظ في تعريف جوشوا فوننتس مدير مركز الولايات المتحدة للدبلوماسية العامة (USC) استدراكا للنقص في التعريف السابق؛ فالدبلوماسية العامة عنده تعني "وصول الحكومة للعامة لشرح ثقافتها، وقيمها، وسياساتها، ومعتقداتها. وذلك من خلال المؤسسات، لتطوير علاقاتها وتحسين سمعتها وصورتها مع تلك البلد المستهدفة" (Taylor 2006).

وقريب من ذلك التعريف كان تصور سينزر بينو وتيموثي كومز للدبلوماسية العامة؛ فهي "الطريقة التي تؤثر بها الحكومات والأفراد المستقلون والمجموعات بشكل مباشر أو غير مباشر على الرأي العام والمناصب العامة المؤثرة في سياسات وقرارات حكوماتها" (2006 Shihabi).

ويعتقد Eytan Gilboa (2008) أن الدبلوماسية العامة أوسع من ذلك؛ فمن وجهة نظره فإن الانفجار المعرفي المتمثل باستخدام الإنترنت، والقنوات الإخبارية الفضائية العالمية "كالجزيرة" عملت على تطوير المفهوم، فأصبح بإمكان الأفراد التدخل أيضا في رسم صورة بلادهم أمام أقرانهم من الشعوب الأجنبية. والتعريفات السابقة من وجهة نظره أيضا قاصرة عن الإجابة على بعض الأسئلة الأساسية؛ فمن يتحكم بهذا الاتصال بين الدولة الأم والشعوب الأخرى؟ ربما كانت الإجابة بدهية قبل ذلك الانفجار المعرفي الذي تحدثنا عنه آنفا، لكن الحكومة لم تعد وحدها من يسيطر على إجراءات التواصل بين الشعوب، بل إن المؤسسات الدولية والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بل وحتى الأفراد أصبحوا قادرين على أخذ زمام المبادرة.

بل إن Joseph Nye ذهب إلى أبعد من ذلك بأن اعتبر أن المرونة العالية للمنظمات غير الحكومية في استخدام شبكات الاتصال قد أدت إلى ظهور مفهوم الدبلوماسية العامة الحديثة التي لم تعد اتصالات حكومية مباشرة مع عامة الشعوب لخدمة السياسة الخارجية للدولة على الإطلاق، بل تتعلق ببناء علاقات بعيدة المدى مع المنظمات الفاعلة في المجتمع المدني. وبهذا المفهوم فإن الدبلوماسية العامة الجديدة تميل للتعاون والمشاركة أكثر من ميلها للتحكم والسيطرة (Nye 2010).

ويجمل Castells (2008) رأيه حول الدبلوماسية العامة ببساطة بأنها "دبلوماسية العامة، وهي مشروع القيم والأفكار العامة، والعامة ليسوا هم الحكومة، لأنهم ليسوا مؤطرين بمؤسسات الدولة، ولا يخضع عملهم للقانون المؤسساتي للدولة".

وإن كانت الباحثة تميل إلى التعريف الأخير الذي صاغه Nye، فلأنها تعتقد أنه الأقرب تطبيقاً على الواقع الفلسطيني نظراً لكون الحالة الفلسطينية أقرب إلى حركة تحرر ومشروع دولة منها إلى دولة مستقلة تستطيع الحكومة بها أخذ زمام المبادرة. بل إن حركات التحرر الفلسطينية لا سيما الفصليين الكبريين حماس وفتح تمتلك من مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الدولية أكثر مما تسيطر عليه الحكومة. كما أن هذا التعريف يفتح المجال أمام تصورات مختلفة وآراء متنوعة لا سيما آراء المعارضة في البلد الأم.

2.2 أهمية الدبلوماسية العامة للفلسطينيين:

قد يتساءل البعض عن أهمية الدبلوماسية العامة للقضية الفلسطينية، وكيف تكون هي

الحل لما يعترى هذه القضية من عقبات على الصعيدين المحلي والدولي؟

يقال في المثل الشعبي "الكثرة تغلب الشجاعة". ومع أن هذا المثل ليس صحيحا دائما،

لكنه في حالة الدبلوماسية العامة الفلسطينية يمثل الواقع تمثيلا دقيقا؛ فضعف الدبلوماسية

الرسمية يحتم علينا صناعة شبكة من القنوات التي تساعد الرسالة الرسمية إن لم تصل بقوة أو

إتقان أو بلاغة أو وضوح أو ضيق في الوقت بين الدبلوماسيين الرسميين (عوض 2010).

لا ينكر علماء السياسة والعلاقات الدولية أن للدبلوماسية العامة قدرات عظيمة في

تغيير نظرة الشعوب تجاه دولة معينة، غير أن تأثيرها _على الأقل في الوقت الراهن_ يظل

محصورا ومتأطرا بسياسات الدولة ورؤيتها للصراع. فالدبلوماسية العامة قادرة على المساعدة

في تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، وليس خلقها، كما أنها تساعد أيضا في زيادة الوعي

تجاه ثقافة بلد ما وقيمها، وهي قادرة أيضا على نشر وتقديم وجهة نظرنا ورواية قصتنا على

طريقتنا الخاصة، والأهم من ذلك أنها قادرة على إعطاء "التغذية الراجعة" لصناع القرار حول

مدى نجاعة سياستهم الخارجية تجاه دول العالم، وخلق العلاقات بعيدة المدى مع النخب

والأفراد في بلدان العالم (Tiedeman 2005).

وبالنسبة للفلسطينيين فإن الدبلوماسية العامة تعرفهم وتعدّهم لكيفية الاتصال بالعالم

وإستخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية والأدبية العالمية لخدمة قضيتهم.

"إذا أردت لقصتك أن تفوز فعليك أن تسيطر على خيال العالم". هذه رؤية إدوارد سعيد

للدبلوماسية العامة. هذا الرجل في ميزان الدبلوماسية العامة الفلسطينية يساوي سربا كاملا من

طائرات الF 16. لأنه كان يردّ على كل التزوير والاتهامات والتحيز وحده. وهو مبدع ليس

لأنه جعل الناس "يحبون" الشعب الفلسطيني، بل لأنه أدخل القضية في الأدبيات العالمية المتعارف عليها كشعب مسلوب أرضه ويواصل من أجل حريتها، كما أن محمود درويش بكتبه المترجمة إلى العديد من لغات العالم عرفّ الناس بنا وبحضارتنا وبقدرتنا على الإبداع بشكل غير معروف لهم" (عوض 2010).

وعلى مستوى الإنجاز المتوسط، فإن أي متخصص فلسطيني في أي حقل من الحقول يعكس صورة عن الفلسطينيين، فإن كان ناجحاً فالصورة كذلك، والعكس صحيح. كما أن شعباً صغيراً نسبياً بحاجة إلى مد الجسور مع الناس وتوسيع دائرة معارفه، لأن ذلك يعزز علاقته بالعالم حتى من ناحية رسمية (عوض 2010).

وقد حازت الدبلوماسية العامة الفلسطينية قدرات تأثيرية متزايدة في الأعوام الأخيرة، عبر تنامي المفعول التراكمي للأداء والخبرات المحملة مع الأجيال الجديدة، ومن خلال الاتجاهات التخصصية (العمل الشعبي، والتأثير الإعلامي، والتواصل السياسي، والأداء الحقوقي، وغير ذلك). ومن الواضح أنّ هذه القدرات التأثيرية تنامي في الأساس عبر تفاعل الجهود الفلسطينية مع جهود المتضامنين مع قضية فلسطين في الساحات العالمية، بما في ذلك جهود التجمعات العربية والإسلامية في البلدان الغربية (أبو الهيجا 2010).

3.2 استطلاعات الرأي وأهميتها للدبلوماسية العامة:

إن استطلاعات الرأي بالنسبة للعاملين في حقل الدبلوماسية العامة مهمة للغاية؛ فيها يستطيع الباحثون التعرف إلى ميول العامة، وتحديد اهتماماتهم، والأكثر أهمية من ذلك تزويدهم بمعلومات حول تأثير التغيير في السياسات على تصرفات الشريحة المستهدفة (Fouts 2006). غير أن هذه الفوائد تتفاوت نسبيا بين دولة وأخرى؛ فالقوى العظمى _على الأقل إلى فترة ليست بالبعيدة_ لم تكن تكثرث لصورتها في العالم بما أنها الأقوى.

إن من أهم مصادر استطلاعات الرأي كما يرى *Humphrey Taylor* هي وسائل الإعلام التي تزود صناع القرار باستطلاعات رأي موضوعية ومجانية. لكن هناك بعض الأسئلة التي لا تجيب عليها استطلاعات الرأي المأخوذة من وسائل الإعلام، وفي هذه الحالة على المسؤولين طرحها من خلال مراكز خاصة. هذه الأسئلة تتلخص بالآتية:

- " - لماذا نحن في الأمام أو الخلف؟
- ما هي القضايا التي يجب أن نتحدث فيها للعامة وتلك التي يجب أن نسكت عنها؟
- ما الذي يعرفه العامة حقيقة حول المواضيع المطروحة؟ ما الذي يفهمونه منها وما الذي يصدقونه؟
- متى يجب علينا أن نطرح أطروحات وسياسات وبرامج جديدة؟
- ما هي الطريقة المثلى لشرح مواقفنا وسياساتنا ؟
- من هم أكثر خطبائنا مصداقية وفاعلية؟
- ما هي المصطلحات والألفاظ التي يجب أن نستخدمها بحيث تُفهم وتستوعب من قبل المصوتين؟
- ما هي الرسائل الأكثر أو الأقل فاعلية؟" (Taylor 2006).

بكلمات أخرى فإنه من المهم أن نتذكر أن الكلمات نفسها التي قد تكون ناجحة إلى حد بعيد في المجتمع المحلي لدولة ما، قد تحمل تأثيرات سلبية لجمهور المستمعين الأجانب (Nye 2008). وهذا ما يؤكدته Waller (2007) عندما يرى بأن الرسائل الفعالة تتطلب تفهما وتطويرا للكلمات المناسبة؛ فالكلمات والصور هي من أكثر الأسلحة فعالية في حرب الأفكار. ولذلك فإن معرفة أبعاد الكلمات العابرة للثقافات هي المفتاح للفوز بحرب الأفكار العالمية.

كما أن المصادقية مهمة جدا في عمل السياسي لا سيما أمام وسائل الإعلام. فقد لا يقول السياسي كل ما يعرف، لكنه لا يقول إطلاقا ما يمكن إثبات عكسه. بل يستطيع أن يجيب بطريقة ليس لها علاقة بالسؤال إذا كان ذلك يؤدي إلى تجنب الكذب أو التشكيك في المصادقية (شعث 2010).

وإذا كان لاستطلاعات الرأي كل هذه الأهمية في معرفة مسار الدبلوماسية العامة الفلسطينية ورأي الشعب الفلسطيني في قضايا مصيرية عديدة، فإن الباحثة تتساءل حول مصادقية استطلاعات الرأي الفلسطينية ومدى ارتباطها مع مراكز صنع القرار الفلسطيني من جهة، والجهات الممولة من جهة أخرى.

يشير الدكتور عبد الستار قاسم إلى أن استطلاعات الرأي مرهونة بعاملين أساسيين بشكل عام يتمثلان بتوافر المعرفة والحرية. أما المعرفة فيمكن ترجمتها من خلال وعي الشارع بالقضية المطروحة أو عدمه، وأما الحرية فهي غائبة عن واقع الشارع الفلسطيني، ويعزو ذلك إلى تدخل المستوى السياسي في عمل مراكز الأبحاث والاستطلاعات (دويكات 2010).

وقد تباينت آراء المسؤولين الفلسطينيين وصناع القرار حول مدى ثقتهم باستطلاعات الرأي التي تجريها مراكز فلسطينية أو أجنبية تعمل في فلسطين؛ فالدكتور مفيد الشامي (2009) رئيس قسم التدريب الدبلوماسي في وزارة الشؤون الخارجية في رام الله يعرب عن ثقة الوزارة والحكومة بمؤسسات الاستطلاع المستقلة، ويعتبر أن للوزارة قراءتها للنتائج ودراستها للعوامل المؤثرة في هذا الاستطلاع أو ذلك. بينما ينفي الدكتور محمود الرمحي (2010) أمين سر المجلس التشريعي ثقته بالمؤسسات التي تقوم باستطلاع الرأي، لأن المؤسسات تظهر النتيجة المرجوة والمرغوبة من قبل الممول وليس النتيجة الحقيقية.

ومن موقع الخبرة فإن الدكتور نبيل شعث (2010) مقتنع بأن ليس هناك استطلاعات حقيقية. فالكل يركز على الرأي العام المحلي. وفي أمريكا بين الحين والآخر فإن جيمس زغبي يقوم باستطلاعات رأي في أواسط الأمريكيين. لكن التذبذب في الآراء ناتج عن تطورات سياسية نتيجة الحركة الصهيونية هناك.

أما فيما يتعلق باستطلاعات الرأي الخاصة بالدبلوماسية العامة الخارجية، فإنها تختلف بشكل كبير عن نظيرتها الداخلية؛ وذلك لتبني معظم الفلسطينيين آراء متشابهة حول قضايا الوضع النهائي والقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني؛ فقرابة 97% من الشعب الفلسطيني يعتبرون أن أولى أولوياتهم والعقبة الأساسية في وجه السلام هي الدولة المستقلة كاملة السيادة، و95% منهم مع حق العودة للاجئين، و94% يؤكدون على أهمية إيجاد حل لقضية القدس، و88% منهم يؤكدون على أحقيتهم في المصادر الطبيعية في الأراضي الفلسطينية (2009 Irwin).

وقد أكد الدكتور أحمد يوسف (2010) وكيل وزارة الشؤون الخارجية في غزة وجود مراكز استطلاع للرأي ترفد الحكومة بنظرة العالم للقضية الفلسطينية، ولكن تأثيرها لا يكاد يذكر، وتحتاج للتطوير والتخصص في كافة المجالات؛ حيث توجد الهيئة العامة للاستعلامات، والمكتب الإعلامي الحكومي اللتان _من المفترض_ أن تكونا أهم مؤسستين تعنيان برفد الحكومة الفلسطينية بنظرة العالم للقضية الفلسطينية. ولكن للأسف رغم توفر الموارد البشرية إلا أن عمل كل من المؤسستين ينحصر في الشؤون الروتينية الخاصة بمتابعة بعض الأخبار من خلال المواقع وتنظيم عمل المؤسسات الإعلامية وتنظيم المؤتمرات الصحفية أو تقوم بإجراءات البحث واستطلاع الرأي داخل المؤسسات الفلسطينية بعيداً عن رؤية العالم الخارجي للقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والمنظمات الأهلية، فليس هناك مراكز مستقلة لاستطلاع الرأي لرفد معلوماتهم حول شعبية القضية الفلسطينية في الخارج، وهم يعتمدون على الفعاليات والأوساط التي تعمل في محيطها لمعرفة الرأي العام، حيث يعتقد السيد وسام أبو الهيجا عضو اللجنة الإعلامية لتنظيم مؤتمر فلسطيني أوروبا أن شعبية القضية تشهد زخماً متزايداً حول القضايا الحيوية المطروحة من قبل هذه الهيئات والمؤسسات مثل الحصار على غزة، والجدار في الضفة وغيرها (أبو الهيجا 2010).

وفي استطلاع للرأي أجرته هيئة الإذاعة البريطانية ال بي بي سي عام 2008 (قبل الحرب الأخيرة على غزة) لنسبة تأييد الفلسطينيين والإسرائيليين شملت 34 دولة كانت النتائج على النحو التالي:

الدولة	تأييد الفلسطينيين %	تأييد الإسرائيليين %
الهند	23	24
الصين	10	2
روسيا	7	7
إسبانيا	12	7
بريطانيا	8	2
فرنسا	6	4
الولايات المتحدة	3	21
البيرو	4	4
المكسيك	4	3

(التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008)

وهذه النتائج مذهلة ومرضية إلى حد ما _ باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل الرأي العام فيها ظروفًا خاصة سننتظر لها فيما بعد_، غير أن المؤسف في الأمر عدم وجود استطلاعات رأي حديثة لما بعد العدوان وزيادة وطأة الحصار، وتوافد قوافل شريان الحياة وغيرها من القوافل الأوروبية والأجنبية لقطاع غزة.

4.2 ما مدى نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية العامة؟

"إن من يُعدُّ إرهابياً من وجهة نظر البعض، هو مقاتل من أجل الحرية من وجهة نظر آخرين" Henrikson, Alan

لعل الحكم على مدى نجاح أو فشل دبلوماسية عامة في بلد ما يعود إلى الجانب الذي يتم تقييمه في هذه الدبلوماسية وفعاليتها، والقضايا الحساسة التي تتم دراستها لبيان مدى النجاح والفشل. ومن هذا المنطلق فقد تباينت الآراء حول الدبلوماسية العامة الإسرائيلية بين من يعتقد جازماً أنها من أنجح الدبلوماسيات العامة في العالم، ومن يعتبر أنها دبلوماسية فاشلة لعوامل داخلية وأخرى خارجية.

حتى من يعتقدون بنجاح الدبلوماسية العامة الإسرائيلية فإنهم يعتقدون بفعاليتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس في أوروبا أو الشرق الأوسط مثلاً. ويعزون ذلك إلى قوة اللوبي الإسرائيلي (AIPAC) والحقوق الدينية. وقد صرح رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت بامتثانه الشديد لوجود هذه المنظمة التي عدها أفضل صديقة لإسرائيل في العالم بأسره (Taylor 2006).

حقيقة لو أردنا أن ننظر إلى معايير الدبلوماسية العامة الحقيقية لوجدنا أن ما يرفع من أسهم إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق ما نسميه الدبلوماسية العامة بل وحتى القوة الناعمة_ التي تعد أعم وأشمل من الدبلوماسية العامة_ بشكل عام؛ فمهمة اللوبي الصهيوني تجاوزت تلك الدبلوماسية لتتدخل في عمق السياسات الأمريكية المباشرة وليس لاستمالة الشعب الأمريكي وتركه يؤثر على حكومته.

ومن خلال تجربة الدكتور ناصر القدوة في عمله كرئيس البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة عبر سنوات، أبدى رأيه بالدبلوماسية العامة الإسرائيلية؛ فهي كما قال: "ضعيفة وهشة وهي أقرب للبروباجاندا التي تعتمد على الإعلام والتتميق. الإعلام فقط هو الناشط إسرائيلياً

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية العامة بأوسع حدودها فهي ضعيفة، ونحن نسبقهم بأشواط في الانخراط بالناس والتعامل معهم، إلا في الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب لا تتعلق فقط باللوبي الصهيوني وإنما بكثافة انخراط الجالية اليهودية لاسيما النخبة من العلماء والاقتصاديين وغيرهم في المجتمع الأمريكي قبل تواجد الجالية الفلسطينية بثلاثة أجيال على الأقل" (القدوة 2010).

وفي نفس السياق يضيف الأستاذ مشير المصري (2010) النائب في المجلس التشريعي عن كتلة الإصلاح والتغيير بأن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية تعمل على قلب الحقائق؛ فهي تسعى لإبراز نفسها على أنها ضحية لتبرر ممارساتها الهمجية وعدوانها المستمر ضد أبناء الشعب الفلسطيني. ولا شك أنها تشكل معوقا في طريق الدبلوماسية العامة الفلسطينية، ولكن المجلس التشريعي بعد الانتخابات التشريعية الثانية_ قد اجتهد في كسر هذا الجدار حتى بدأت النظرة الأوروبية تتغير تجاه الكيان الصهيوني لاسيما بعد الحرب الأخيرة على غزة وتقرير غولدستون.

إن إسرائيل قد أهملت أدوات الدبلوماسية العامة بشكل كامل تقريبا فيما يخص العالمين العربي والإسلامي. كما أن تصرفاتها بحق الفلسطينيين لا يمكن أن تبررها أية دبلوماسية عامة مهما كانت قوتها (Lord 2006). لكن ذلك لا يعني أن إسرائيل لا تملك هذه الأدوات؛ فهي تمتلك لوبيات من شخصيات سياسية وإعلامية واقتصادية داخل بعض الدول للوصول إلى أعلى المراكز لتحقيق كل ما تصبو له دون أي عناء، وسيكون في خدمتها جيش من الخدم يبدأ برؤساء دول وينتهي عند كاتب صغير في الصحف الصفراء (يوسف 2010).

ومن وجهة نظر شمعون بيريز فإن الدولة التي تمتلك علاقات سياسية جيدة ليست بحاجة إلى علاقات عامة، أما إذا كانت سياسات الدولة سيئة فإن أفضل علاقات عامة لا يمكن

أن تنفيذها في شيء. إن دبلوماسية إسرائيل العامة غالباً ما تكون ردة فعل متأخرة وأعداز واعتذارات. بينما رسالة الفلسطينيين للعالم بالمقابل واضحة وثابتة "أنهوا الاحتلال" (Gilboa 2006).

وبعد حرب غزة، وصدور تقرير القاضي غولدستون، "أطلقت إسرائيل حملة دبلوماسية وقانونية لاحتواء الآثار الضارة والسلبية للتقرير... وانبرى الإسرائيليون للدفاع عن حربهم العدوانية ضد غزة وكالوا الاتهامات لرئيس لجنة التحقيق... في وقت أعلنت الخارجية الإسرائيلية أنها دشنت يوم صدور التقرير موقفاً على الإنترنت هدفه التصدي لمجموعة التقارير الدولية التي تدين السياسات الإسرائيلية (سعيد 2010).

ويعتقد هيرش غودمان (2009) أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية تضررت بشدة بعد الحرب الأخيرة على غزة. فلم يكن بيد إسرائيل رسالة مقنعة بوسعها أن تعطي تفسيراً لحجوم الدمار، أو حتى تفسيراً منطقياً لما كان في نظر العالم استخداماً مبالغاً فيه للقوة في ظل تجاهل المواثيق الدولية. ولو أردنا أن نسقط نظرية بيريز السابقة على هذه الحالة، فإن سياسة إسرائيل كانت سيئة للغاية في هذه المرحلة بحيث لم تستطع دبلوماسيتها العامة - التي وصفت في تلك المرحلة بأنها قوية للغاية - إنقاذها من حملات الغضب الواسعة في أواسط العالمين الإسلامي والغربي على حد سواء.

ففي كندا ومن بعدها كاليفورنيا ولندن وباريس وغيرها تم اقتحام السفارات والقنصليات الإسرائيلية وتسليم العاملين فيها إخطاراً "شعبياً" بإخلاء سفاراتهم بسبب ما وصفوه بوحشية الحرب على قطاع غزة. بينما وصل الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك باقتحام مصنع للأسلحة في مدينة برايتون البريطانية وتحطيم بعض معداته وآلاته تحت عنوان "تحطيم مصنع الأسلحة" وذلك لأنه يصدر أنواع الأسلحة المختلفة لإسرائيل (فريدمان 2009).

لقد فشلت الدبلوماسية العامة الإسرائيلية فشلا ذريعا في تقرير غولدستون؛ فلم تستطع الحفاظ على جماعات تقليدية كانت مؤيدة لإسرائيل على اعتبارات توراثية مثل الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية أيضا، كما خسرت جمعيات حقوقية مثل هيومان رايتس ووتش التي قلبت موقفها تماما لصالح الفلسطينيين في حرب غزة، وتجمعات الأكاديميين، وبعض الأحزاب التي وقفت مواقف واضحة ضد الحرب في غزة. بالإضافة إلى تضرر العلاقات التجارية الإسرائيلية (عوض 2010).

لعل البعض ينظر للدبلوماسية العامة الإسرائيلية باعتبارها واسعة النفاذ، وذات تأثير واسع، وهو انطباع لم ينهض من فراغ. لكنّ الدعاية المؤيدة للاحتلال الإسرائيلي تحرز تراجع متواصلة في البيئة الأوروبية _ وغيرها من البيئات بطبيعة الحال _ مع تنامي الوعي في قطاعات الجمهور بحقيقة هذا الاحتلال وممارساته البشعة. وفي المقابل؛ فإنّ الجهود الفلسطينية، أو تلك التي تخدم القضية الفلسطينية، بالتواصل والتأثير، أو الدبلوماسية العامة، تنامي على نحو مطرد وبطريقة كمّية ونوعية (أبو الهيجا 2010).

5.2 ما هي مؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام الدبلوماسية العامة؟

إن الفلسطينيين كما صرح أكثر من مسؤول فلسطيني يمارسون الدبلوماسية العامة بالفطرة لا سيما المتواجدون منهم في الشتات وفي المهجر. وهذا ليس بالأمر الجديد عليهم. لكن السياسة الرسمية الفلسطينية بدأت حديثا بالاهتمام بالدبلوماسية العامة، خاصة بعد تعثر المفاوضات بين الجانبين.

وليست الدبلوماسية العامة عند الفلسطينيين وليدة لحظة معينة بحد ذاتها بقدر ما هي تطور للدبلوماسية في تلك اللحظة؛ وحتى لو كانت الباحثة ستركز على مؤشرات تطور الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، فهذا لا يعني أنها ستهملها قبل ذلك؛ فتجربة المجلس التشريعي الأول بنظر بعض السياسيين الفلسطينيين الذين يحترمهم الشعب الفلسطيني "لها طعم مميز، حيث بدأ العمل من الصفر، وكانت الخبرة تنقص أعضائه إلى أن استطاع تأسيس علاقات برلمانية خارجية وإقليمية من خلال تشكيل لجان برلمانية رسمية مثل لجان الصداقة مع البرلمانات الوطنية الأوروبية والعربية وأمريكا، وأصبح عضوا فاعلا في جمعية الأورومتوسطي التي تضم برلمانية 42 دولة على ضفاف المتوسط، ومراقبا في مجلس أوروبا وفي برلمانات دول الناتو وعضوا في مجموعة البرلمانات الآسيوية ومراقبا في المجلس الوطني في اتحاد البرلمان الدولي. وقد ألقى عدد من قيادات العالم التاريخية خطبا أمام المجلس وكان أولهم المناضل نلسن مانديلا وكذلك جاك شيراك ورئيس وزراء تركيا ورئيس البرلمان الصيني وغيرهم" (خريشة 2010).

أما السلطة الفلسطينية، فمشروع الدبلوماسية العامة يتلخص عندها في الوقت الراهن_ بزيارة المؤسسات الأهلية والمدنية في أوروبا وأمريكا والدول الصاعدة والمؤثرة على القضية (التجمعات، الجامعات، الجاليات الفلسطينية)، ومساعدة الجاليات الفلسطينية على

تأطير نفسها وإيجاد علاقة مباشرة ووثيقة مع الوطن لاستخدام نفوذها لصالح الوطن الأم، واستقبال وتنظيم زيارات للقادة المجتمعيين والمؤسسات الأهلية ولأبناء الجاليات لزيارة الوطن. إن إستراتيجية وزارة الخارجية هي جزء من الخطة الشاملة لفلسطين للسنوات الثلاث القادمة. وقد خصص مبلغ معقول لهذه الغاية من أجل تحقيق الدبلوماسية العامة التي لا تنتهي بقيام الدولة. وهناك سعي لتأسيس وكالة للمساعدات الفلسطينية العالمية حتى بمحدودية موارد الدولة المالية، وذلك من أجل تقديم المساعدات الفنية والدعم الفني للدول المحتاجة أيام السلم أو الكوارث، ونقل الخبرات الفلسطينية المتميزة في معرفة وحقوق معينة كالزراعة والطب والتعليم اللغة العربية وغيرها (الشامي 2009).

وبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني بدأ حصار مالي واقتصادي، وعزل سياسي، وتدخل الاحتلال عبر اختطاف عدد كبير من نوابه. ويمكن إيجاز ذلك بأن "الذي خسر لم يسلم والذي فاز لم يستلم" وكل هذا انعكس على أداء المجلس التشريعي الثاني (خريشة 2010). لكن وعلى الرغم من تلك الظروف المتمثلة بمقاطعة الدول والبرلمانات لهذا المجلس، فقد تم استحداث هيئة العلاقات الخارجية التابعة لكتلة التغيير والإصلاح تعمل على بناء وتعزيز العلاقات مع دول العالم العربي والإسلامي والأوروبي، وتفعيل آليات التواصل معهم، وكذلك تعمل على تفعيل وإثارة القضايا الفلسطينية الرئيسية على المستوى الخارجي (اللاجئيين - الأسرى - القدس - النواب المختطفين - حصار غزة - العدوان.... وغيرها). وذلك من خلال المشاركة بالفعاليات والنشاطات الدولية، واستقبال الوفود الخارجية وخصوصاً البرلمانية، والتواصل مع البرلمانيين والمسؤولين في أنحاء العالم، وتنظيم زيارات وجولات خارجية، والمشاركة في المناسبات الدولية والوطنية والأحداث في دول العالم، ووضع العالم في صورة مجريات الأحداث في الواقع الفلسطيني

وتأثيراته على كل الأصعدة، وإعداد تقارير محدثة عن القضايا الفلسطينية باللغتين العربية والإنجليزية (المصري 2010).

ولعله من المفارقة بمكان أن ترسل اللجنة الشعبية لفك الحصار عن غزة مساعدات عينية رمزية لضحايا الزلزال الكارثي الذي وقع في هايبتي (الموقع الرسمي للجنة)، مع حاجتها الماسة إلى الدعم.

ونستطيع إجمال بعض مؤشرات وعي الفلسطينيين لاستخدام الدبلوماسية العامة بعد الانتخابات التشريعية الثانية من عدة أوجه بالآتية:

- تزايد المحطات الفضائية الفلسطينية التي تنشر "القصة الفلسطينية" بالرؤية الفلسطينية، مع وجود بعض الإشكالات التي لا بد من تجاوزها حتى توتي هذه الخطوات ثمارها، وأبرزها مخاطبة العالم بلغة أخرى عدا العربية، وتوحيد الرسالة الموجهة للعالم بتجاوز قضايا الخلاف الداخلي، وتحسين الأداء المهني والتكنولوجي لهذه المحطات.
- انتشار البؤر الشعبية التي تعمل على نصررة القضية الفلسطينية من خلال مواقع الإنترنت واستغلال أحدث أدوات التكنولوجيا المتوافرة بين يدي العامة وأهمها "اليوتيوب" و"الفيس بوك" وغيرها.
- إصدار النشرات والكتيبات والجرائد الرسمية للتعريف بأداء الحكومة الدبلوماسية على الصعيدين الشعبي والرسمي أمام الجمهور الفلسطيني لتعزيز الثقة وتكامل الأدوار، فقد بدأ المجلس التشريعي بإصدار صحيفة "البرلمان" وهي نشرة متخصصة نصف شهرية تعنى بتغطية نشاطات المجلس التشريعي وفعالياته (السلطة الوطنية الفلسطينية 2009)، علما بأن المجلس التشريعي الأول كان يصدر مجلة شهرية تحمل اسم "المجلس التشريعي الفلسطيني" توزع على مستوى الوطن والممثلات الفلسطينية في

الخارج وكذلك لبعض الجاليات الفلسطينية والعربية، واعتماد نشرة باللغة الإنجليزية أيضا (خريشة 2010). كما تصدر الحكومة الفلسطينية في غزة صحيفة "الرأي" الحكومية وهي صحيفة يومية شاملة لكنها تصدر أسبوعيا مؤقتا تعنى بتغطية نشاطات وإنجازات الحكومة على الصعيدين المحلي والعالمي.

- الجولات التي قام بها أعضاء التشريعي إلى مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي، وكان آخرها قيام البرلمان بجولة لعشر دول عربية وإسلامية، تمت زيارة برلماناتها، والمشاركة في أربع مؤتمرات عربية وإسلامية ودولية، والالتقاء بالعديد من القادة والزعماء والوزراء والسياسيين والحقوقيين والنقابيين والمتقنين ورجال الأعمال والجاليات الفلسطينية، وزيارة العديد من المخيمات الفلسطينية في الشتات (المجلس التشريعي الفلسطيني 2009).

- الحملات التي تقوم بها الهيئات والمنظمات الأهلية في الوطن والشتات والتي أصبحت تتسم بالتخصص حول قضايا معينة كالقدس والجدار والأسرى والحصار وغيرها.

- صدور أول دورية متخصصة بالدبلوماسية بشقيها الرسمي والعام باللغتين العربية والإنجليزية من قبل وزارة الشؤون الخارجية في غزة بعنوان "Eye on diplomacy"، تتناول القضايا الجوهرية الفلسطينية كالقدس والعودة والأسرى والمياه وإنهاء الاحتلال وجدار الفصل وغيرها، بالإضافة إلى المعاناة اليومية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية _نسبيا_.

6.2 الإسلاميون والدبلوماسية العامة:

"إن صعود حماس كحركة إسلامية فلسطينية شجع ملايين المسلمين لتقديم دعم أكبر للقضية الفلسطينية" Hroub, Khaled

إذا عدنا إلى الوراء قليلاً، نجد أن الإبعاد إلى مرج الزهور عام 1992 اعتبر الرافعة التي رفعت العمل الفلسطيني الإسلامي من حركة داخلية إلى عالمية وفتحت الآفاق على كافة الشعوب. ومنذ ذلك الحين أدركت الحركة الإسلامية في فلسطين بشكل عام وحركة المقاومة الإسلامية حماس بشكل خاص أهمية العمل على الصعيد الدولي لرفع القضية الفلسطينية وإعادة قوتها وزخمها إلى الرأي العام العالمي (الدويك 2010).

يعتقد الدكتور الرمحي (2010) أن الجاليات الفلسطينية في الخارج لاسيما أوروبا أغلبها يعمل كجمعيات إسلامية، فالروابط الإسلامية بالدرجة الأولى. ولعل النشاط الأبرز يكمن في بريطانيا، فقد أصبح لتلك الجاليات علاقات ممتازة مع المسؤولين والرسميين. لكن تلك الجاليات لا تتلقى أي دعم رسمي. وهذا ما يؤكد الدكتور ناصر القدوة (2010) بعضه ويخالف بعضه الآخر؛ فالقوى الإسلامية الجديدة نسبياً (حماس) نشيطون بشكل أفضل فيما يتعلق بالمنظمات الأهلية في الخارج وبين الجاليات. لكن ذلك لا يعني أن الموقف الخارجي _على الأقل الغربي_ يرضى بوجود تجمعات للإسلام السياسي، خصوصاً إذا كان يعتقد أنها متطرفة. أما حديثاً فقد بدأت تبرز قوى مثل دول عدم الانحياز وبعض الدول الأوروبية والدول الإسلامية تبدي تعاطفاً مع هذه التجمعات. وإذا استثنينا الدول الإسلامية فإن الجاليات الإسلامية ما زال بينها وبين دولها إشكالات مما لا يعطي دوراً إيجابياً كثيراً للتأثير عليها لصالح القضية.

إن المسلم العادي حتماً سيشعر بأنه صدى للخطاب الإسلامي لحماس أكثر من الخطاب العلماني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. ومع انتشار حركات الإسلام السياسي

في العقود الثلاثة الماضية، فإن المجتمعات الإسلامية في الغرب أصبحت مطاوعة لنداء حماس في العموم. وما تريده حماس من هذه المجتمعات تحديدا هو نشر القضية الفلسطينية والترويج لها قدر المستطاع، ودعم العمل الخيري في المناطق الفلسطينية (حروب 2006).

وفي هذا السياق يعتقد الدكتور نبيل شعث (2010) أن حماس تستفيد من الجاليات والتيارات الإسلامية القوية في الخارج، كما أن إعلام حماس مسنود بالإعلام الإسلامي الخارجي وهو ناجح. لكنه يدور في فلك الانقسام الفلسطيني. وهذا الكلام أدى إلى تشتت أنصار القضية الفلسطينية؛ فجماعات الضغط المختلفة في الدول الأوروبية أصبحت منقسمة بين تأييد الفصيلين الكبيرين (فتح وحماس)، وقد صعب ذلك كسب الحلفاء بالرغم من الظرف الموضوعي والتعاطف العالمي مع غزة، وتصاعد الصيحات للتصدي للمخالفات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

هناك حضور غير مباشر لحماس في أوروبا والغرب بشكل عام عبر شبكة المنظمات الإسلامية التي أظهرت دعما وتضامنا مباشرين أو غير مباشرين مع حماس. والعديد من هذه المنظمات أسس من قبل فلسطينيين مؤيدين عاطفيا أو سياسيا لأبناء شعبهم. ومن خلال هذه الدوائر الوافدة إلى أوروبا من الفلسطينيين، ويمكن بلا شك تنامي الدعم الواضح لحركة حماس في الغرب لاسيما أوروبا (حروب 2006).

يتحدث البعض عن عدم وجود بعد عربي أو دولي لأي من الأحزاب الفلسطينية، حتى ذات البعد الاشتراكي منها. لذلك فقد فشلت هذه الأحزاب في جلب تعاطف الحركة التضامنية. والاستثناء الوحيد هو حركة المقاومة الإسلامية حماس؛ "التي استطاعت تحريك بعدها الإخواني الإسلامي ليس فقط في العالم العربي والإسلامي، بل والعالمي. وهذا ما شهدناه في حركة الجماهير التضامنية في كثير من دول العالم" (قسيس 2009).

7.2 الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب:

1.7.2 السياسات الحكومية المباشرة:

إن الحالة الفلسطينية تكاد تكون فريدة من نوعها، على الأقل في الوقت الراهن؛ فليست الحكومة واحدة في المناطق الجغرافية الفلسطينية، كما أنها لا تحمل نفس الرؤية السياسية. وهذا بكل تأكيد سيؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية.

1. وعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية لأهمية القوة الناعمة والدبلوماسية العامة:

المقصود بهذه النقطة ليس الشخص الممثل للوزارة بقدر ما تعيننا الوزارة بشكل عام، كونها تتعامل بمؤسسية تحتم على المسؤول اتخاذ القرار بعد الاستشارة. ومن خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع ممثلين من "وزارتي" الشؤون الخارجية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الوعي بأهمية الدبلوماسية العامة غير مكتمل، لكن الممارسات التي بدورها تعد دبلوماسية عامة تكاد تكون موجودة بالفطرة في السياسة الرسمية، والأطر الشعبية على حد سواء.

لقد اقترح الدكتور سمير عوض (2010) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت على الدكتور رياض المالكي وزير الخارجية في الضفة الغربية أن يعمل دائرة خاصة أشبه بإدارة عامة للدبلوماسية العامة، وبعث له كل ما طلبه من معلومات ومخططات للتعرف على هذا النوع من الدبلوماسية، لكنه لم يتجاوب.

وفي كل الأحوال فإن مندوب فلسطين لدى المنظمة الدولية المعنية هو القائد الميداني للعمل الدبلوماسي الفلسطيني فيها، مدعوماً بكادر البعثة التي يشرق عليها. وفي الواقع، فإن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية [وهو في حالتنا رئيس السلطة الفلسطينية] هو المرجعية الفعلية لذلك المندوب، وليس رئيس الوزراء ولا وزير الخارجية. ويمارس

رئيس الوزراء وكذلك وزير الخارجية العمل السياسي المرتكز على القوة الناعمة المتاحة في خدمة القضية الفلسطينية، بينما تمتلك قوة الاحتلال وتمارس القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتلجأ في الخارج إلى مزيج من القوة الصلبة والناعمة معا (أبو كوش 2010)

2. وجود دراسة حقيقية لكل خطوة سياسية وتأثيرها على الرأي العام العالمي:

يعتقد الدكتور نبيل شعث (2010) أن القيادة الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الثانية كانت واعية لرؤيتها السياسية، والدبلوماسية الرسمية والعامّة كانتا متجهتين بالأساس إلى خلق رأي عام دولي مناصر للقضية الفلسطينية طيلة فترة المفاوضات التي تمت ما بين 1988 إلى قيام الانتفاضة الثانية عام 2000. وكان الهدف استقطاب دعم دولي للخروج من المفاوضات بدولة حقيقية؛ فقد كان القتال سياسياً من أجل إنتاج دولة مستقلة وحق عودة للاجئين، وكيفية تجميع حلفاء في المجتمع المدني الدولي. وكان التحرك الدبلوماسي في الخارج موجهاً في ظل عملية سلام إلى التصدي لإسرائيل وتفسير سلوكها ورؤيتها المختلفة لعملية السلام. كانت أولويات الدبلوماسية تتمثل بخوض معارك حول الأسرى أولاً، ثم الاستيطان، وتهويد القدس، وما تلاها من إغلاق بيت الشرق. وقد كانت هذه الحملة ناجحة. ثم معركة الضغط على غواتيمالا وكوستاريكا لسحب سفاراتهم من القدس ونجحت. ومعركة شيراك برفض أي حراس أمنيين إسرائيليين أثناء زيارته للقدس القديمة.

لكن هذه الإنجازات تنصب في إطار قضايا بالغة الخصوصية، كما أنها ليست من القضايا التي تحرك الرأي العام المحلي والعالمي على حد سواء. أضف إلى ذلك أن هذه الإنجازات كانت تتزامن وقضايا تثير الرأي العام بشكل أكبر إما بسبب اعتداءات

وخروقات إسرائيلية، أو لتعثر الوضع السياسي العام وزيادة الخلاف بين القوى الفلسطينية والرئيسة حول كيفية إدارة الصراع مع المحتل.

إن نمط التفرد بالقيادة (كعادة دول العالم الثالث) هو السائد في الأراضي الفلسطينية ما قبل وبعد الانتخابات التشريعية الثانية. ويعتبر تأجيل التصويت في مجلس حقوق الإنسان على مشروع القرار المتعلق بتقرير وتوصيات غولدستون بصورة فردية وبمنأى عن العمل الجماعي ثم العودة عن ذلك الخط تحت ضغط المعارضة الجارفة للتأجيل مؤشرا واضحا للخلل في كيفية اتخاذ القرارات السياسية وغير السياسية (أبو كوش 2010).

2.7.2 التدريب الاحترافي:

1. وجود خبراء ذوي كفاءة عالية في دوائر العلاقات الخارجية للتخطيط للدبلوماسية العامة في الدولة:

يكاد معظم المسؤولين وأصحاب القرار الذين تم إجراء مقابلات معهم يؤكدون على عدم وجود خبراء ذوي كفاءة عالية للتخطيط للدبلوماسية العامة، بل إن بعضهم يشكك بوجود خبراء للتخطيط للدبلوماسية التقليدية. لكن الدكتور الشامي (2009) يؤكد على ضرورة عدم الاستهانة بالدبلوماسية الفلسطينية منذ أن أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية. فقد نجحت على صعيد التأييد الدولي في جميع المحافل الدولية ليس نتيجة التعاطف فحسب، وإنما نتيجة نجاح الدبلوماسية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد استطاعت تغيير موقف أوروبا من مؤيد لإسرائيل بنسبة عالية إلى حالة تعاطف إلى حالة تأييد ومن ثم إقرار بدولتين. وما ساعد الفلسطينيين طيلة السنوات السابقة هو توحيد الخطاب الفلسطيني والسياسة الفلسطينية؛ بمعنى أن الشعب الفلسطيني في كل مكان تبني

موقف منظمة التحرير في سياستها الخارجية وأصبح كل فرد فلسطيني سفيراً لموقفه وقضيته.

ولعل التحليل بعمق يجعلنا نرى مدى التفاوت في الحرفية الدبلوماسية بين أواسط الدبلوماسيين الفلسطينيين؛ فمستويات القائمين على دوائر العلاقات الخارجية تتفاوت من مؤسسة لأخرى، ففي حين نجد أن مستوى العاملين في مؤسسة الرئاسة راقٍ نوعاً ما نتيجة الخبرة والتدريب، نجد ضعفاً في مؤسسات أخرى كالمجلس التشريعي، ووزارة الخارجية سيما بعد أن ترك الانقسام بصمة واضحة في عمل المؤسسات الفلسطينية خاصة في قطاع غزة. ولكن الملاحظ بشكل عام وجود ندرة في الخبراء أصحاب الكفاءة العالية. ولو كان هناك خبراء ذوي كفاءة عالية أو على الأقل لو كانت هذه الكفاءات موجودة (بكل ما يعنيه مصطلح كفاءة) لما كانت السفارات في الخارج تعيش حالة من الترهل، فالجميع يكاد يجزم أنه لا يوجد لنا سفارة واحدة في الخارج تقوم بدورها كسفارة (يوسف 2010).

أما الدكتور الرمحي (2010) فيبين المعضلة التي واجهت كتلة التغيير والإصلاح بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية فيقول: "عندما فزنا بالانتخابات وبدأنا العمل في المجلس التشريعي فوجئنا بعدم وجود خبراء مختصين في كيفية العمل الدبلوماسي لا الرسمي ولا حتى العام؛ وأغلبية الموظفين لا يحملون أية شهادات علمية في أي مجال من المجالات. وبعد عام 2006 من المؤسف أن الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية ومن يمثلها في الخارج اتخذوا موقف العداء ضد من فازوا بعد الانتخابات، لذلك فقد كانت نشاطاتهم في الدول التي يمثلون فيها فلسطين لا تتفق مع برنامج الحكومة وإنما مع سياسة الرئيس".

وعلى صعيد الدبلوماسية العامة فالأمر مشابه إن لم يكن أكثر صعوبة؛ فالدكتور ناصر القدوة (2010) ينفى وجود خبراء ذوي كفاءة عالية، ويبين وجود تقاليد عامة في العمل

الفلسطيني ومن ضمنها إقامة علاقات إيجابية مع الأحزاب المختلفة أدى إلى تشكيل لجان تضامن في مختلف الدول، ومن ثم التضامن على المستوى الرسمي _البرلمانيين_. وقد كانت بدايات هذا التضامن في الدول العربية والدول الأوروبية، ولعبت بعض المؤسسات الشعبية فيها دورا هاما، كان من أهمها الاتحاد العام لطلبة فلسطين؛ حيث أقام علاقات مع كل النقابات ومنظمات المجتمع المدني.

2. وجود تدريبات حقيقية للكوادر العاملة في مجال العلاقات الخارجية بمختلف مستوياتهم:

لا يكاد الوضع فيما مضى يختلف كثيرا في هذه الإحداثية عن سابقتها؛ إلا أن الجهود حديثا بدت أكثر وضوحا لتدريب كوادر مؤهلة للعمل الدبلوماسي بمختلف مستوياته. ولا يقتصر التدريب على كوادر وزارة الخارجية، بل إن المجلس التشريعي بالتنسيق مع الوزارة يقوم بتدريب كوادره على فن التفاوض، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلم النفس السياسي، والمناظرات السياسية، وفن البروتوكول والإتيكيت، والقانون الدبلوماسي، ومفهوم الدبلوماسية وأدائها، والعلاقات الخارجية، ومفهوم الأمن القومي (المصري 2010). لكن هذه الجهود تحتاج للاستمرارية والمتابعة للارتقاء بالكوادر المهيأة والتي يمكن أن تشكل رصيذا في هذا المجال. كما أنها بحاجة إلى تطوير وتبادل خبرات مع دول خارجية ومعاهد دبلوماسية ذات علاقة لتصل إلى المستوى المطلوب، وقد يكون من الأفضل أن يتم إنشاء أو ربما فقط اعتماد معهد دبلوماسي فلسطيني على غرار دول كثيرة في العالم كالمعهد الدبلوماسي الأردني التابع لوزارة الخارجية (يوسف 2010). ولهذا فإن وزارة الخارجية _في رام الله_ بصدد إنشاء معهد للتدريب الدبلوماسي (الشامي 2009).

3. دور الجامعات الفلسطينية في رفد وزارة الخارجية بكوادر تعي معنى الدبلوماسية

العامة وتدريبهم عليها:

بشكل عام هناك فجوة بين ما تدرسه الجامعات وبين العمل على أرض الواقع، وهذا يتطلب من وزارة الخارجية والجامعات الفلسطينية السعي لتوقيع بروتوكول تعاون أو مذكرة تفاهم لتدريس برامج خاصة للدبلوماسية تخضع لشروط قاسية ومعايير محددة ويتدرب المنتمون لها في الوزارة خلال فترة الدراسة، حتى يلتحقوا مباشرة في العمل وهم على اطلاع ودراية وخبرة. والجدير ذكره أن بعض الجامعات لا تكاد تجد فيها الكوادر القادرة على العطاء في هذه المجالات. ومؤخراً بدأت بعض الجامعات والمعاهد توجهات حثيثة نحو إقرار دبلوم متخصص في الدبلوماسية العامة (يوسف 2010).

إلى ذلك الحين، فإن التوظيف يتم للأشخاص الذين يظهرون قابلية للتطور والعمل في مجال السلك الدبلوماسي ويتدرب باستمرار ويندرج في هذا السلك. ويتم تعيينه بعد دورات متخصصة في الوزارة بدرجة ملحق لمدة سنتين. وبعد إظهار الكفاءة يستمر بالعمل ويترقى إلى درجة سكرتير ثالث ومن ثم عليه أن يبقى في كل درجة 4 سنوات، إلى أن يصل إلى درجة مستشار أول وهي أعلى درجة دبلوماسية في الوزارة. وتبقى درجة السفير التي تكون تعييننا بقرار رئاسي ويصبح السفير ممثلاً للرئيس (الشامي 2009).

3.7.2 أولويات الدبلوماسية الفلسطينية العامة:

1. وعي الحكومة الفلسطينية وصناع القرار لشعبيتهم في الداخل والخارج لتوجيه

الدبلوماسية العامة العامة:

يعتقد البروفيسور Gilboa (2006) أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية يجب أن تركز

على الدول العربية والأوروبية على حد سواء، وذلك لأن صورتها في هاتين البقعتين

الجغرافيتين مشوهة للغاية. ويعتقد الدكتور الشامي (2009) أن هذه الدبلوماسية سوف تتجه نحو إفريقيا وأمريكا اللاتينية، نظرا لتأييد هذه الدول للقضية الفلسطينية بشكل متصاعد، في محاولة لتغيير وجهة نظرها.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فنستطيع القول إن الوعي غير ناضج تماما بعد؛ فنحن الفلسطينيون ليس لدينا دراسات دقيقة أين نوجه دبلوماسيتنا العامة، لأننا نتعامل بالدبلوماسية دون أن نميز الفرق بين المواقع؛ فما يصلح للعالم العربي والإسلامي ربما لا يصلح لأوروبا وأمريكا، وبالتالي إذا كانت الدبلوماسية مدروسة فيجب أن تعرف من تخاطب وكيف تتحدث، وهذا ليس موجودا بشكل دقيق عندنا (الرمحي 2010).

لكن هناك إدراك لأهمية أوروبا، ولضرورة تعزيز التحالفات الفلسطينية في أفريقيا وآسيا والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز، وحاجة إلى تعزيز العلاقات مع القوى الحية فيها. والمشكلة تكمن في أمريكا؛ لأن الوعي الفلسطيني لم يشمل معرفة كافية بطريقة تفكير وعمل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه لا يوجد احتكاك مباشر معها؛ فالجاليات الفلسطينية حديثة نسبيا هناك ولم تستطع أن تكون جزءا من النظام. أما الجاليات اليهودية فهي أقدم منا بثلاثة أجيال على الأقل، كما أنها منخرطة في لب العمل العلمي والتكنولوجي والصناعي والتجاري والإعلامي في الولايات المتحدة الأمريكية (القدوة 2010).

2. المعرفة الجيدة بثقافة وفكر الشرائح التي توجه لها الدبلوماسية العامة وكيفية الظهور

على شبكاتهم الإعلامية بالصورة المثلى:

إن البعثات الدبلوماسية الفلسطينية تعمل بموارد بشرية ومالية محدودة ولا يمكنها وحدها أن تكون مؤثرة في مخاطبة وجذب الرأي العام في البلدان المضيفة دون التعاون مع الجاليات

الفلسطينية وأطرها. وتمتلك تلك البعثات والجاليات خبرة ميدانية في التعامل مع مكونات المجتمع المضيف (أبو كوش 2010).

لكن غالباً لا توجد معرفة كافية لفكر وثقافة هذه الشرائح لأنه لو كان هناك دراية للمسئرين نتائج إيجابية لهذه الدبلوماسية، وغالباً ما تكون الدبلوماسية هي نتاج ردة فعل وليست مبنية على أساس من التخطيط الإستراتيجي. فليس هناك دراية حقة بفكر وثقافة المستهدفين من هذه الدبلوماسية (يوسف 2010).

وعلى صعيد النواب في المجلس التشريعي بعد الانتخابات التشريعية الثانية، فقد تخرج العديد منهم من بلدان خارجية سواء عربية أو إسلامية أو أوروبية، لذلك يمكن القول بأن هناك معرفة جيدة بثقافة وفكر تلك المجتمعات، كما أنهم معنيون بفتح آفاق مع دول العالم لدعم القضية الفلسطينية وإن تعارضوا مع بعض الدول في نظرتها للقضية الفلسطينية فليس عن جهل بواقع هذه الدولة لكن من منطلق الحرص على التمسك بالحقوق والثوابت والرؤية السياسية، وهم يدركون أن الانفتاح الدبلوماسي مع الآخرين لا يعني التخلي عن الرؤى والمبادئ. وفي الخطاب الإعلامي عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية يتم التفريق بين الشريحة الرسمية والشريحة الشعبية. وهناك سعي لتشكيل رأي عالمي مساند للقضية الفلسطينية (المصري 2010).

إن أحد أسباب "انبهار" العالم بنتائج الانتخابات الأخيرة _حسب تعبير الدكتور الرمحي_ لا يعود فقط للإحصاءات والأرقام الجامدة، وإنما لأن قائمة التغيير والإصلاح احتوت على كم متنوع من التخصصات العلمية والأدبية. كما يوجد داخل الكتلة متحدثين بأكثر من سبع لغات إتقان، خاصة أنهم أثناء دراستهم كانوا يمارسون الأعمال والنشاطات

والفعاليات في تلك البلاد التي كانوا يدرسون فيها. بالتالي فقد وجدت القدرة للتعامل مع كافة الوفود (الرمحي 2010).

4.7.2 استخدام التكنولوجيا في نشر الدبلوماسية الفلسطينية العامة:

يقال إن التكنولوجيا تسمى حديثة مادامت تقوم بوظيفتها المتمثلة بالوصول إلى الجمهور والتأثير فيه (Price، Hass، Margolin 2008). ونحن عندما نتحدث عن تكنولوجيا مستغلة لصالح الدبلوماسية العامة الفلسطينية، فإننا نعي الإمكانيات المتاحة. وبناء على التعريف السابق فإنه يتأتى علينا استغلال تلك الإمكانيات والموارد بالطريقة المثلى. يتجلى استخدام الفلسطينيين للتكنولوجيا الحديثة لتفعيل دبلوماسيتهم العامة في الحرب الأخيرة على غزة؛ حيث ابتكر بعض نشطاء الإنترنت مظاهرات على الفيس بوك، وما عرف بالجهاد الإلكتروني المعني باختراق المواقع الإلكترونية الإسرائيلية وتخريبها (سعيد 2010). أما على الصعيد الرسمي فهناك معايير لاستخدام التكنولوجيا لصالح الدبلوماسية العامة.

1. المواقع الرسمية التي تساهم في نشر القصة الفلسطينية:

ليس هناك نقص في عدد المواقع الرسمية التي تعنى بالقضية الفلسطينية؛ فرئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، والمجلس التشريعي، بشقيهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنظمة التحرير، وحركة المقاومة الإسلامية حماس، كلها تمتلك مواقع تروج لسياستها على أرض الواقع. لكن الإشكال يكمن في معضلتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى بالنقص في اللغات التي يتم خطاب العالم فيها؛ فجل هذه المواقع تخاطب العالم بلغتين أساسيتين فقط هما العربية والإنجليزية، وقد استخدم موقع منظمة التحرير اللغة العبرية كذلك وفي بعض الأقسام استخدمت الفرنسية أيضاً، أما المركز الفلسطيني للإعلام الذي يعد الناطق الرسمي باسم حركة حماس فقد استخدم سبع لغات عدا العربية. وتتمثل المعضلة الثانية وهي الأكثر

سلبية_ بتعارض الرؤى السياسية التي تمثل كل طرف من أطراف الانقسام، والدخول في تفاصيل بعض القضايا الخلافية بين أبناء الشعب الفلسطيني غير مدركين أن هذه المواقع ليست موجهة للداخل الفلسطيني بقدر ما هي موجهة للعالم بأسره.

2. رسالة المواقع الرسمية والتنسيق بينها:

يلاحظ من خلال دراسة المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الرسمية أن هناك قضايا جوهرية تتناولها بشكل عام وأهمها التعريف بجرائم الاحتلال وما تتعرض له مدينة القدس من استيطان وتهويد، والأسرى الفلسطينيون وعذاباتهم واللاجئون وحق العودة، وقضايا كالجدار والحصار والمياه. بالإضافة إلى أبرز إنجازات تلك المؤسسات الرسمية على الصعيدين المحلي والعالمي. لكنها تتعرض أيضا إلى قضايا الخلاف الداخلية كالانقسام الفلسطيني، وهذا ما يؤدي إلى عدم وحدة الهدف النهائي المتمثل بدعم الدبلوماسية العامة واستئثار الرأي العام العالمي.

وتستخدم هذه المواقع الصور لتوثيق الأحداث والنشاطات المتعلقة بالمحاور الرئيسية، كما أنها تحتوي على روابط للاتصال بالجماهير الفلسطينية والأجنبية. وجلها يحتوي على عناوين لمواقع ذات صلة بالقضية الفلسطينية والدبلوماسية العامة.

5.7.2 التمويل:

إن العقبة الأساسية للدول الأكثر فقرا هي قلة الموارد؛ البشرية منها أو المالية. وقد تكون المعوقات أيضا بالنقص في البنية التحتية الخاصة بالاتصالات. فإذا كان التواصل الداخلي يمثل هذه البنية التحتية صعبا، فإن التواصل الخارجي مع الشعوب الأخرى سيكون أكثر صعوبة بكل تأكيد (Hemery 2007).

1. الميزانية المرصودة لتطبيق وتطوير الدبلوماسية الفلسطينية العامة:

إن الدبلوماسية العامة ليست شيئاً مركزياً في السياسة الفلسطينية أو العلاقات العامة، لكنها تتم جزئياً بأشكال مختلفة وعلى مستويات مختلفة. وهذا يعني أنه ليس لها ميزانية خاصة ولا تمويل مركزي. وإنما تأتي في سياق عمل المؤسسات والمنظمات كل حسب إمكاناته وميزانيته (القدوة 2010). لكن بشكل عام فإن هناك ميزانية "كافية" لتحقيق الأهداف المرجوة من التواصل الخارجي كتوفير مكان مهياً بكافة وسائل الاتصال وكفاءات مدربة في العمل الدبلوماسي وكذلك تخصيص ميزانية للزيارات الخارجية والجولات وكذلك لاستقبال الوفود الخارجية والمشاركة في النشاطات والفعاليات الدولية... لذا فالميزانية تقدر بحسب الحاجة وليست ثابتة (المصري 2010).

يبدو أن هناك رضى عاما بين الأوساط الرسمية عن الوضع الحالي للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وبالتالي هناك قناعة بكفاية الميزانية لهذه الدبلوماسية. أما الدكتور أحمد يوسف (2010) فيعتقد أن مقدار الميزانية المرصودة لتطوير الدبلوماسية الفلسطينية ضئيلة جداً مقارنة بالرسالة الضخمة والهم الذي تحمله.

2. دعم المحطات الفلسطينية أو الأجنبية لنقل صورة إيجابية حول القضية الفلسطينية:

" إن التأثير يبدأ وينتهي بوسائل الإعلام، والخبر إذا لم يكن في وسائل الإعلام، فإنه لم يحدث. ويتم التأثير بالمواقف العامة بقدر انتشارها في وسائل الإعلام وليس حسب أهميتها السياسية" (Taylor 2006).

بشكل عام لا يوجد دعم للمحطات الإعلامية الأجنبية أو حتى العربية أو المحلية مع الإقرار بوجود بعض الاجتهادات الفردية التي حققت نجاحات في أوقات معينة ولكنها تفتقر إلى المتابعة والاستمرارية لتستطيع تحقيق نتائج يطول أثرها، فالدعم للمحطات التي تنقل الصورة الإيجابية للقضية الفلسطينية قليل مقارنة بما تضخه أمريكا وإسرائيل

والجهات الداعمة في الإعلام الغربي والعالمي لدعم ما يسمى بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها (يوسف 2010).

ويعتقد الدكتور ناصر القدوة (2010) أن الدعم كان واضحاً أكثر في مراحل سابقة، خاصة عندما كان العرب مستعدين للتمويل، وعندما كانت منظمة التحرير في الخارج. كما أنه ليس مقتنعاً بجدوى التأثير الخارجي على وسائل الإعلام المحلية، لكن إذا كان التأثير من داخل البلاد لا سيما امتلاك محطة إعلامية عريضة فالأمر مختلف.

6.7.2 توحيد برامج الهيئات الفلسطينية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدبلوماسية العامة:

1. وجود هيئات ومؤسسات فلسطينية تعمل على تحسين صورة الفلسطينيين في الخارج: بالطبع توجد مؤسسات وهيئات فلسطينية كثيرة في الخارج، سواء تلك التي تعمل بتواصل مع الحكومة الفلسطينية أو غير الرسمية الذي تعمل باستقلال عن القرار الرسمي الفلسطيني. وهناك هيئات منبثقة من اتحادات الطلاب والتي تعمل على نشر الثقافة العربية والفلسطينية بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المضيفة، ولكنها ضعيفة العمل وفي بعض الأحيان تشوه صورة الفلسطيني بدلاً من تحسينها. وهناك اتحادات الجاليات؛ حيث توجد جالية فلسطينية لها نشاطاتها وفعاليتها، لكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى المؤسسات الرسمية مما يفقدها تأثيرها في كثير من الأحيان (يوسف 2010).

ويعتقد السيد وسام أبو الهيجا (2010) أن هناك أهدافاً ذات توجه محدد لهذه المنظمات والمؤسسات، وهناك اتفاق بين الكثير منها، وهي حريصة على إبراز القضية الفلسطينية وأبعادها المختلفة، وقد قامت المؤسسات الفلسطينية في أوروبا بالتعاون مع بعضها في كثير من النشاطات والحراك مع باقي المؤسسات الفلسطينية في الخارج.

إن وظيفة إدارة العلاقات العامة الثنائية وقطاع اللاجئين والمغتربين في وزارة الخارجية هي الاتصال مع كافة المنظمات العربية التي تعنى بالشؤون العربية والفلسطينية والإسلامية في جميع أنحاء العالم. ويتشارك في إدارة العلاقة مع تلك المؤسسات والهيئات مؤسسة الرئاسة، ورئاسة الوزراء، والدائرة السياسية لمنظمة التحرير، والمجلس التشريعي. وكل هؤلاء لهم علاقاتهم الواسعة مع المؤسسات والمنظمات الفلسطينية والعربية والإسلامية في الخارج (الشامي 2009).

2. علاقة المؤسسة الفلسطينية الرسمية بالمؤسسات والمنظمات الدولية:

تحظى القضية الفلسطينية، بشكل عام، بدعم ملموس في المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة والهيئات المنبثقة عنها، كما يحظى ممثلوها بالتقدير (أبو كوش 2010). وهناك تواصل بين المؤسسات الفلسطينية مع العديد من من المنظمات الحقوقية وذلك لإدراك أهمية إبراز الحقوق من خلال القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، ودور هذه المؤسسات في كشف الحقيقة. ولكن هذا التواصل والتنسيق بحاجة إلى تطوير خاصة بعد أن أتى أكله في تغيير صورة الاحتلال كجلاد وليس ضحية لدى الغرب، والعمل على محاكمة قادته في المحاكم الأوروبية والدولية (المصري 2010). والمؤسسة الفلسطينية الرسمية لها علاقات مع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وكثيرا ما تنشر بعضها ما يدين إسرائيل ويظهر تجاوزاتها مثل منظمة العفو الدولية وأوكسفام وحتى الصليب الدولي وغيره، وذلك للتعاون بين المؤسسات الفلسطينية وبينها (يوسف 2010).

7.7.2 زيادة الوعي الداخلي:

1. الثقة بالدبلوماسيين الرسميين من قبل الشعب الفلسطيني:

"إنه من الصعب بمكان على القادة الذين لا يتمتعون بشعبية واسعة أن يروجوا لسياساتهم من أولئك الذين يتمتعون بشعبية عالية سواء أكان ذلك داخل البلاد أم خارجها، لأنك إذا لم تثق بالرسول فلن تؤمن بالرسالة" (Taylor 2006).

لقد مرت الدبلوماسية الفلسطينية بمرحلتين؛ الأولى في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والثانية بعد اتفاقية أوسلو. وقد كان الطابع الذي يميز المرحلة الأولى أن دبلوماسيها عملوا على كل الساحات بطريقة المناضل الباحث عن الدعم الدولي سواء أكان رسمياً أم شعبياً أم نخبويًا للقضية الفلسطينية، وكان المميز منهم هدفاً لاغتيالات الاحتلال. أما في المرحلة الثانية، فقد اعتقد بعض الدبلوماسيين أن القضية وصلت إلى مرحلة البناء وأن مرحلة التحرير قد انتهت، وأصبح لدينا "تخمة" بهؤلاء السفراء الذي أصبحوا يهتمون بالبروتوكول وابتعدوا عن الجاليات الفلسطينية التي أصابها نوع من التذمر الواضح من ممارساتهم (خريشة 2010).

يكاد الساسة الفلسطينيون يجمعون على عدم وجود ثقة بالدبلوماسيين الرسميين لا سيما وأنهم لا يحرصون على التواصل مع المجتمع. فلا يوجد نشرات ولا توضيح في وسائل الإعلام الرسمية. لذلك فالناس لن يعطوا ثقتهم بمن لا يعرفون، أو من لا يتقون بأهليتهم وتخصصهم الوظيفي (الرمحي 2010).

وقد يكون السبب أيضاً عدم القدرة على تحقيق نجاحات ملموسة يستطيع الناس تمييزها. وقد نجد استثناء وهو العمل في الأمم المتحدة، فيختلف موقف الناس بشأن من

يعملون فيها بسبب وجود نتائج ملموسة أمامهم (القدوة 2010). وهناك العديد من المواقف زعزعت من ثقة الفلسطينيين بدبلوماسيتهم الرسميين، كان منها الوقوف ضد مشروع قرار رفع الحصار في مجلس الأمن الذي قدمته إندونيسيا وقطر عام 2007 ومشروع قرار وقف العدوان ضد غزة الذي قدمته باكستان وقطر في أوائل عام 2009، وكان آخرها المساهمة في تأجيل البت في قرار غولدستون في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أواخر 2009، حتى باتت الهوة كبيرة والفجوة شاسعة بين الدبلوماسيين السفراء وغالبية الشعب الفلسطيني وصلت إلى انعدام الثقة (المصري 2010).

إن الشعب الفلسطيني بصفة عامة مغيب عن وضع السفارات والدبلوماسيين الفلسطينيين بالخارج، حيث إن الكثير من أولئك الدبلوماسيين لم يحضروا إلى الوطن لفترات طويلة من الزمن. كما أن أولئك الدبلوماسيين لا يتم تدويرهم أو نقلهم من أماكنهم مع أن قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني يعطي مدة البقاء للسفير أو الدبلوماسي لفترة محددة وليس أكثر، ولكن نرى الكثير من السفراء الفلسطينيين ممن قضوا أكثر من عشر سنوات في أماكنهم. كما أن آلية اختيارهم لم تتم بالشفافية المطلوبة وفق قانون السلك الدبلوماسي. فالثقة ضعيفة ومهزوزة وقد ساهم الجميع في هزها بمن فيهم السفير شخصيا (يوسف 2010).

2. تفعيل الإعلام لتوعية الإنسان الفلسطيني حول الدبلوماسية العامة:

" إن الرأي العام يتأثر بالتجربة الشخصية وبطريقة عرضها. وبسبب قلة أولئك السياسيين الذين يستطيعون نقل التجربة من خلال الكلمات المناسبة، فهذا يؤدي إلى التقليل من احتمالات مساحات التأثير في وسائل الإعلام. الجرائد، والتلفاز والمذياع هم أكثر من مجرد مرآة تعكس الحقيقة" (Taylor 2006).

في الأراضي الفلسطينية لا يوجد تفعيل للإعلام التوعوي حول أهمية الدبلوماسية العامة ولا حتى إنجازاتها ولا النشاطات المتعلقة بها، ولا يوجد متابعة رسمية للدبلوماسيين الفلسطينيين بالخارج من أجل تقديمها للشعب الفلسطيني مطلقاً، وهذا ما يجعل الأمر يؤدي إلى نوع من عدم الشفافية من قبل الدبلوماسيين حيث إنهم بعيدون عن المساءلة أمام الشعب والحكومة. ولا توجد برامج بهذا الخصوص (يوسف 2010).

وفي كثير من المرات كان هناك أمور غير مفهومة من المواطن بسبب القصور الإعلامي. فعلى سبيل المثال لقد ذهب الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة إلى الاتحاد العام من أجل السلام ثلاث مرات، وسنة 2006 سعى إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة ومن بعدها العاشرة، لم يسمع أحد بهذا الكلام، وكثير من الناس لا يعرفون الفرق بين القرار الذي تصدره الدورة العادية والدورة الاستثنائية (القدوة 2010).

إن مقدار وعي الشارع الفلسطيني في الداخل_ ضعيف جداً، على عكس الخارج؛ فليس هناك أي إرشاد حول هذا النوع من الدبلوماسية، فمن أين سيعرف الفلسطيني العادي أصولها؟ إن الصورة والرسالة كلاهما مهم ولا تتأنيان بالفطرة، وإنما بالمعرفة والدراية. كما أنها أقرب إلى الحقيقة دائماً ولا يسمح الكذب فيها على نقيض الدبلوماسية التقليدية، لأن قنواتها متعددة، فإذا كذبت بوحدة فضحتك الأخرى (عوض 2010).

وقد لعبت بعض المحطات الفضائية العربية وأهمها الجزيرة دوراً بارزاً في تغطية الأحداث التي تتعلق بالدبلوماسية العامة الفلسطينية، ورصدت نتائجها على أرض الواقع من خلال التفاعل العربي والإسلامي والعالمي الواسع.

وبعد الانتخابات التشريعية الثانية أصبح التركيز على إنجازات الدبلوماسيين الرسميين والدبلوماسية العامة أكثر إلحاحاً لاسيما من خلال الإعلام المكتوب؛ فأول مرة في الأراضي

الفلسطينية تصدر صحيفة يومية حكومية تعنى بعرض نشاطات الحكومة على الصعيدين المحلي والعالمي، ودورية خاصة بالتعريف بدبلوماسيتها العامة تحمل عنوان "الراصد" باللغة العربية و"Eye on diplomacy" باللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى صحيفة "البرلمان" الصادرة عن المجلس التشريعي والتي تهدف إلى نفس الفكرة وتدعم نفس المجال. أما فيما يتعلق بالإعلام المرئي والمسموع_ وهو الأكثر أهمية_ فما زال هناك قصور واضح في هذين المجالين.

8.2 الأدوات (الأبعاد) المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة الفلسطينية:

إن الدبلوماسية العامة الفلسطينية مهما كان تقييمها الحالي بحاجة إلى العديد من الخطوات والأدوات حتى تكون فاعليتها بالصورة والسرعة المطلوبتين. وقد لعبت الفصائل الفلسطينية والشخصيات الوطنية دورا كبيرا في هذا المجال، خدم القضية الفلسطينية وغير من الصورة السلبية التي صنعتها السفارات الفلسطينية وأحدث حراكا إيجابيا لدعم وإسناد القضية الفلسطينية بل وربما الدبلوماسية لدى بعض الفصائل والمؤسسات ضاهت بشكل كبير دبلوماسية السفراء في العديد من الدول (المصري 2010).

وقد قسمت أنا تيدمان (2005) الأبعاد المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة بشكل فاعل ومؤثر إلى ثلاثة أبعاد هي:

1.8.2 البعد الأول: الاتصال اليومي:

وتتمثل بالانخراط في الصحافة بأنواعها المكتوبة والمرئية والمسموعة، ووجود دبلوماسيين فاعلين للدولة. ويكاد الساسة والباحثون يجمعون على أن انخراط الفلسطينيين بأشكال الصحافة الثلاثة نادر جدا حسب الأحداث وأهميتها (المصري 2010). أما بالنسبة للسفراء، فحتى عام 2006 كان عددهم 100 سفير معظمهم من حركة فتح ومن كبار السن وغير المؤهلين (يوسف 2010).

2.8.2 البعد الثاني: الاتصالات الإستراتيجية:

والمقصود بهذا البعد تكرار الرسالة الأساسية من مصادر متعددة بشكل مستمر. بالتأكيد يوجد رسالة أساسية لدى السلطة الفلسطينية، وسياسات عامة للتفاوض والمطالب الفلسطينية، لكن هذه الرسالة تتكرر في المناسبات والفعاليات فقط دون وضع إستراتيجية عمل وخطة لفترة زمنية محددة يتم خلالها إنجاز العديد من النقاط المطلوبة (يوسف 2010).

3.8.2 البعد الثالث: تطوير العلاقات بعيدة المدى:

ويتمثل هذا البعد بالعديد من النقاط التي تستطيع إنجاز ما لا يمكن إنجازه رسمياً. بل إن هذا البعد وأدواته بحاجة إلى مؤسسات ومنظمات أهلية تعمل عليها إضافة إلى دعم حكومي. ومن هذه الأدوات:

1. وجود مؤسسات ثقافية فلسطينية من أجل إحياء التراث الفلسطيني وتثبيت الهوية الفلسطينية عند الفلسطينيين المغتربين، والتعريف بالثقافة الفلسطينية للشعوب الأجنبية. وهذه المؤسسات موجودة ولكن ليس هناك تنسيق بينها.

2. منظمات أهلية لدعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهي أيضاً موجودة وذات فعالية كبيرة. وخير مثال عليها اللجنة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل. وهي فاعلة في كافة دول العالم تقريبا وسيتم الحديث عنها باستفاضة في حينه. لكن هذه الحملة وغيرها من المؤسسات التي تعمل لنفس الهدف غير مدعومة رسمياً، وينقصها التنسيق فيما بينها كذلك، وفعاليتها نابعة من ردود الأفعال على جرائم يرتكبها الاحتلال (يوسف 2010)

3. المؤتمرات والندوات، وهي موجودة بكثرة، لكن أثرها محدود كونها تخاطب الفلسطينيين أكثر من أهل البلاد المستضيفة، كما أنها موجهة لنخب سياسية أو اجتماعية وليست لحشود شعبية (المصري 2010).

4. المنح دراسية، وهذه المنح ذات وجهين؛ من الحكومة الفلسطينية إلى طلاب أجنبية لدعوتهم للدراسة في الأراضي الفلسطينية. وهذا بدوره له مردوده من التضامن والتفهم للوضع الفلسطيني، وإلى الطلاب الفلسطينيين للدراسة في الخارج حتى يكونوا سفراء لقضيتهم. أما النوع الأول فهو نادر نسبياً ويكاد يكون معدوماً في بعض الجامعات الفلسطينية. وأما النوع الثاني فموجود لكنه موجه سياسياً؛ حيث إن المنح

والبعثات تكون بناء على رغبة الحزب السياسي الحاكم وليست حسب الكفاءة العلمية والمهنية التي يديها الطالب (المصري 2010). وقد نوهت وزارة الخارجية الفلسطينية في غزة إلى الحاجة إلى توفير منح دراسية لتخصص العلاقات الدولية والقانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية؛ مع العلم بوجود مثل هذه المنح ولكنها لا توزع على أصحاب الكفاءات (يوسف 2010).

5. الأفلام الفلسطينية والمسرحيات: وهي موجودة ولكن بشكل قليل وإمكانات متواضعة

لا ترقى إلى مستوى تأثيرها وفعاليتها عند الشعوب الأجنبية.

6. معارض فنية: هناك الكثير من المناسبات التي كانت تحتوي على معارض فنية، لكنها

كانت تنظم بشكل جزئي على هامش المؤتمرات.

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية للدبلوماسية العامة الفلسطينية

1.3 كيف دعمت المنظمات الأهلية الفلسطينية الدبلوماسية العامة؟

"تكتسب الدبلوماسية العامة جل فاعليتها ليس فقط من كلمات العامة التي تطرحها، بل من أفعال العامة" Lord, Carnes

يعتقد نبي أن القوة الناعمة _ بما فيها الدبلوماسية العامة _ هي أداة أصعب بالنسبة للحكومة من القوة الصلبة. وذلك يعود لكون معظم مصادرها خارجة عن سيطرة الحكومة، كما أن الدبلوماسية العامة عهدت على العمل بشكل غير مباشر في تشكيل البيئة السياسية لمجتمع ما، وفي بعض الأحيان فإنها تتطلب سنوات عديدة من أجل جني الثمار المرجوة (Lord 2006). وهنا يبرز دور المنظمات الأهلية بفاعلية كبيرة في هذا النوع من الدبلوماسية؛ فالمنظمات الأهلية تعمل على تحقيق أهداف بعيدة المدى وتلك التي قد تستغرق وقتاً أطول من عمر الحكومات نفسها في الدول الديمقراطية أو تلك التي يتم تداول السلطة فيها بشكل دوري منظم.

لا تقتصر أهمية إقحام المنظمات الأهلية في رسم إستراتيجيات الدبلوماسية العامة على مجارة العلاقات الدولية الحديثة المتمثلة بالاعتماد على المؤسسات الدولية، وإنما هي أكثر الطرق فاعلية لتطوير وتطبيق هذه الإستراتيجيات. كما أن المنظمات الأهلية هي الأكثر قدرة على الانخراط بمؤسسات المجتمع المدني الأجنبية كونها تمتلك المصداقية أكثر من الحكومات، بسبب نقدها أحيانا لتلك الحكومات. كما أنها تمتلك طرقاً طبيعية جداً للاندماج مع المؤسسات الأخرى وأفراد المجتمع، مما يزيل الشكوك حول دوافعها (Riordan 2007).

وهذه الطريقة من تفعيل الدبلوماسي للمنظمات الأهلية توضح بطريقة أو أخرى مدى تشابه الناس في مختلف أسقاع العالم، وتبني الجسور بين أولئك الذين يتشاركون نفس الأهداف

الإنسانية. بينما تركز الدبلوماسية الرسمية على نخب سياسية من المجتمع تعمل على تحقيق أهدافها (Hemery 2007).

وخير مثال على دولة تعد صغيرة استخدمت المنظمات الأهلية لتحسين دبلوماسيتها العامة هي النرويج؛ حيث إن انخراطها في مؤسسات ولجان الأمم المتحدة المتنوعة لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وفيما يسمى "بالأهداف المغرية" أكسبها صداقات وعلاقات كثيرة من دول متنوعة. وكل ذلك بسبب منظماتها الأهلية المنتشرة التي تعمل تحت نفس العنوان؛ حقوق الإنسان وإحلال السلام في العالم (Henrikson 2007، Batora 2005).

إن الناظر في بعض المنظمات الأهلية العالمية التي شكلت فيما بعد جماعات ضاغطة وكانت نماذج ناجحة ووصلت إلى أهدافها، يلاحظ وجود "سمات عامة تتعلق بإدارتها وتنظيمها ومهنتها، وقدرتها على استخدام إستراتيجيات بعيدة المدى" (أبو هوش 2009). وبعض هذه المنظمات كانت أهدافها قريبة إلى حد بعيد من أهداف المنظمات الأهلية الفلسطينية، وواقع التجربة البشرية التراكمي يحتم علينا الاستفادة من هذه التجارب.

ولفلسطين تجربة خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الأهلية؛ فقد سجلت العديد من هذه المنظمات "خاصة في خارج فلسطين نجاحات مهمة واختراقات على أكثر من صعيد، خاصة في فترات تأزم فيها وضع الداخل الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وكان بحاجة إلى إسناد فلسطيني الخارج بكل الوسائل" (الزير 2009). ولعل هذه المنظمات تقوم اليوم بدور فاعل لتغطية القصور الناتج عن الانقسام الفلسطيني الداخلي.

كما أن "انشغال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في التعاون والعمل الدولي ليس وليد الصدفة، وأهميته ليست محصورة على صعيد نضال هذه المؤسسات وعملها لأجل الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني، إنما لتبني الرأي العام الدولي للأسس المرجعية للشعب

الفلسطيني ونشرها في المحافل الدولية، والشبكات والمنظمات الحقوقية، وحركات التضامن العالمية واللجان المنبثقة عن الأمم المتحدة وغيرها من الأطر المناهضة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين" (أبو عطا 2009).

2.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية في أوروبا:

إن التجمعات الفلسطينية في أوروبا من أقوى التجمعات في العالم، نظرا لوجود أكثر من 150000 لاجئ فلسطيني في أوروبا. هذه التجمعات تشكل بذرة ونواة لما يشبه اللوبي؛ فهناك أعداد كبيرة على اختلاف أطيافها السياسية تشارك في المؤتمرات التي تنظمها الجالية الفلسطينية، تمثل 23 دولة أوروبية بالإضافة إلى التمثيل الرسمي والشعبي الأوروبي (منذر 2005).

1.2.3 مؤتمر بلباو:

في الحادي والثلاثين من تشرين أول عام 2008 عقدت شبكة العمل الباسكية وشبكة ميواندو "من أجل شرق أوسط خالٍ من الحروب والاضطهاد"، وكذلك شبكة المنظمات الأهلية (PNGO)، واتجاه، ومركز بديل، ومركز المعلومات البديلة، والحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، عقدت مؤتمر مبادرة بلباو بعنوان: دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين، الذي جاء استكمالاً للنداء الذي وجهته مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها عام 2005، ولمؤتمر ديربان عام 2008 التابع للأمم المتحدة والذي وقعت عليه أكثر من 3000 منظمة أهلية.

وقد شملت فعاليات المؤتمر مساء اليوم الأول جلسة افتتاحية تحت عنوان "بين حصار غزة واستعمار القدس: جرائم الاحتلال الإسرائيلي". ونظمت عدة ورش عمل للوفود ناقشت

مواضيع إعادة فلسطين للخارطة السياسية، وربط الحق بالعودة، وإعادة تعريف إسرائيل سياسيا وقانونيا، وتوسيع عمل حملات المقاطعة في أوروبا والعالم (قضايا جمعوية: 4: 53).

وجاء في إعلانه الختامي أن المجتمعين يرون "وجوب إخضاع دولة إسرائيل للمساءلة القانونية. إننا نرى أن منح إسرائيل حصانة رغم انتهاكاتها المتواصلة والمنهجية للقانون الدولي، ولحقوق الإنسان الأساسية، والتعامل معها كاستثناء فوق قانون الأمم، وتزويدها بدعم غير محدود في المجالات: السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية؛ يجعل كلا من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفاعلين دوليين آخرين فيما يسمى بالمجتمع الدولي، مذنبين ومتواطئين فعليا في جريمة تأييد وإدامة "أبارتهايد" إسرائيل وحكمها الاستعماري. إننا نرى أنه فقط من خلال وقف هذا التواطؤ الدولي يمكن استعادة الكرامة والعدالة للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط" (نص الوثيقة 2008). وقد خرج هذا المؤتمر بخطة عمل تتمثل برفع مستوى الوعي والعمل عالميا على تنفيذ نداء المجتمع المدني الفلسطيني عام 2005 الداعي إلى مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، ودعوة المؤسسات الإعلامية لإتاحة الفرص للأصوات الأصلية التي تمثل المجتمع المدني الفلسطيني تمثيلا حقيقيا، وللذين يدعمون سلاما عادلا، لكي يعبروا عن قضاياهم بحرية ودون رقابة أو تشويه أو تجاهل، و المطالبة بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004 والذي أدان بناء إسرائيل للجدار العنصري والمستعمرات الإسرائيلية التي بنيت في الأراضي المحتلة، وتفعيل ضغط متزايد على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء من أجل وقف الدعم عن إسرائيل، ومواصلة العمل من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء القانونيين من أجل محاكمة ومعاينة الإسرائيليين مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتعزيز التنسيق

والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي بغرض تنفيذ بنود الخطة آفة الذكر (نص الوثيقة، بتصريف).

2.2.3 مؤتمر فلسطيني أوروبا

إن مؤتمر فلسطيني أوروبا هو أحد ثمار مركز العودة الفلسطيني، وهو مؤسسة فلسطينية تعنى بتفعيل قضية فلسطيني الشتات، والمطالبة بحقهم في الرجوع إلى ديارهم، وهو كمركز يشكل مصدرا إعلاميا أكاديميا يسعى إلى أن يكون رديفا للمعلومات والنشاط السياسي للقضية الفلسطينية وخصوصا مسألة العودة ويتخذ من لندن مقرا له. ومن أهم أهدافه كما ورد في موقعه الرسمي "تعريف الرأي العام في أوروبا وخاصة في بريطانيا بالأبعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الحقوق الفلسطينية الضائعة، والمساهمة في تفعيل قضية عودة فلسطيني الشتات باعتبارها قضية سياسية أولا، وإنسانية ثانيا، وباعتبار أنها تشكل قاسما مشتركا عريضا يلتقي عليه الفلسطينيون أيا كانت توجهاتهم السياسية أو الأيديولوجية" (موقع المركز الإلكتروني 2010/2/2)، وفي سبيل ذلك فإن المركز يقوم بحملات إعلامية ودعائية، ويوطد العلاقات العامة والاتصالات مع الساسة وصناع القرار في بريطانيا. لذا فإنه يعمد إلى القيام بحملات داخل البرلمان البريطاني وإعلام النواب باهتماماته فيما يمس اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشترك في حشد الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي لممارسة الضغط على الأطراف المعنية.

ويحتوي الموقع الخاص بالمركز على معرض صور للاجئين في مخيماتهم والمعاناة اليومية التي يواجهونها في هذه المخيمات. ويحوي الموقع أيضا آخر الأخبار المتعلقة باللاجئين وكذلك التقارير والنشاطات التي تقام لدعم قضيتهم (موقع المركز الإلكتروني

ويقوم المركز بالتعاون مع التجمع الفلسطيني في كل دولة أوروبية يعقد فيها المؤتمر والأمانة العامة للمؤتمر بالإشراف على المؤتمر وتنظيمه؛ وقد بدأ مسيرته عام 2003 في بريطانيا بحضور ما لا يزيد على 300 شخصية فلسطينية، ليصل العدد إلى أكثر من 10000 فلسطيني في المؤتمر السابع عام 2009 الذي عقد في ميلانو. وقد أصبح هذا المؤتمر يمثل منصة موسعة تستقطب أطرافاً فلسطينية متنوعة كما صرح بذلك الدكتور محمد حنون رئيس التجمع الفلسطيني في إيطاليا (الجزيرة نت 2009).

ولعل من أهم ما تحقق في المؤتمر "إيجاد منتدى تعارف سنوي بين الفلسطينيين في أوروبا، وتقوية العلاقات الاجتماعية فيما بينهم... ومن جانب آخر فقد تأسست من رحم المؤتمر مؤسسات مركزية تعمل على المستوى القاري كالحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، وتجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، واتحادات وجمعيات للمهندسين والمعلمين والنساء والشباب... والتفاعل الإيجابي مع المحيط الأوروبي ونقل الصوت الفلسطيني للغربيين" (الزير 2009).

وأكد منظمو هذا المؤتمر عدم وجود تنسيق مع السلطة الفلسطينية في مجال عملهم على الساحة الأوروبية، ومرد ذلك الأمر أن السلطة لا تتعامل مع الجمعيات والمؤسسات ذات التوجه الرفض لسياساتها. كما أن للمؤتمر إصدارات بلغات عدّة، مطبوعة وإلكترونية، ذات صلة بالتواصل الإعلامي والتعامل مع فئات الجمهور، صدرت عن الأطر المنضوية في نطاقه. وتراعي هذه المواد التواصلية واقع البيئة الأوروبية وخصوصياتها، بما في ذلك سمة التعددية اللغوية (أبو الهيجا 2010).

مؤتمر كهذا فيما مضى كان يقام تحت إشراف منظمة التحرير الفلسطينية قبل توقيع اتفاقات أوسلو، لكن بعد الخلط العظيم بين أوراق المنظمة والسلطة تخافت هذا الدور وتهافت إلى أن سعت حركة المقاومة الإسلامية حماس وغيرها من الحركات المعارضة لأوسلو لسد هذه الثغرة. وقد أصدرت رئاسة السلطة أمرا للسفراء الفلسطينيين في هولندا والدنمارك وإيطاليا بمقاطعة المؤتمر، وقال ممثل منظمة التحرير في روما، السفير صبري عطية: "كنا نتمنى أن يكون تنظيم مثل هذه المؤتمرات بإشراف منظمة التحرير الفلسطينية". (bbc:2\5\2009).

وإذا كان مؤتمر فلسطيني أوروبا هو إطار للعمل الشعبي الفلسطيني الفاعل في الساحة الأوروبية، فإنه كذلك منصة لتلاقي الجهود التخصصية في حقل الدبلوماسية العامة. وعليه؛ فإنّ هناك إدراكاً لأهمية الجهد التواصلي الذي تتولاه الأطر التخصصية، كالأطباء الفلسطينيين في أوروبا (تجمّع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا)، والمهندسين، وكذلك التواصل مع السياسيين، والتواصل مع الإعلاميين وغيرهم. وعموماً هناك أطر تخصصية تنهض وأخرى تتأسّس والاتجاه متصاعد (أبو الهيجا 2010).

وفي مؤتمر فلسطيني أوروبا الثالث المنعقد في النمسا كان هناك مجموعة من ورش العمل منها ما يتعلق بتطوير العلاقة مع المجتمعات الأوروبية رسمياً وشعبياً، فقد جاء في مقرراتها الموثقة في الكتاب الذي أصدرته الأمانة العامة للمؤتمر (2008) أنه ينبغي الاستفادة من حالة التحوّل الجارية في اتجاهات الرأي العام الأوروبي في ما يتعلق بقضية فلسطين وبمشروع الاحتلال، لتكثيف الجهود الرامية لشرح أسس القضية الفلسطينية، واستثمار حركة المراجعات المتواصلة في الأوساط الإسرائيلية، بما في ذلك أعمال تيار المؤرخين الجدد

والأعمال الإعلامية الناقدة، وما يتمخض عنها من مواقف واعترافات غير مسبوقه، من أجل إعادة التعريف الجذري بالقضية الفلسطينية في الوعي الجمعي الأوروبي، و الارتقاء بالصيغ التضامنية الملموسة في المجتمعات الأوروبية مع قضية فلسطين، سواء أكانت في المجال الإعلامي، أو في التحركات الشعبية من مظاهرات واعتصامات وفعاليات مدنية، واستثمار الدور الهام والحيوي للجاليات العربية والإسلامية في أوروبا، كرافد أساسي ومخزون غزير، يمثل امتداداً لدور الفلسطينيين في أوروبا، والعناية بعناصر الخطاب التواصلي مع الرأي العام الأوروبي ومفرداته، بغرض الوصول إلى أوسع الشرائح الممكنة.

كما كانت هناك ورشات عمل تركز على التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية في أوروبا ومما تمخضت عنه في قراراتها النهائية "روزنامة" للأنشطة الفلسطينية في أوروبا، يتم وضعها بناء على معايير محددة، وتكون متاحة للفلسطينيين والرأي العام في عموم أوروبا بشتى الوسائل الملائمة، و تدشين مواقع على شبكة الإنترنت، تأخذ على عاتقها تشجيع التواصل بين المؤسسات والجمعيات الفلسطينية في أوروبا، تكون على هيئة منابر ومنتديات (الأمانة العامة لمؤتمر فلسطيني أوروبا 2008).

3.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية:

لعله مما يثير الدهشة عدم وجود إحصاءات رسمية، ولا معلومات كافية أو موثقة عن أوضاع الجاليات الفلسطينية في دول أمريكا اللاتينية على الرغم من مرور ما يزيد على نصف قرن على تواجدها هناك. وما يصل إلى الباحثين من معلومات ينبئ بشيء من الحسرة؛ إذ إن وضع المؤتمرات التي تعقد في تلك الدول يغلب عليه الطابع الفئوي النخبوي، ولا يعكس وجهة نظر الفلسطينيين الذي يصفهم واحد منهم بأنهم يعانون (صفا 2009).

لا شك أن اتفاقات أوسلو أدت إلى شلل في جسد منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ينطبق على كافة أماكن تواجدها بما فيها أمريكا اللاتينية، مما أدى بدوره إلى إضعاف الجاليات الفلسطينية في الشتات (أبو عيد 2007). لكن بعد اندلاع انتفاضة الأقصى صعوداً إلى الحرب الأخيرة على غزة، بدأت تلك الجالية تستشعر أهمية دورها في أماكن تواجدها، فبدأت بإعادة تنظيم نفسها بعيداً عن إطار المنظمة.

و"رغم وجود خمسة سفارات فلسطينية في أمريكا اللاتينية، وكونفدرالية فلسطينية على مستوى القارة، والعديد من الفيدراليات الفلسطينية المتواجدة بالبرازيل وتشيلي والأرجنتين والبيرو إضافة إلى الجمعيات والمؤسسات والأندية واللجان الفلسطينية، وثلاثة عشر عضو مجلس وطني، وعضو مجلس مركزي فلسطيني... تجد الإعلام الفلسطيني ضعيفاً جداً" (صفا 2008). ويعزى ذلك إلى عدم توفر سياسة إعلامية فلسطينية، واهتراء المؤسسات الفلسطينية وطبيعة القائمين عليها.

و"في كانون ثاني 2009 نظمت المسيرات في جميع أنحاء شبه القارة اللاتينية، مع مشاركة جماهيرية واسعة لإدانة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة... وقد برز تحسن هام في التغطية الإعلامية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي" (كليميشا 2009). ولعله من أكثر الحملات فعالية وتأبيداً من الرأي العام في تلك الدول حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

1.3.3 اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل:

هي نتاج أكثر من 170 مؤسسة ومنظمة أهلية فلسطينية ابتداءً بالقوى الوطنية والإسلامية مروراً بنقابات العمال الفلسطينيين وشبكة المنظمات الأهلية ممن يشكلون المرجعية لحركة المقاطعة على المستويين المحلي والعالمي.

وقد حققت الحملة نتائج متميزة على الصعيد العالمي أكثر من الصعيد المحلي لأسباب تتعلق بالاحتلال وسيطرته على كافة سبل الحياة في الداخل الفلسطيني. ومن تلك الإنجازات التي حققتها الحملة المقاطعة الرياضية والثقافية والأكاديمية، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقرارات اتحادات العمال العالمية المشاركة في حملة المقاطعة، والمقاطعة السياسية التي كانت الأكثر وضوحاً في دول أمريكا اللاتينية، وكسب اتحادات الطلبة في العديد من الأماكن لصالح الحملة وترويج هذا التأييد بأسبوع الفصل العنصري الذي يعقد سنوياً في كندا (زاخت 2009).

إن الناظر في إنجازات هذه اللجنة يجدها تنتشر بسرعة ممتازة في أوساط دول العالم ككل؛ فمن فرنسا ومسيرات التأييد التي خرجت بعشرات الآلاف حاملة شعار تعليق اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية إلى انضمام نقابات عمالية أساسية من النرويج لهذه المقاطعة، مروراً بحلفاء حملة التضامن الكثر في بريطانيا، واتهام إسرائيل بجرائم حرب في الإعلام البلجيكي من قبل فنانيين مرموقين، واحتلال القنصلية الإسرائيلية في كندا والمقاطعة الرياضية للإسرائيليين في نيوزيلاندة، ونشوء عدة دعوات للمقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية في الولايات المتحدة، وانتشار حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في إسبانيا (حق العودة: 31: 22) كل ذلك وأكثر يدعو للتفاؤل بشأن تحقيق أهداف هذه اللجنة على المدى البعيد.

قبل أكثر من عشرين عاماً قررت مجموعة صغيرة من الأشخاص في لندن مقاطعة برنقال شركة أوتسبان من جنوب إفريقيا. انتشرت المقاطعة وتم تنظيم الحملات، وعمل المشاركون في تلك الحملات مع المقاومة داخل جنوب إفريقيا. استمرت المقاطعة والعقوبات، وبحلول عام 1991 كانت جنوب إفريقيا حرة... وها هي الحكومة الفنزويلية تتخذ موقفاً قوياً تدين إسرائيل على معاملتها للفلسطينيين واجتياحها للبنان وتبعت هذا الموقف بتحركات ملموسة، ومؤخراً دعا ممثل نيكاراغوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل إلى إنهاء

اضطهادها للشعب الفلسطيني... وسأختم بكلمات أصدقائنا في أمريكا اللاتينية VIVA PALESTINA LIBRE " (ولفوود 2009).

4.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية:

1.4.3 الحملة الشعبية ضد الجدار (الضفة الغربية)

بدأت الحملة بمبادرة من شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية عام 2002، وهي حملة شعبية تقوم على عمل الفئات واللجان الشعبية التي تنظم نفسها ضد الجدار. وترى الحملة أن الجدار يقوم على أساس سياسي لا أمني كما تدعي إسرائيل. وتدار الحملة من 12 منظمة غير حكومية و 11 لجنة شعبية للمحافظات الإحدى عشر في الضفة. وتتخصص الحملة في قضية الجدار رافعة شعار "أوقفوا جدار الفصل العنصري الاستعماري، ليهدم الجدار وتزال آثاره، وتعاد الأرض التي صودرت إلى أصحابها" (الموقع الرسمي للحملة 2010/2/20)

وتتمثل إستراتيجيات الحملة ببناء قاعدة تضامن عالمية مبنية على الثوابت الفلسطينية، والخروج من الإطارين الأمريكي والأوروبي للعلاقات الفلسطينية الذي ساد بعد أوسلو، والمطالبة بالمقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل وعزلها (الموقع الرسمي للحملة 2010/2/20).

ومن الإنجازات التي تعدها الحملة غاية في الأهمية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني الذي أقر إطلاق حملة دولية ضد الجدار، وإعداد أوراق العمل مع طاقم شؤون المفاوضات فيما يتعلق بفتوى محكمة لاهاي الذي شكل إدانة لإسرائيل، والمنتديات الاجتماعية في كل من أوروبا والبرازيل وفنزويلا والباكستان (الموقع الرسمي للحملة 2010/2/20).

ويؤكد الدكتور علام جرار (2010) على وجود وحدة أهداف بين المنظمات الأهلية التي تعمل على قضية الجدار؛ ولكن بمقدار ما في إطار شبكة المنظمات الأهلية ولجنة مقاومة الجدار واللجنة الشعبية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمار منها؛ حيث يوجد إطار مرجعي سياسي متفق عليه.

يعتقد الدكتور نبيل شعث (2010) أن الحملة الشعبية ضد الجدار ناجحة جداً، وقد استطاعت أن تقنع قيادة فتح بتبني النضال الشعبي وكذلك آلاف الناشطين الأجانب، لنصرة القضية الفلسطينية، ولهم تأثير إعلامي ضخم. وتمثل بلعين نموذجا جديدا للنضال.

ومن الملاحظ أن الحملة الشعبية ضد الجدار تخاطب المنظمات الأهلية، والمؤسسات المحلية، وأحزاب المعارضة، والحركات النسوية والاجتماعية، والنقابات العمالية. وقد حظيت بتضامن قوي في هذه المجالات (جرار 2010)، وهذا جزء من الوسائل لتحقيق أهدافها الإستراتيجية كما ورد في أدبيات الحملة.

وقد قامت إسرائيل منذ بداية الحملة إلى الآن بالعديد من الإجراءات في محاولة لردع هذه الحملة والقضاء عليها نظرا لتزايد شعبيتها في أوساط الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب؛ فمن اعتقال الرموز القيادية والإدارية لهذه الحملة مثل رئيس الحملة في الضفة الغربية جمال جمعة، إلى اعتقال مائة ناشط فلسطيني وأجنبي في الشهور الستة الأخيرة حتى يومنا هذا، وترحيل بعض المتضامنين، وإصابة أحدهم بحالة موت سريري، إضافة إلى دهم مقرات الحملة، ومنازل المتضامنين الواقعة في مدينة رام الله وإخلائهم منها على مرأى ومسمع المسؤولين الفلسطينيين، وفرض قيود على تأشيرات المتضامنين عبر معابرها ومطاراتها (الجزيرة نت 2010/2/19).

2.4.3 اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار (قطاع غزة)

في تاريخ 27-10-2007 أعلن بشكل رسمي عن تشكيل اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار برئاسة النائب المستقل في المجلس التشريعي المهندس جمال ناجي الخضري. وقد عرفت اللجنة بنفسها كما ورد في موقعها أنها "ذات طابع شعبي لا تتبع لأي فصيل أو حزب سياسي منذ نشأتها...وقد استطاعت أن تبني علاقات الثقة والتعاون المشترك مع جميع أطراف الشعب الفلسطيني بمن فيهم الفصائل بمختلف توجهاتها... وقد ضمت اللجنة العديد من الكوادر والأكاديميين والإعلاميين والمتطوعين الذين استطاعوا خلال فترات قصيرة جداً تخطي كل الحواجز وإيصال الرسالة، وفضح الحصار الظالم والجائر على القطاع." (الموقع الرسمي للجنة 2010/1/16).

وتتمثل أهداف اللجنة كما ورد في كتابها (2008) الذي أصدرته بعد عام من انطلاقتها مواجهة الحصار الشامل الذي يفرضه الاحتلال على القطاع وإبراز الآثار المترتبة عليه، وتوحيد الجهود الفلسطينية تجاه العمل على رفعه، وحشد الدعم الشعبي والرسمي العربي والإسلامي والتأييد الدولي لرفع هذا الحصار، والتحرك مع الجهات المؤثرة من أجل معالجة الظروف الإنسانية للشرائح المختلفة التي تعاني من الحصار، والعمل على الساحة الدولية وتفعيل دور المتضامنين في جميع الدول الأجنبية.

وقبل الفعاليات التي نظمتها اللجنة على مدار السنوات الثلاثة الماضية لم يكن الكثير يعرفون شيئاً عن حصار غزة. فقد نظمت اللجنة العديد من النشاطات الشعبية ابتداءً من مسيرة الشموع، ومقبرة المصانع، والسلسلة البشرية المكونة من أكثر من 40000 طفل، ومرحلة السفن بالتعاون مع حركة غزة الحرة، بالإضافة إلى علاقات واتصالات مع البرلمان الأوروبي والبرلمانات العربية والإسلامية (الخضري 2010).

وتسعى اللجنة أيضا إلى تعزيز وضع الفلسطيني وجلب المساعدات للقطاع لا من خلال تنفيذ المشاريع المقترحة، وإنما من خلال عرضها على من يتبناها من المؤسسات والمنظمات الخارجية. وقد نجحت في جلب المساعدات والمنظمات التي تبنت بعض المشاريع الهامة ومنها مؤسسات تركية وقطرية فتحت فروعها لها في غزة (الخضري 2010).

ومن أبرز ما قامت به اللجنة لفت أنظار العالم إلى المعاناة البشرية التي تفوق التصور في قطاع غزة؛ من إغلاق المعابر التجارية وأزمة الوقود والكهرباء، مروراً بأزمة القطاع الصحي والزراعي والحيواني والطيور، وأزمة الدقيق والمخابز، والمياه والصرف الصحي، ونقص السلع، انتهاء بأزمة القطاع الصناعي التي جسدها اللجنة واقعا حيا بفعالية "مقبرة المصانع". وقد حاولت اللجنة التواصل مع الأمين العام للأمم المتحدة، والمجتمع الدولي والحكومات على حد سواء. ودعت وسائل الإعلام المختلفة إلى تسليط الضوء بشكل أكبر على الحصار من أجل تكوين رأي عام ضاغط لمساندة أهل غزة ضد الحصار حتى كسره (تقرير صادر عن اللجنة 2008/11/24).

واللجنة ناجحة في إطار غزة، وقد عملت عدة حملات هدفها إعلامي، واستقبلت العديد من الوفود الأجنبية في غزة، وهي عمل أدى إلى التأثير في الرأي العام العالمي وقد حاولت الحملة أن تكون حيادية [فيما يتعلق بالانقسام الداخلي] ونجحت في ذلك (شعث 2010).

3.4.3 اتحاد الجمعيات الأهلية العربية - اتجاه (فلسطينيو 48):

تأسس اتحاد الجمعيات الأهلية العربية - اتجاه عام 1997، كإطار جامع للمجتمع المدني الفلسطيني في فلسطين التاريخية. ويضم هذا الاتحاد أكثر من خمسين جمعية ومؤسسة، وينشط في مجال التدريب والتمكين المؤسسي والتنظيمي والمرافعة، وإدارة حملات محلية ودولية لحماية الجمعيات العربية ولرفع الوعي حول أوضاع الفلسطينيين في "الداخل" عالميا.

كما يحمل الاتحاد صفة استشارية خاصة في الأمم المتحدة، وهو عضو مؤسس في المنبر الأورومتوسطي للمنظمات غير الحكومية، وفي السكرتارية العالمية للمنتدى الاجتماعي العالمي، ويقوم الاتحاد بتركيز عمل هيئة تنسيق العمل الأهلي الفلسطيني في الوطن والشتات (الموقع الإلكتروني للاتحاد 2010/3/19).

وتتبع أهمية مثل هذا الاتحاد من "الشعور بالمسؤولية وضرورة تقاسمها فلسطينيا وعربيا ومع أنصار الشعب الفلسطيني في أنحاء العالم ضمن السعي لإحقاق الحقوق الفلسطينية، إضافة إلى الوعي لضرورة إعادة صياغة الخطاب الفلسطيني كخطاب حق تكاملي وغير تجزيئي للقضية الفلسطينية لينعكس ذلك في طرح قضايا فلسطينيي الـ 48 ضمن القضية الفلسطينية وعلى جدول الأعمال الدولي" (مخول 2009).

ومن أهم النشاطات التي قام بها الاتحاد في مجال الدبلوماسية العامة المشاركة في مؤتمر بلباو، والمشاركة في "أسبوع فلسطين" في جامعة أينسبروك النمساوية الذي نظمه مجموعة من الطلاب الناشطين النمساويين والعرب، والمؤتمر الوطني للدفاع عن حق العودة، و مؤتمر "دور المنظمات غير الحكومية في صنع السلام العادل وحل الصراعات" الذي عقد في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن، والإشراف على تنظيم الوفد الفلسطيني ومشاركته في المنتدى المدني الأورومتوسطي لعام 2008 في مرسيليا، الذي عقد بمشاركة أكثر من 250 مشترك من المجتمع المدني الأورومتوسطي تحت عنوان "التنقل والعيش المشترك في الفضاء الأورومتوسطي". وعلى الصعيد الداخلي فقد قام الاتحاد بتنظيم حملة تعريف وتوعية جماهيرية على الجمهور الفلسطيني في الداخل. وتم توزيع أكثر من 40000 نشرة في المدارس المختلفة بمراكز القرى والمدن العربية، تضمنت نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبطاقة بريدية تنادي بوقف العنصرية (قضايا جمعية: 4: 53-59).

5.3 المنظمات الأهلية الفلسطينية والدبلوماسية العامة.. ملاحظات في سياق التجربة:

قبل البدء بعرض ما يمكن اعتباره ملاحظاتٍ وخطوطاً عريضةً في سياق العمل المنظمات الفلسطيني الأهلي، يعترف العديد من الباحثين والسياسيين بأن "محاولات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع أنصاره في المجتمع المدني العالمي تحرز تقدماً متواضعاً ومبعثراً تبعاً لتبعثر الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية" (أبو هوش 2009).

ويلاحظ من دراسة الحالة لبعض المنظمات الأهلية الفلسطينية في مختلف المناطق الجغرافية خارج الأراضي الفلسطينية وداخلها أن الأدوار بينها تكاملية نسبياً من غير تخطيط مدروس وشامل فيما بينها؛ بمعنى أن كل مجموعة منها متخصصة بالترويج لإحدى الثوابت الفلسطينية والتصدي لمشكلة جذرية يتعرض لها الشعب الفلسطيني، فمنها من يتبنى الترويج لحق العودة، ومنها من يقاوم الجدار والبعض الآخر يعمل على فك الحصار، بينما يقوم بعضها الآخر بتوعية العامة حول قضية القدس وما تتعرض له من مخاطر ودوايك.

كما أن هذه المؤسسات غير مرتبطة بشكل مباشر مع المؤسسات الرسمية المعنية بقضايا فلسطيني الشتات مثل وزارة الخارجية ممثلة بسفاراتها بشكل رئيس، "بل وصل الأمر عند بعض المؤسسات والحركات التضامنية الدولية إلى الإحجام عن دعوة الممثلين الدبلوماسيين الفلسطينيين في دولهم لاجتماعاتهم التضامنية لحرصهم على عدم الهبوط في سقف المطالب التي طالبوا بها حكوماتهم" (قسيس 2009). لكن القائمين على هذه المؤسسات والمنظمات لهم توجهات سياسية حزبية في غالبها معارضة لاتفاقات أوسلو، أي مخالفة للسياسة الفلسطينية الرسمية. وفي هذا السياق، يمكن الملاحظة أيضاً تصاعد دور المنظمات غير التابعة لمنظمة التحرير لا سيما الإسلامية منها بين الجاليات.

ومن الملاحظ أيضا تصاعد دور الإعلام في تغطية نشاطات المنظمات الأهلية الفلسطينية في الداخل والخارج، مما أكسبها شعبية وقدرة على الوصول لأكبر شريحة ممكنة من الفلسطينيين بل وحتى الجماهير الشعبية غير الفلسطينية. وفي هذا الصدد فإن هذه المنظمات تروج لنفسها بمختلف اللغات بما يتناسب مع أماكن تواجدها في محاولة لجذب المتعاطفين من أهل البلاد وتعريفهم بالقضية بشكل أعمق.

ويلاحظ عدم دعم السلطة الوطنية لهذه المنظمات، بل قد يصل الأمر إلى حد المقاطعة. ولعل ذلك يعود لكونها معارضة لاتفاق أوسلو، أي للسياسة الرسمية للسلطة كما سبق ونوهنا، وبهذا يكون الارتباط بين هذه المنظمات والمؤسسة الرسمية من ناحية تنسيق وتوحيد الرؤية العامة "للقصة الفلسطينية" شبه معدوم.

وعلى صعيد استخدام التكنولوجيا في تفعيل الدبلوماسية العامة، فيلاحظ حرص المنظمات الأهلية الفلسطينية في الداخل والخارج على التعريف بنفسها وأهدافها ونشاطاتها من خلال مواقعها الرسمية على الإنترنت. وتستخدم هذه المنظمات بشكل أساسي لغتين في مواقعها؛ العربية والإنجليزية. والبعض يستخدم لغة ثالثة تختلف باختلاف بلد المنشأ لتلك المنظمات. كما ويلاحظ توثيق نشاطاتها وأهم الأخبار الفلسطينية على الساحتين المحلية والدولية بالصور الثابتة والمتحركة.

6.3 ماذا فعلت الدبلوماسية العامة في قضايا مصيرية على مدار العقد المنصرم؟

1.6.3 حصار الرئيس ياسر عرفات (2002)

مع نهاية كامب ديفيد كان الرأي العام العالمي قد تأثر بشكل كبير بالرواية الإسرائيلية التي أذاعت أن إسرائيل بقيادة باراك تريد السلام بينما يرفضه الفلسطينيون بقيادة ياسر عرفات. وقد ارتفعت وتيرة التحريض في وسائل الإعلام الإسرائيلية التي كان من ضمن شعاراتها ما صرح به المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت رون بن يشاي: "يجب أن نفهم أن عرفات ونظامه هم أعداؤنا ويجب أن نضربهم بشكل منتظم ودقيق حتى يطلبوا وقف إطلاق النار" (مناع 2007).

وهكذا بدأ الحصار الإسرائيلي على مقر المقاطعة الذي يعد المقر الرئيس والدائم لياسر عرفات. ورفض عرفات تسليم قائمة بأسماء المحاصرين معه داخل مبنى المقاطعة كما تطلب إسرائيل شرطا لرفع الحصار المفروض عليه (الجزيرة نت 2002/9/23). وقد كانت قضية الإصلاح الداخلي من أكثر الذرائع التي رددتها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية معها لتضييق الخناق على الرئيس الراحل. وقد بدأوا بفرض وزير للمالية قادما من البنك الدولي وكذلك وزيرا للداخلية ومن ثم استحداث منصب رئيس الوزراء (خريشة 2010).

الموقف الفلسطيني الرسمي والحصار:

يعتقد الدكتور سمير عوض (2010) أن الموقف الرسمي من حصار الرئيس ياسر عرفات كان سيئا جدا، ودون المستوى المطلوب. وكان إلى حد ما مثيرا للاستغراب والتساؤل: ما سبب التقصير الفاضح في الوقوف إلى جانب الرئيس أثناء حصاره؟

لم يتم تفعيل قضية ياسر عرفات بالشكل المطلوب وذلك نتيجة لتورط بعض الدبلوماسيين الفلسطينيين في حصاره حتى قضى نحبه. ولعل الدبلوماسية لم تفعل شيئاً سوى التصريح هنا وهناك وبين فينة وأخرى عن الحصار، لكن على الأرض لم تقم بشيء بل على العكس كان الأمر يؤثر سلباً على اتجاه الحصار بسبب الصمت المدقع وعدم وجود فعاليات رسمية أو خطابات حول ذلك (يوسف 2010، عوض 2010).

أما الدكتور ناصر القدوة (2010) فيؤكد على أنه كان لنا في الأمم المتحدة حركة ممتازة؛ فقد استصدرنا قرارات من مجلس الأمن وليس فقط من الجمعية العمومية مفادها الانسحاب الفوري بصيغة الأمر من المقاطعة ومحيطها. لكن الدكتور سمير عوض (2010) يعتبر اختزال الدبلوماسية الرسمية ببعثة الأمم المتحدة أمراً غير مقبول؛ فحتى لو كانت التحركات الدبلوماسية الفلسطينية جيدة في الأمم المتحدة، فأين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من هذا الحصار؟

لقد حاول المجلس التشريعي الأول إحداث تغييرات في تلك الفترة من خلال وثيقة الإصلاح الوطني، التي كانت نتاج عمله في تقاريره عن الفساد المالي والإداري وحتى السياسي؛ حيث كان الإصلاح نابعا من حاجة داخلية ملحة. فأجرى بعض التعديلات في القانون الأساسي تحدد فيها صلاحيات رئيس الوزراء ورئيس السلطة، وقام بإرسال رسائل عديدة لكافة الجهات المعنية من الجامعة العربية والأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية حول حصار الرئيس، حيث تعمقت علاقة الرئيس بالمجلس في تلك الفترة من منطلق أنه مستهدف من أعداء الشعب الفلسطيني (خريشة 2010).

الموقف الشعبي والحصار:

على الصعيد الشعبي تم القيام بمسيرات واعتصامات واحتجاجات جماهيرية حاشدة في فلسطين وخارجها، إضافة إلى التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني بالخصوص (يوسف 2010). إذن فقد خرجت الجماهير إلى الشوارع لرفع الحصار، وهذا موقف أفضل من الموقف الرسمي. فماذا بإمكان الشعوب أن تفعل أكثر من ذلك؟ (عوض 2010).

وفي ذلك الحين، نظمت حركة حماس مسيرة في غزة، ودعا الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة الرئيس الفلسطيني إلى الصمود وعدم الاستسلام، والاستمرار في المقاومة لأن الشيء الوحيد الذي تفهمه إسرائيل هو القوة. كما شهد قطاع غزة إضرابا عاما ونفذ الآلاف في غزة اعتصاما أمام مقر الأمم المتحدة مطالبين المجتمع الدولي بضرورة التحرك لوقف الحصار (الجزيرة نت 2002/9/23).

في حصار الرئيس كان هناك تحرك لا بأس به، لكنه جاء بعد فترة متكررة نتج عنها حالة ضعف واضح في الجسم الفلسطيني فآثر عليه. وخير مثال على ذلك الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي لم يكن بنفس الفاعلية كما كان في حرب بيروت. وذلك لعدة أسباب منها تراجع قوى اليسار والقوى الوطنية، وظهور وارتفاع القوى السياسية الإسلامية، وفشل عملية السلام في تحقيق أهدافها، والحملة المبالغ فيها بمسائل الفساد، والضربات المتوالية من قبل إسرائيل. لقد كان هناك تغطية إعلامية جيدة، لكن الموقف العربي حينها بدأ يتراخي وبدأ الوضع الفلسطيني يتأزم (القوة 2010).

2.6.3 فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار (2004)

في نيسان عام 2002 صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة جدار عازل في الضفة الغربية وبدأ العمل فيه في السادس عشر من حزيران من نفس العام. وحاولت إسرائيل تسويق الجدار باعتباره مجرد شبك حاجز، لكنه في الحقيقة خط عسكري معقد يشمل خطا من الأسلاك الشائكة اللولبية، يتلوه خندق بعرض أربعة أمتار وعمق خمسة أمتار، ثم يتلوه جدار إسمنتي مرتفع يصل إلى ثمانية أمتار، وعليه سياج معدني إلكتروني وكاميرات مراقبة وأضواء كاشفة وأبراج مراقبة عسكرية (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005).

إن سير الجدار يتناسب مع المخطط الإسرائيلي الدائم بأن أي كيان فلسطيني ممنوع أن يكون له حدود مع أية دولة عربية، يجب أن يبقى محاطا دائما بوجود إسرائيلي. وقد أصبح عدد الفلسطينيين فوق أرض فلسطين التاريخية مساويا تقريبا لعدد الإسرائيليين، ولا يمكن للاحتلال أن يتعايش مع ذلك إلا بأن يجعل الفلسطينيين يعيشون في سجون مقطعة الأوصال (البرغوثي 2005).

ونظرا لخطورة الجدار من النواحي السياسية والاقتصادية والزراعية وكافة النواحي الحياتية للفلسطينيين، فقد سعت البعثة الفلسطينية الدائمة في الأمم المتحدة لاستصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن هذا الجدار وعدم أحقية إسرائيل في بنائه.

وفي سابقة تاريخية، سمحت محكمة العدل الدولية لفلسطين بالمشاركة في إجراءات المحاكمة بصفتها كيانا يتمتع بمركز مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. فضلا عن ذلك فقد رأت المحكمة أن وجود شعب فلسطيني لأغراض متعلقة بحق تقرير المصير لم يعد محل نقاش. كما أنه لأول مرة تصدر محكمة دولية قرارا بخصوص وضع الأراضي الواقعة بين الخط المبين في اتفاقية الهدنة (الخط الأخضر) والحدود الشرقية السابقة لفلسطين وإطلاق

صفة الأرض المحتلة عليها، وقد أدانت المحكمة بشكل صريح المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية منذ العام 1967 (بيكر 2007). وفي انقضاة سريعة واحدة، قامت محكمة العدل الدولية، ومن خلالها المجتمع الدولي، بتدمير صورة إسرائيل المشغولة بعناية فائقة، التي كانت قد استثمرتها عبر سنوات" (هالبر 2008).

الموقف الفلسطيني الرسمي والفتوى:

"فشل إعلامي وسياسي وعدم وجود إرادة سياسية كافية". بهذه الكلمات بدأ الدكتور ناصر القدوة حديثه عن الموقف الفلسطيني الرسمي بشأن فتوى محكمة العدل الدولية. فقد كان الأداء الفلسطيني الرسمي أداءً غير مسبوق، وقد سحق الجانب الإسرائيلي في هذا المجال الذي كان حكراً على الإسرائيليين. بدأت القضية بالجمعية العامة ثم انتقلت إلى الأمين العام لتعود إلى الجمعية العامة، ومن ثم التحرك الدبلوماسي القوي مع الدول الأعضاء. والفريق الفلسطيني بما في ذلك المحامون الأربعة_ كان فريقاً محنكاً. رافق هذا فشل فلسطيني تام في تحويله لشيء ناجح يصب في صالح القضية الفلسطينية على كل المستويات؛ الحكومية والمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. وبالتالي فقدنا هذه الفرصة العظيمة" (القدوة 2010).

وقد كان للمجلس التشريعي الأول بالتعاون مع منظمات حقوقية عربية ودولية، ومؤسسات المجتمع الدولي دور بارز في التوجه إلى محكمة العدل العليا في لاهاي واستصدار الرأي الاستشاري؛ فقد مارس المجلس ضغطاً على القيادة الفلسطينية بهدف نقل القضية إلى الجمعية العامة، لكن إدارة الدبلوماسية الفلسطينية كانت ضعيفة بعد ذلك، تأكيداً على مقولة نبأ أفوايا وننتهي ضعفاء (خريشة 2010).

في مؤتمر هيرتزيليا الخامس عام 2004 أشار الدكتور شارون باردو إلى أنه "في الشهر نفسه الذي نشرت فيه وجهة نظر المحكمة، أيدت أغلبية ساحقة بلغت 150 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة الدول العربية في الأمم المتحدة، والذي يدعو إلى تطبيق استخلاصات المحكمة، مما يمهد السبيل أمام تكوين أرضية مناسبة لعزل إسرائيل ولفرض مسار يؤدي إلى فرض عقوبات ضدها" (أبو حلاوة 2010).

الموقف الشعبي والفتوى:

يعتقد الدكتور سمير عوض أن المنظمات الحقوقية لاسيما العالمية لعبت الدور الأكبر في هذا الإنجاز التاريخي، فهم الأكثر تأثيراً حتى من السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة. أما بالنسبة لغالبية الجموع الفلسطينية فقد تساءلت _ في حينها _ بنوع من الاستهتار: ماذا يعني هذا القرار؟ هل هدم الجدار؟ فقد نظرت بسطحية للموضوع متوقعة أن هذه القرارات يجب أن تنفذ من قبل نفس الجهة التي أصدرتها (عوض 2010). وهذا بالطبع عائد إلى نقص الوعي والتغطية الإعلامية الواعية التي من الممكن أن تبين مدى أهمية هذا القرار للفلسطينيين.

لعل الاستمرار في مقاومة الجدار بكافة الوسائل الشعبية إلى يومنا هذا هو ما يمكن أن نسميه دبلوماسية عامة حقيقية؛ فالمنظمات الأهلية والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية استطاعت أن تحافظ على ديمومة إحياء هذه القضية في أذهان العامة، واستجلاب التعاطف الشعبي الأجنبي أيضاً.

وقد تنوعت طرق التعبير عن رفض الجدار والتمسك بقرار محكمة العدل الدولية. فقد تم تشكيل اللجان التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل، وتضامن الأجانب في قريتي نعلين وبلعين وبشتى الطرق التقليدية منها والإبداعية؛ وذلك بالتعاون مع الإعلام واللجان النسائية ولجنة الطلبة الجامعيين وأهل القرية الذين يخرجون في مسيرة دورية بعد كل صلاة جمعة متجهين

نحو خط الجدار الذي من المفروض أن يقوم على أراضي قريتهم، إلا أنهم وبعد جهد جهيد استطاعوا استصدار قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية بتغيير مسار الجدار. وقد انعكس ذلك على المشاركين إيجابيا؛ فعلى صعيد المتضامنين قدمت سوزان حماد أطروحتها للدكتوراه في جامعة كوينز في إيرلندا الشمالية عن قرية بلعين، وألفت المتضامنة الأمريكية آنا كتابا عن الجدار وألقت في العام 2006 أكثر من مئتي محاضرة عنه في الجامعات والمدارس والكنائس الأمريكية، وتم تأسيس جمعية "فوس بلعين فلسطين" في بلدة فوس الفرنسية (يوسف 2007).

ومن الطرق الإبداعية للتعبير عن الرفض الشعبي العالمي، الرسم على هذا الجدار الإسمنتي من قبل أشهر الفنانين العالميين، حتى إن هذا الجدار الذي وجد من أجل قتل الروح للفلسطينيين "قد يتحول إلى أطول معرض في العالم لفنون الرسم والكتابة على الجدران" (محرم 2010). ومن أبرز الأعمال الفنية التي تعبر عن تضامن الفنانين الأجانب رسومات "فنان حرب العصابات" روبرت بانكسي الحاصل على جائزة أعظم فنان بريطاني. ومن رسوماته المميزة على هذا الجدار الإسمنتي "لوحة تمثل سلاّم تصل أسفل الجدار بقمته التي ترتفع ثمانية أمتار ونوافذ ملونة تفتح كوة في الجدار... وطفلة فلسطينية توقف جنديا إسرائيليا وتجعله يضع سلاحه جانبا ليقف ووجهه باتجاه الحائط، لتقوم الطفلة بتفتيشه... ولوحة رسم فيها بانكسي الجندي الإسرائيلي كمرتزق يعمل من أجل حفنة دولارات" (محرم 2010).

3.6.3 حصار غزة (2006)

منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، وتشكيل الحكومة العاشرة فرض الحصار الاقتصادي على كل من الضفة وغزة، أما بعد أحداث غزة والقطيعة السياسية بين رام الله وغزة، فقد أعلن فك الحصار عن حكومة رام الله ومواصلته على القطاع. وقد أسفرت هذه الحرب الإدارية والمالية وحرب الحصار عن حالة اقتصادية صعبة شملت القطاع بأكمله (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007).

ويبدو أن هذا الحصار جاء نتيجة توافق قوى عربية وإقليمية ودولية بالإضافة إلى إسرائيل، وذلك بهدف ابتزاز حركة حماس للموافقة على قرارات الرباعية بشأن الاعتراف بالاحتلال، والانخراط في عملية السلام (خريشة 2010).

الموقف الفلسطيني الرسمي والحصار:

عند الحديث عن حصار غزة تواجهنا معضلة الانقسام الفلسطيني الذي أضعف بدوره الجهد المطلوب لتفعيل هذه القضية رسمياً؛ فالنشاط الأبرز في السعي لفك الحصار عن غزة كان من قبل الحكومة الفلسطينية المتواجدة هناك، ولم يكن دور السلطة الفلسطينية فاعلاً في أفضل أوصافه .

ظل الرئيس محمود عباس يكرر مراراً أنه يدفع رواتب الموظفين في غزة حتى أثناء الانقسام والحصار، ولولا ذلك ما بقيت غزة على قيد الحياة. ولا شك أن الحصار فيه جوانب غير مقبولة أبداً من قبل المواطن الفلسطيني، كما أنها مجهولة للمواطن في الضفة على عكس الفلسطينيين والعالم في الخارج، كمشكلة نقص الأدوية، والمرضى، والتيار الكهربائي، وإعادة الإعمار وغيرها الكثير مما يؤرق الفلسطيني في غزة. وتبعاً لذلك فإن الموقف الفلسطيني الرسمي مقصر من ناحيتين: توضيح المعاناة، والمطالبة بحلها (عوض 2010).

على صعيد آخر، فقد كان للمجلس التشريعي الثاني دور فعال واهتمام كبير في تفعيل قضية الحصار عالمياً؛ ووضع قضية الحصار ضمن أولوياته حيث شكل لجنة خاصة باسم (اللجنة البرلمانية لفك الحصار) ونظم العشرات من المسيرات والاعتصامات وزيارات للجهات التي تضررت نتيجة للحصار وأبرز هذه القضية إعلامياً بشكل كبير، أما على الصعيد الدبلوماسي فتم التواصل مع معظم البرلمانات العربية والإسلامية والأوروبية وتزويدهم بتقارير عن قضية الحصار، ومطالبتهم بالتحرك لكسر الحصار، كما أجرى العديد من الاتصالات في هذا الإطار ووجه دعوات لكل رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية ولمنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية لزيارة غزة وكسر الحصار، وكان موضوع الحصار ضمن الأجندة الأساسية في جدول أعمال الجولات البرلمانية التي نظمها المجلس التشريعي وكتلة التغيير والإصلاح في العديد من الدول العربية والإسلامية وكذلك مع العديد من الوفود العربية والإسلامية التي التقاها في المحافل الدولية، كما استقبل المجلس كل الوفود البرلمانية خاصة الأوروبية وغيرها وأطلعهم بشكل مباشر على آثار الحصار وتداعياته (المصري 2010). إلا أن الردود التي كانت ترسل من قبل البرلمانات الأجنبية رغم طابعها الخجول تحمل شروطاً سياسية، وقامت بعض الوفود العربية والأوروبية بزيارات لقطاع غزة. وبعد العدوان قام نائب رئيس المجلس في تلك الفترة حسن خريشة بلقاء النواب في الضفة وكانت المرة الأولى التي يلتقي فيها نواب فتح وحماس والقوى الأخرى بعد الانقسام، وذلك لتوجيه رسالة للبرلمانيين الأوروبيين مفادها أننا برلمان موحد لشعب موحد، وطلب الدعم من كل البرلمانيين بعد أن استهدف مقر التشريعي في غزة (خريشة 2010).

الموقف الشعبي والحصار:

لقد اعتبر العالم بأسره الحصار جريمة، ولا أدل على ذلك من النشاطات الشعبية المتمثلة بالتظاهرات الضخمة، وسفن كسر الحصار، وقوافل شريان الحياة وغيرها الكثير من النشاطات (عوض 2010).

لعل سفن كسر الحصار كانت من أهم مميزات الخطوات الجماهيرية والشعبية في محاولاتها لفك هذا الحصار بعد التظاهرات الشعبية الحاشدة؛ ف"خلال الفترة من 2008/8/22 إلى 2008/10/29 وصلت أربع سفن تحمل على متنها وفودا من القانونيين والسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان إلى غزة، بهدف ممارسة ضغط سياسي لرفع الحصار... وقالت عضو البرلمان الأسكتلندي بولين ماكنيل وهي عضو في الحملة الأوروبية لكسر الحصار إن هدف الحملة هو تشكيل ضغط سياسي على إسرائيل. كما أن الحملة قررت إقامة أسبوع غزة في مئة جامعة أوروبية" (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008)، وفي التاسع من شباط 2009 اعترضت الزوارق الإسرائيلية طريق سفينة الأخوة اللبنانية التي كانت متجهة نحو غزة، واقتادتها نحو ميناء أسدود العسكري بعد أن صعد الجنود على متنها وفتشوها ومن ثم أخضعوا ركابها للاستجواب (البرغوثي 2009).

أما الحدث الأكثر زخما وتأثيرا، فقد تمثل بقوافل شريان الحياة التي انطلقت من أوروبا بقيادة النائب في البرلمان البريطاني عن حزب الاحترام جورج غالوي، وكان آخرها قافلة شريان الحياة 3 التي انطلقت من بريطانيا ثم وصلت تركيا واستقبلت بحفاوة بالغة، وبنفس الحفاوة استقبلت في سوريا ومن بعدها الأردن، إلى أن وصلت ميناء العريش، وهناك حصل اعتراضها من قبل الحكومة المصرية التي واجهتها بعنف بالغ، وغيرت من مسارها ومنعت العديد من المتضامنين دخول غزة، وصادرت بعض حافلاتهم ومعداتهم التي

أحضرها معهم لأهل غزة. وبعد ذلك صرح مسؤول الحملة غالوي أنه شعر "بالخيانة" من المسؤولين المصريين الذين بدورهم جعلوه على قائمة غير المرغوب فيهم. وقد أكد غالوي أن قوافل شريان الحياة ستستمر، وأن القافلة القادمة ستكون بقيادة الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، وقافلة أخرى من ماليزيا على أمل أن تكون زوجة رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد الرئيس الفخري لها (غالوي 2010).

واللافت للنظر في هذه القوافل على الرغم من الطابع الإنساني الذي تحمله والذي ظل يتمسك به أصحابها، إلا أنها حملت بين طياتها تصريحات سياسية؛ فقد أشاد غالوي في قافلة شريان الحياة الأولى بالمقاومة الفلسطينية وندد بالعدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على القطاع، وأكد أنه قدم ليكون مع "أبطال المقاومة في فلسطين وحكومة فلسطين" (جريدة القدس 2009/3/9)، كما أنه صرح في القافلة الثالثة أنه لا يعترف بإسرائيل طالما أن الشعب الفلسطيني مشتت في بقاع العالم، والقدس محتلة، والضفة الغربية تحت الاحتلال، والمستوطنات تقام على الأراضي الفلسطينية، وطالما أن شعب غزة تحت الحصار، والشعب الفلسطيني يتعرض للقتل من الجو بسلاح محرم، ويتم اغتيال الفلسطينيين في بيوتهم أمام أعين نسائهم وأطفالهم (غالوي 2010).

4.6.3 تقرير غولدستون (2009)

منذ أن توقفت الهدنة بين الفصائل الفلسطينية _وعلى رأسها حركة حماس_ والكيان الإسرائيلي في حزيران 2008، بدأت اللهجة الإسرائيلية تزداد حدة، وتمهد لعدوان قادم على القطاع، وذلك من خلال تجيير جهاز إعلامي ضخم للترويج لمدى خطورة حماس في المنطقة. كما أن إسرائيل استطاعت قراءة بعض المعطيات التي تدل على كشف الغطاء العربي عن حماس لاسيما بعد تعثر جهود المصالحة الوطنية (الكيالي 2009).

ووقع العدوان على غزة، وبدأت ردود الأفعال تنهل بشكل غير متوقع على الإسرائيليين الذين لم تسعفهم دبلوماسيتهم العامة _كما سبق ونوهنا باستفاضة_ بامتصاص الغضب الشعبي العالمي تجاه ما ارتكبته من مجازر لا يمكن تبريرها حتى في أفضل أدوات الدبلوماسية العامة. "مئات آلاف المبادرات والفعاليات التي امتدت على رقعة الكرة الأرضية بكاملها. وتنوعت الفعاليات من التقليدية إلى الإبداع من المظاهرة إلى المسيرة والمهرجان إلى إعلان سفارات وقنصليات إسرائيل مغلقة لجرائم الحرب الإسرائيلية بعنوان واضح يدعو إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" (فريدمان 2009).

وتحت عنوان "حقوق الإنسان في فلسطين وأراض عربية محتلة أخرى" صدر تقرير القاضي اليهودي جنوب الإفريقي غولدستون، ومساعديه الذين لا يكادون يقلون حرفية عنه في مجال القانون الدولي، وذلك بطلب من رئيس مجلس حقوق الإنسان البلجيكي، في الثالث من شهر نيسان عام 2009 للتحقيق في كافة الخروقات التي يمكن أن تكون قد ارتكبت أثناء العمليات العسكرية ما بين 27 من كانون الأول عام 2008 و18 من كانون الثاني عام 2009 (شعبان 2009). و"منذ إقرار التقرير من المجلس العالمي لحقوق الإنسان، لم يعد شأننا

فلسطينيا وإنما شأننا إنسانيا عالميا، ومتابعته على كل المستويات والمحافل واجب على الفلسطينيين بصورة عامة وعلى قيادتهم بصورة خاصة" (المصري 2009).

الموقف الفلسطيني الرسمي وتقرير غولدستون:

حظيت اللجنة الأممية بقيادة غولدستون بالدعم والتعاون من السلطة الفلسطينية ومن بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، كما أنها عقدت اجتماعات أثناء زيارتها إلى قطاع غزة مع مسؤولين كبار في حكومة غزة، وقدموا لها تعاونهم ودعمهم الكاملين (الجزيرة نت 2009).

وقد عمل نواب المجلس التشريعي في غزة على تسهيل عمل القاضي وكافة لجان التحقيق، وزيارة كافة المواقع المطلوبة وأخذ عينات من التربة. وقد تعاون المجلس مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية من أجل إعداد التقرير وممارسة الضغوط من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العربي والدولي لتشكيل قوى ضاغطة على مجلس حقوق الإنسان من أجل اعتماده (خريشة 2010).

تطرق تقرير غولدستون _فيما تطرق إليه_ إلى أفعال السلطة الوطنية الفلسطينية ضد المعارضين السياسيين في الضفة الغربية باعتبارها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وللقانون الأساسي الفلسطيني، والتقارير التي تتحدث عن وقوع أعمال تعذيب وغيرها من أشكال المعاملة القاسية والسيئة أثناء إلقاء القبض والاحتجاز وحالات الوفاة في أثناء الاحتجاز، واستخدام قوات الأمن الفلسطينية القوة المفرطة وقمع المظاهرات وإلقاء القبض على كثير من الأفراد ومنع وسائل الإعلام من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى إغلاق الجمعيات الخيرية واستبدال أعضاء مجالس إدارات المدارس الإسلامية وفصل المدرسين والعاملين المنتمين أو المؤيدين لحركة حماس (أبو دهيم 2009). لكنها أيضا طلبت من السلطات الفلسطينية في

قطاع غزة بأن تقوم بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين لديها، وطلبت من السلطتين في الضفة وغزة تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية في الإقليمين (شعبان 2010).

طلبت السلطة الفلسطينية تأجيل التصويت على تقرير غولدستون بحجة أن الأصوات المضمونة لصالح التقرير ليست كافية. لكن الرئيس محمود عباس تراجع عن طلبه تأجيل التصويت بعد اتهامه من عدة جهات فلسطينية وعربية ودولية بالخضوع للضغوط الإسرائيلية (سعيد 2010). وكان من الذين رفضوا تأجيل التقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، حيث اعتبر التأجيل غاية في الخطورة والسلبية وتفريطا غير مسبوق مما أصابه "بالغثيان"، مشيرا إلى انهيار الموقف العربي (الشرق الأوسط 2009/10/4).

وعقب موجة غضب في الأراضي الفلسطينية وبين أوساط المنظمات الحقوقية التي سعت جاهدة لدعم التقرير، شكل الرئيس لجنة برئاسة حنا عميرة لبحث ملابسات تأجيل التقرير (العربية 2009/10/4)، على أن تنجز مهامها في غضون أسبوعين.

من هذا كله نخلص إلى أن الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية لم تكن على مستوى الأحداث مطلقا، وكان موقفها غير واضح من التقرير؛ هل هي موافقة عليه أم غير موافقة. لم تتمن السلطة التقرير كما يجب، وفكرت أنه بإمكانها انتزاع شيء ما من أمريكا مقابل أن تؤول التقرير. وبعد أن انكشف الأمر أعادت رأيها وطلبت بإعادة طرح التقرير مرة أخرى، وبهذا التصرف انتقصت من تأثيره كثيرا (عوض 2010).

الموقف الشعبي وتقرير غولدستون:

بعد الحرب على غزة وقبل صدور التقرير لم تتوقف ردود الفعل الشعبية عند المسيرات والاحتجاجات، بل ركبت المنظمات الحقوقية لاسيما العربية منها والفلسطينية موجة الأحداث بأن دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى اجتماع عاجل لمنظمات المجتمع

المدني العربية لبحث الأزمة، و"العمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين، والعمل على طرحها للرأي العام العالمي بكافة الوسائل لتكوين قوة ضغط بين مواطني الدول الكبرى، تستطيع تغيير توجهاتها السياسية المتحيزة لإسرائيل، وكذلك طرحها أمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان" (سعيد 2010).

لقد غيرت حرب غزة معادلات عدة من بينها الرأي العام العالمي؛ فلأول مرة يتسم الموقف الشعبي ببعده السياسي بعد أن كان تعاطفا إنسانيا وذلك بفضل وسائل الإعلام التي خاطبت العالم باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى الجمعيات الناشطة في كافة أنحاء العالم. كما لوحظت المشاركة النوعية المتمثلة بشخصيات اعتبارية متنوعة من برلمانيين ووزراء سابقين وفنانين، بعد أن كانت تقتصر على الجاليات العربية والإسلامية. ومن الملاحظ أيضا ضخامة المسيرات التي تدل على فشل إسرائيلي في الحفاظ على حالة التضامن الدولي معها، لاسيما بعد ان امتدت هذه التظاهرات إلى الدول الأكثر دعما لإسرائيل، وامتداد هذه الحملات والتظاهرات من الدوائر التقليدية المؤيدة للقضية الفلسطينية إلى دوائر كانت تعد حيادية في السياسات الدولية ومنها دول شرق آسيا. وقد اتسمت هذه التظاهرات بالاستمرارية والضغط، وتحول الرأي العام من داعم إلى ضاغط (نعيرات 2009).

وبعد الحرب على غزة كذلك، تصاعد الغضب لدى فلسطينيي 48، وقد بلغت التظاهرات ذروتها في الثالث من كانون ثاني لعام 2009، وذلك بخروج أكبر تظاهرة على الإطلاق منذ نكبة 48، حيث بلغت ما يزيد عن 150 ألف متظاهر في مدينة سخنين بدعوة من لجنة المتابعة العربية، وهي الظاهرة التي تناقلتها وسائل الإعلام العربية والعالمية (سعيد 2010).

ومع صدور التقرير تنوعت ردود الأفعال الشعبية بين جهود منظمة وأخرى عفوية،
 جماعية وأخرى كمبادرات فردية. وقد كان الدور البارز فيما يتعلق بتقرير غولدستون
 للمنظمات الحقوقية العربية والعالمية؛ فقد تم الحوار بينها وبين عدد من الوفود العربية حتى
 المساء قبيل عقد جلسة مجلس حقوق الإنسان. وتم رصد موافقة 33 بلدا مستعدا للتصويت من
 أصل 47 بلدا. كما اتفقت المنظمات مع السيد غولدستون أن يثبت في توصياته التوجه
 مباشرة إلى المحكمة الدولية وبالتالي أصبح لدى الفلسطينيين ثلاثة طرق يستطيعون بها تفعيل
 التقرير؛ مجلس الأمن والجمعية العمومية، والمحكمة الجنائية. وقد تم الاتصال برئيس وزراء
 حكومة الوحدة إسماعيل هنية والطلب منه أن يتعاون مع القاضي غولدستون ووافق، وطمأنه
 السيد هيثم مناع أنه ليس هناك خوف على المقاومة المدنية ولا حتى العسكرية (مناع 2009).
 ولعل من أهم ما يميز الحرب الأخيرة على غزة، ومن بعدها تقرير غولدستون وردود
 الفعل الشعبية العالمية _ عدا عن كونها من أضخم ردود الأفعال التي شهدتها المعمورة _
 استخدام وسائل الاتصال الحديثة المنتشرة بين العامة بشكل فاعل جدا؛ "حيث أسهمت شبكة
 الإنترنت والهواتف الجواله التي سهلت التواصل بين الناس، والرسائل القصيرة (SMS) التي
 ترسل عبر الهواتف الجواله، في فضح الجريمة والتتديد بها. وكانت مشاهد القتل والتدمير التي
 تنتقلها عشرات الفضائيات هي الوقود اليومي الذي يغذي المظاهرات المتواصلة" (سعيد
 2010).

إن الذي حدث حقيقة هو ردة فعل العالم كله على حرب غزة؛ فالكاميرات رصدت كل
 شيء، أناس من كل مكان اجتمعوا بنفس المقدار، ووسائل الإعلام التي تعد إحدى أدوات
 الدبلوماسية العامة كانت واضحة جدا في إدانتها لإسرائيل (عوض 2010).

وقد اعتبر نائب مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة "ساول تاكاهاشي" أن تقرير غولدستون الأممي أقوى تقرير تنفيذي في تاريخ الأمم المتحدة. وأكد أن قرار التصويت وما سيعقبه من إدانة سيبيح المجال أمام منظمات حقوق الإنسان الدولية ملاحقة القادة العسكريين "الإسرائيليين" الذين شاركوا بالحرب على القطاع، حسب الدعاوى القضائية التي رفعت ضدهم من فلسطينيين ومنظمات حقوقية محلية أخرى (صحيفة فلسطين 2009/10/10).

ومع قرار تأجيل التصويت على تقرير غولدستون، اشتعل العالم بموجة من ردود الأفعال الشعبية المنندة بهذا القرار والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عنه.

7.3 تأرجح النتائج بين الرسمي والشعبي:

من خلال استعراض النماذج الأربعة لقضايا جوهرية على الساحة الفلسطينية في العقد الأخير، تتضح لنا الفجوة بين الرسمي والشعبي. وهذا ليس حكرا على الفلسطينيين وحدهم، لكنه في حالتهم متفاهم و"متضارب" لدرجة اختلاف الرؤى والتوجهات، على عكس الدبلوماسية العامة في العالم ككل. فالسياسة الرسمية أبعد ما تكون عن التأييد الشعبي، بل تكاد تكون وصلت إلى حد القطيعة في بعض الأحداث.

وإذا كان للباحثة من كلمة تفاؤل في سياق الموضوع، فإن الحملات الشعبية والدبلوماسية العامة تحقق أهدافها على المدى البعيد؛ وفي الحالات الأربعة التي تم رصدها في هذا البحث، فإن ثلاثا منها ما زالت قابلة للتغيير لصالح الشعب الفلسطيني، بحكم أن قرارات الأمم المتحدة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لا يسقط بالتقادم. وفي هذه الحالة فإنه من الممكن أن تتغير سياسات الدبلوماسية التقليدية الفلسطينية لتصبح موائمة لتحركات الشعوب في كافة أنحاء العالم.

"إن التقصير الرسمي موجود في العالم العربي وعلى امتداد العالم، والظاهرة الكبرى التي تعيشها اليوم قضية فلسطين هي وجود فجوة هائلة بين مواقف الشعوب المناصرة للقضية، ومواقف الحكومات والدول رسميا على امتداد العالم" (البرغوثي 2009).

ولهذا كله يعقب الدكتور محمد أبو كوش (2010) قائلا: "الأمر بنتائجها والنتائج

مخبية للأمال".

والجدول التالي يختصر الحكاية، ويختزل بين طياته جهود أعوام من الدبلوماسية الفلسطينية:

الدبلوماسية العامة			الدبلوماسية التقليدية			القضية
النتيجة	الدور المطلوب	الجهات المشرفة	النتيجة	الدور المطلوب	الجهات المشرفة	
نجاح جزئي	الوقوف بجانب الرئيس+ التظاهرات والاحتجاجات	الأحزاب والقوى الفلسطينية	نجاح	استصدار قرارات من مجلس الأمن	البعثة الدائمة في الأمم المتحدة	حصار الرئيس
نجاح جزئي	التأييد+ التظاهر ونقل الصورة للدول المضيفة	الجاليات الفلسطينية	نجاح جزئي	مراسلة البرلمانات العربية والعالمية لضرورة التأييد	المجلس التشريعي	
فشل	المطالبة بفك الحصار	المجتمع الدولي	فشل	إقناع الدول بضرورة التحرك	السفراء الفلسطينيون	
نجاح	تسليط الضوء على القضية	الإعلام	-	-	الرئاسة الفلسطينية	
نجاح	الضغط على المسؤولين ومتابعة الرأي الاستشاري	المنظمات الحقوقية	نجاح	استصدار قرارات من الجمعية العمومية + طلب الرأي الاستشاري	البعثة الدائمة في الأمم المتحدة	فتوى محكمة لاهاي
نجاح	الاستمرار في مقاومة الجدار بتنظيم فعاليات مختلفة	اللجان الشعبية	نجاح	الضغط على القيادة لنقل القرار إلى الجمعية العامة	المجلس التشريعي	
نجاح جزئي	تسليط الضوء على خط الجدار	الإعلام	فشل	الترويج لخطورة الجدار	السفراء الفلسطينيون	
فشل	الضغط على إسرائيل لهدم الجدار وتعويض المتضررين	المجتمع الدولي	فشل	وقف العملية التفاوضية	الرئاسة الفلسطينية	
نجاح	المساعدة في تخفيف المعاناة ونقل الصورة لمجتمعاتها	المنظمات الأهلية	فشل	وقف العملية التفاوضية + زيارة غزة+ توفير الدعم المادي والمعنوي	الرئاسة الفلسطينية	حصار غزة
فشل	رفض الحصار والضغط على المسؤولين لعدم المشاركة فيه	القوى الفلسطينية	فشل	بيان فظاعة الحصار في الدول المضيفة	السفراء الفلسطينيون	
نجاح	المظاهرات والفعاليات الإبداعية لنقل الصورة	الحملات الشعبية	نجاح جزئي	بيان فظاعة الحصار للعالم+ التخفيف عن المواطنين المتضررين	حكومة غزة	
نجاح	نقل المعاناة الفلسطينية بكافة أوجهها بسبب الحصار	الإعلام	نجاح جزئي	التواصل مع البرلمانات العالمية لنقل الصورة والضغط على حكوماتهم	التشريعي	
نجاح	إصدار التقارير ودعم سير التحقيق وإقناع الدول بالتصويت لصالح القرار	المنظمات الحقوقية	فشل	التحيز بالتقرير+ دعم التصويت عليه+وقف التفاوض	الرئاسة	تقرير غولدستون
نجاح	المظاهرات والضغط على الحكومات للتصويت على القرار	الجاليات الفلسطينية	نجاح	التعاون مع القاضي+ التحيز بالتقرير	حكومة غزة	
نجاح	متابعة الأحداث اليومية ونقل الجرائم لدعم التقرير	الإعلام والتكنولوجيا	فشل	متابعة التقرير والمطالبة بالتصويت عليه	البعثة الدائمة في الأمم المتحدة	
نجاح جزئي	تأييد التقرير والضغط من أجل تفعيله	القوى الوطنية والإسلامية	نجاح جزئي	التواصل مع البرلمانات	التشريعي	

8.3 التوصيات:

وبعد،

فإن الباحث في وضع الدبلوماسية العامة الفلسطينية، يعجب بإمكانات الشعب الفلسطيني القادر على نشر صورةٍ للوطن المنشود، على الرغم من كافة العقبات التي لا تخفى على أحد. وفي نفس الوقت فإنه يتحسر على الجهود الرسمية الضائعة وسط معمعان التقلبات السياسية الداخلية منها والخارجية. وحتى يحافظ الفلسطينيون على صورتهم النضالية، ويحصدون ثمار جهودهم في نشر "جانبهم من القصة" فإن الباحثة توصي بمجموعة من التوصيات التي تعتقد أنها ستؤدي إلى قفزات نوعية في الدبلوماسية العامة الفلسطينية:

1. إنشاء معهد للتدريب الدبلوماسي بأسرع وقت ممكن، على أن يحتوي على قسم خاص

لدراسة الدبلوماسية العامة التي تختلف اختلافا جذريا عن الدبلوماسية الرسمية.

2. إنشاء مراكز لاستطلاع الرأي العام الخارجي منه والداخلي، نظرا لأهمية تحديد وجهة

الشعوب في نصره وتأييد القضية الفلسطينية، وعدم الاعتماد على مراكز استطلاع

الرأي المستقلة لاسيما تلك التي تحصل على معونات أجنبية لا يخفى تأثيرها على

أحد.

3. ضرورة إنشاء إعلام مرئي باللغة الإنجليزية، وبلغات أخرى إذا استطعنا. لأن الإعلام

أصبح الأداة الأولى للدفاع عن الدبلوماسية العامة وتطويرها.

4. دعم المؤسسات والمنظمات الفلسطينية العاملة في الخارج. وليس شرطاً أن يكون الدعم مادياً، بل إن التواصل والتأييد ومدّهم بمعلومات حول الجاليات الفلسطينية، ومشاركتهم في نشاطاتهم يعد إنجازاً بحد ذاته.
5. التركيز في الدبلوماسية العامة الفلسطينية على دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، حتى لا نخسر الجاليات الفلسطينية هناك ومن ثم نخسر التأييد الذي كسبناه بعد جهد جهيد.
6. توحيد الخطاب الفلسطيني الخارجي على الثوابت الفلسطينية حتى في ظل الانقسام، وليكن الشعار (صوت واحد، شعب واحد.. مهما اختلفت الآراء والرؤى).
7. وأخيراً وليس آخراً، فإن الباحثة ترجو أن يكون هناك مزيد من الدراسات المستفيضة حول الدبلوماسية العامة الفلسطينية لتغطية النقص الكامن في رسالتها، ولمزيد من الثمار التي من الممكن أن تفيدها العاملين في هذا الحقل الوليد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الملحق رقم (1):

استبانة حول الدبلوماسية الفلسطينية العامة للمؤسسات الرسمية:

في هذه الاستبانة يتم رصد كافة الجهود الفلسطينية المتبعة لتفعيل الدبلوماسية العامة والمتعلقة بالجهات الرسمية فحسب (منظمة التحرير/ رئاسة الوزراء/ وزارة الخارجية/ المجلس التشريعي). وقد قسمت هذه الاستبانة إلى محاور وفق منهج علمي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تعريف الدبلوماسية العامة في إطار هذا البحث هي الاتصال المباشر مع عامة الناس من مختلف الدول والمناطق بهدف التأثير على تفكيرهم وبالتالي تغيير آراء حكوماتهم.

المحور الأول: السياسات الواجب اتباعها لتطوير الدبلوماسية الفلسطينية العامة:

السياسات الحكومية المباشرة:

- هل يعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية أهمية القوة الناعمة والدبلوماسية العامة؟
- هل هناك دراسة حقيقية لكل خطوة سياسية وتأثيرها على الرأي العام العالمي؟

التدريب الاحترافي:

- هل هناك خبراء ذوي كفاءة عالية في دوائر العلاقات الخارجية للتخطيط للدبلوماسية العامة في الدولة؟
- هل هناك تدريبات حقيقية للكوادر العاملة في مجال العلاقات الخارجية بمختلف مستوياتهم؟
- هل ترفد الجامعات الفلسطينية وزارة الخارجية بكوادر تعي معنى الدبلوماسية العامة وتدريبهم عليها؟

أولويات الدبلوماسية الفلسطينية العامة؟

- بالنسبة لإسرائيل فإن خبراءها يقترحون توجيه دبلوماسيتها العامة إلى العالم العربي وأوروبا حيث السمعة السيئة لإسرائيل. هل تعي الحكومة الفلسطينية أين ترتفع شعبيتها وأين تتدنى بحيث يمكنها بعد ذلك توجيه دبلوماسيتها العامة؟
- هل الفلسطينيون على معرفة جيدة بثقافة وفكر الشرائح التي يوجهون لها دبلوماسيتهم العامة _ إن وجدت _ وكيفية الظهور على شبكاتهم الإعلامية بالصورة المثلى؟

استخدام التكنولوجيا في نشر الدبلوماسية الفلسطينية العامة:

- هل هناك مواقع رسمية لنشر القصة الفلسطينية من وجهة نظر الفلسطينيين؟
- هل رسالة هذه المواقع _ إن وجدت موحدة _ أم أنه لا يوجد تنسيق بينها أصلاً؟

التمويل:

- ما مقدار الميزانية المرصودة لتطبيق وتطوير الدبلوماسية الفلسطينية العامة؟
- هل هناك دعم لمحطات فلسطينية أو أجنبية تنقل صورة إيجابية حول القضية الفلسطينية كبرامج تلفزيونية مثلا أو إعلانات مرصودة في محطات أجنبية؟
- توحيد برامج الهيئات الفلسطينية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدبلوماسية العامة:**
- هل هناك هيئات ومؤسسات فلسطينية تعمل على تحسين صورة الفلسطيني في الخارج؟ وهل هناك تنسيق معها من قبل وزارة الخارجية؟
- ما علاقة المؤسسة الفلسطينية الرسمية بالمؤسسات والمنظمات الدولية مثل منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات القانونية وغيرها؟

زيادة الوعي الداخلي:

- هل هناك ثقة بالدبلوماسيين الرسميين من قبل الشعب الفلسطيني؟
- هل هناك برامج تلفزيونية رسمية أو إعلامية بأية طريقة كانت توعي الإنسان الفلسطيني العادي حول ما هيبة الدبلوماسية الفلسطينية العامة ودوره في تطبيقها أينما وجد؟

المحور الثاني: الأدوات (الأبعاد) المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية الفلسطينية العامة:

البعد الأول: الاتصال اليومي:

- الانخراط في الصحافة المكتوبة
- الانخراط في الصحافة المرئية
- الانخراط في الصحافة المسموعة
- وجود دبلوماسيين فاعلين
- وجود صفحات إلكترونية بلغة البلاد
- إنتاج أفلام حول القضية الفلسطينية

البعد الثاني: الاتصالات الاستراتيجية:

تكرار الرسالة الأساسية من مصادر متعددة بشكل مستمر

البعد الثالث: تطوير العلاقات بعيدة المدى:

- مؤسسات ثقافية فلسطينية
- منظمات أهلية لدعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية
- مؤتمرات وندوات
- منح دراسية

مسرحيات
معارض الفنية
نشرات تعريفية بالقضية الفلسطينية

المحور الثالث: أسئلة إثرائية:

1. هل هناك مراكز استطلاع للرأي ترفد الحكومة/ المنظمة/ التشريعي بنظرة العالم "للقصة الفلسطينية"؟
2. هل هناك تغيير في آلية سير الدبلوماسية الفلسطينية العامة بعد الانتخابات التشريعية الثانية؟ وما هو تجاهها؟
3. ما رأيكم في الدبلوماسية "الإسرائيلية" العامة؟ وهل هي معيق للدبلوماسية الفلسطينية العامة؟
4. ماذا فعلت الجهات المسؤولة لتفعيل القضايا المصيرية الآتية شعبيا وعالميا:
 1. حصار الرئيس ياسر عرفات
 2. معركة الجدار القانونية
 3. حصار غزة
 4. تقرير غولدستون

الملحق رقم (2):

استبانة للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية:

حضرة السادة في المنظمات الأهلية الفلسطينية تحية طيبة وبعد،

أدعى دلال باجس طالبة في كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت. أقوم بإعداد أطروحة الماجستير حول الدبلوماسية الفلسطينية العامة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية مع التركيز على مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية. لذلك فإني أرجو منكم الإجابة على هذه الأسئلة بدافع البحث العلمي ولكم جزيل الشكر.

السؤال الأول: هل هناك تنسيق بينكم وبين وزارة الخارجية الفلسطينية لدعم جهودكم فيما يتعلق بالتعريف بالقضية الفلسطينية؟

السؤال الثاني: هل هناك وحدة أهداف بين المنظمات الأهلية لنقل تصور الفلسطيني للخارج؟

السؤال الثالث: كيف ترى الدبلوماسية الفلسطينية العامة من ناحية الفاعلية والتأثير؟

السؤال الرابع: هل هناك مراكز استطلاع للرأي ترفد المنظمة/المؤسسة بنظرة العالم " للقصة الفلسطينية"؟

السؤال الخامس: هل هناك منشورات وأدبيات حول الدبلوماسية العامة من إصدارات المنظمة المؤسسة أو أية دائرة تخطيطية فيها؟

السؤال السادس: هل هناك قواعد نظرية حول الدبلوماسية العامة تستندون إليها وفق خطة مدروسة؟

السؤال السابع: هل هناك تغير في آلية سير الدبلوماسية الفلسطينية العامة بعد الانتخابات التشريعية الثانية؟ وما هو اتجاهها؟

السؤال الثامن: أي شرائح المجتمعات تخاطبون؟

السؤال التاسع: ما هي طبيعة نشاطاتكم وفعاليتكم؟

السؤال العاشر: ما هي الإنجازات التي تم تطبيقها في مختلف دول العالم بسبب نشاطاتكم وفعاليتكم؟

السؤال الحادي عشر: ما رأيكم بالدبلوماسية "الإسرائيلية" العامة؟ وهل هي معيق للدبلوماسية الفلسطينية العامة؟

السؤال الثاني عشر: هل هناك أية إضافات حول هذا الموضوع ترفدنا به المؤسسة المنظمة مشكورة؟

الملحق رقم (3):

تقييم الصفحات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الرسمية الفلسطينية

1. عنوان الموقع:
2. اللغات المستعملة في هذه الصفحة:
3. الجهة المشرفة:
4. احتواؤها على قسم للدبلوماسية العامة الفلسطينية
5. احتواؤها على أهم النشاطات والفعاليات الخاصة بالدبلوماسية العامة الفلسطينية
6. توثيق الأحداث بإحدى الأدوات التالية:
 - الصور الثابتة
 - الفيديو
 - البويربوينت
 - الفلاش
 - الأفلام القصيرة
 - غير ذلك
7. احتواؤها على آخر الأخبار الفلسطينية في الداخل/ الخارج
8. تواصلها مع المجتمع المحلي من خلال:
 - الإعلان عن ندوات، مؤتمرات، معارض في البلاد
 - نشرات أو ملصقات أو مطبوعات
 - وجود روابط للتواصل مع الموقع
9. ارتباطها بمواقع أخرى تعمل على نفس القضية
10. تسليط الضوء على أهم القضايا الفلسطينية
 - القدس
 - العودة واللاجئين
 - الجدار
 - الأسرى
 - المياه
 - الاستيطان
 - الحدود
11. ملاحظات عامة على الموقع:

الملحق رقم (4):

التعريف بالشخص الذي تم إجراء مقابلات معها لاستكمال هذه الدراسة

أحمد يوسف: مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، ووكيل وزير الخارجية.

جمال الخضري: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام 2006، كنائب مستقل عن

دائرة غزة. وأحد رواد العمل النقابي والمؤسساتي في فلسطين، ورئيس مجلس أمناء الجامعة

الإسلامية منذ أكثر من 14 عاما. وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الحكومة

الفلسطينية العاشرة، ورئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار. حاصل على شهادة البكالوريوس

في الهندسة الكهربائية.

جورج غالوي: نائب في البرلمان البريطاني عن حزب العمال سابقا، ومؤسس حزب

ريسبيكت (الاحترام). قائد قوافل شريان الحياة التي انطلقت من أوروبا نحو قطاع غزة.

معروف بأرائه المناهضة للحروب، والمؤيدة للقضايا العربية لاسيما الفلسطينية.

حسن خريشة: سياسي فلسطيني بارز، حاصل على شهادة الطب من باكستان. كان ناشطا

في الثورة الفلسطينية في لبنان بين عامي 67 و82. وهو من مناضلي الحركة الأسيرة لما

يزيد على خمس سنوات. رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي عام

1996، ورئيس المجلس التشريعي بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. نائب رئيس اللجنة السياسية

في الجمعية البرلمانية الأوروبية متوسطة. انتخب نائبا مستقلا في المجلس التشريعي الثاني وهو

نائب رئيس المجلس التشريعي الثاني.

سمير عوض: أستاذ في جامعة بيرزيت. حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد،

والدكتوراه في العلوم السياسية. رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت سابقا، ورئيس

معهد دراسات التنمية في الجامعة حاليا.

عزيز دويك: رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام 2006. بروفييسور في التخطيط الإقليمي والعمراني، ويحمل ثلاث شهادات ماجستير في التربية وتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي والحضري. وأحد قادة الإخوان المسلمين في فلسطين ومن القادة البارزين في حركة المقاومة الإسلامية حماس. أبعء إلى مرج الزهور عام 1992 مع قيادات الحركة وكان المتحدث الرسمي باسم المبعدين باللغة الإنجليزية.

علام جرار: مدير برنامج التأهيل المجتمعي في الإغاثة الطبية الفلسطينية، والمتحدث باسم قائمة فلسطين المستقلة، والقيادي في المبادرة الوطنية. عضو في مجلس إدارة مركز تطوير ممثلا عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) وهو طبيب ويحمل شهادة الدبلوم في الإدارة والصحة الدولية.

محمد أبو كوش: سفير فلسطين السابق لدى الأمم المتحدة في جنيف، وعضو مفاوضات أوسلو السرية. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويلز. مدير معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت حاليا.

محمود الرمحي: أمين سر المجلس التشريعي الحالي، خريج كلية الطب من روما، وكان رئيسا لاتحاد الطلبة المسلمين فيها، ورئيسا لاتحاد الطلبة في روما أيضا. مؤسس المركز الطبي للجنة الزكاة في رام الله، وكان مسؤولا عن المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس في منطقة الوسط حتى نهاية 1992. شغل منصب عضو وفد الضفة الغربية عن حماس للحوار مع السلطة الفلسطينية قبل ترشيحه من قبل الحركة لخوض الانتخابات التشريعية الثانية.

مشير المصري: عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، أمين سر كتلة التغيير والإصلاح، ومتحدث باسم حركة حماس. حاصل على شهادة الماجستير في الشريعة، كان نائبا

لرئيس مجلس طلاب الجامعة الإسلامية ثم رئيساً للمؤتمر العام للكتلة الإسلامية في قطاع غزة، وعمل معيداً ثم محاضراً في قسم الدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية، وهو عضو رابطة علماء فلسطين.

مصطفى البرغوثي: سياسي فلسطيني، حاصل على شهادة دكتوراه في الطب. أسس وتولى إدارة معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية منذ عام 1989. شارك في تأسيس الإغاثة الطبية الفلسطينية عام 1979. أحد أعضاء الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام لكنه استقال من عضويته بسبب معارضته لنهج المفاوضات. شارك في انتخابات المجلس التشريعي عام 1996، وأسس مع د. إدوارد سعيد وخمسمائة شخصية فلسطينية حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية في العام 2002 التي يتولى حالياً مهمة أمينها العام. وفي العام 2007 عُين وزيراً للإعلام في حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

مفيد الشامي: سفير في وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية. استدعي للعمل بالوزارة سنة 2003. تقلد أكثر من منصب منها رئيس الرقابة الداخلية في الوزارة. وهو حالياً رئيس قسم التدريب الدبلوماسي والمكلف بالتخطيط لبناء معهد الدبلوماسية الفلسطينية. عضو في لجنة السلك الدبلوماسي. يحمل شهادة الدكتوراه في الإدارة. درس لمدة 27 سنة في مختلف الجامعات الفلسطينية وكان أستاذاً مشاركاً في الإدارة والتخطيط الإستراتيجي.

منذر رجب: طبيب وناشط فلسطيني مقيم في أوروبا، وأحد المشاركين في مؤتمر فلسطيني أوروبا. وهو نائب رئيس تجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا فرع ألمانيا.

ناصر القدوة: سياسي ودبلوماسي لامع لأكثر من ثلاثين عاماً. بدأ نشاطه السياسي كعضو لحركة فتح عام 1969، ثم انتخب عضواً في المجلس الإداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين، ثم عضواً في اللجنة التنفيذية بالاتحاد، وأخيراً رئيساً للاتحاد. أصبح عضواً في المجلس الوطني

الفلسطيني عام 1975. وفي عام 1986 تولى منصب مساعد المندوب الدائم للبعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ثم تولى منصب الممثل الدائم لفلسطين في المنظمة الدولية عام 1991. خريج كلية طب الأسنان.

نبيل شعث: سياسي ومصرفي فلسطيني، حاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في إدارة الأعمال من معهد وارتون العالمي للإدارة في جامعة بنسلفانيا. عمل مستشاراً للرئيس الراحل ياسر عرفات بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. كان عضواً في المجلس التشريعي السابق ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولي سابقاً، ونائباً لرئيس الوزراء أحمد قريع ووزيراً للإعلام. وهو عضو اللجنة المركزية لحركة فتح.

هيثم مناع: مناضل حقوقي مشهور على نطاق دولي واسع. يحمل شهادة الطب من جامعة دمشق، والعلوم الاجتماعية من فرنسا. له قرابة ثلاثين كتاباً بالعربية وكتباً بالإنجليزية والفرنسية والإيطالية في قضايا المرأة والتنوير وحقوق الإنسان. نال تكريم "هيومان رايتس ووتش" عام 1992، وميدالية حقوق الإنسان للأكاديمية القومية للعلوم في واشنطن. يعد من مؤسسي اللجنة العربية لحقوق الإنسان عام 1998، وهو عضو في مجلس إدارة ومجلس أمناء قرابة 130 منظمة غير حكومية. انتخب في سبتمبر 2007 رئيساً للمكتب الدولي للمنظمات الإنسانية والخيرية في العالم للمرة الثانية، وهو الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس.

وسام أبو الهيجا: من اللجنة الإعلامية المنظمة لمؤتمر فلسطيني أوروبا.

الملحق رقم (5):

نص وثيقة مؤتمر بلباو

مبادرة "بلباو" - دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين

الإعلان الختامي وخطة العمل

31 تشرين أول، 2008

على مدار الستين سنة الماضية؛ جرى تشريد الفلسطينيين - الشعب الأصلي، إما بتشتيتهم في المنافي أو بتشريدهم داخل وطنهم بفعل سياسات الفصل العنصري، والهيمنة، وفرض المعازل. ومع ذلك، لا يمكن تجزئة النضال الوطني الفلسطيني؛ حيث أن حقوق الفلسطينيين في العودة لديارهم الأصلية، والتمتع بالحرية، وممارسة حق تقرير المصير كل واحد. إن تحقيقها يصبح ممكناً فقط عبر الكشف عن الأسباب الجذرية وراء حرمانهم من هذه الحقوق، وعبر الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

خلال تجمع "بلباو" قامت مؤسسات فلسطينية، ومنظمات تقدمية إسرائيلية غير صهيونية، وأخرى أممية وحركات اجتماعية بتداول ومناقشة آخر دراسة فلسطينية متعمقة، تتناول نظام سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني بأبعاده: القانونية والسياسية. فقد كشف هذا التحليل أن إسرائيل كدولة قامت على التطهير العرقي الشامل للفلسطينيين في عام 1948، وإنها منذ ستة عقود لا زالت تحرم وتنتهك بشكل ممنهج حقوق مختلف أجزاء الشعب الفلسطيني - اللاجئين في الشتات، الفلسطينيون من مواطني دولة إسرائيل، والفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 - وذلك على أساس هويتهم القومية، ومن أجل منع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وسعيًا لتوطيد نظام هيمنتها الاستعماري من خلال القوانين العنصرية، بما في ذلك تشجيع الهجرة اليهودية حصرياً، بينما يتم حرمان الفلسطينيين - الشعب الأصلي من حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية. ومن وجهة نظر قانونية؛ فقد خلصت الدراسة إلى أن النظام الإسرائيلي نظام استعماري فريد؛ إذ يجمع بين "الأبارتهايد"، الاستعمار الاحلالي والاحتلال الحربي.

نحن ممثلو المجتمع المدني العالمي المجتمعون في "بلباو"؛ نرى وجوب اخضاع دولة إسرائيل للمساءلة القانونية. إننا نرى إن منح إسرائيل حصانة رغم انتهاكاتها المتواصلة والمنهجية للقانون الدولي، ولحقوق الإنسان الأساسية، والتعامل معها كاستثناء فوق قانون الأمم، وتزويدها بدعم غير محدود في المجالات: السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية؛ يجعل كلا من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفاعلين دوليين آخرين فيما يسمى بالمجتمع الدولي، مذنبين ومتواطئين فعليا في جريمة تأييد وإدامة "أبارتهايد" إسرائيل وحكمها الاستعماري. إننا نرى أنه فقط من خلال وقف هذا التواطؤ الدولي يمكن استعادة الكرامة والعدالة للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء إخفاق المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة، في رؤية ومعالجة العنصرية والتمييز العنصري باعتبارهما سببا جذريا لاضطهاد إسرائيل المنهجي والمتواصل للشعب الفلسطيني، وبالتالي فشلها في مجابهة هذا الاضطهاد؛ فإننا ندعو المجتمع المدني العالمي لكي يأخذ على عاتقه المسؤولية السياسية والأخلاقية لتقديم دعم فعال في معركة الكفاح من أجل إنهاء اللا عدالة متعددة الأوجه، تماما كما جرت مواجهة "أبارتهايد" جنوب أفريقيا سابقا؛ وذلك لتعزيز العدالة والمساواة، والسلام الدائم في منطقة خالية من السلاح النووي.

خطة العمل

نحن المجتمعون في "بلباو" في 31 تشرين أول، 2008، ندعو منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، شبكات العمل وأصحاب الضمانات الحية للعمل على:

(1) رفع مستوى الوعي والعمل عالميا على تنفيذ نداء المجتمع المدني الفلسطيني عام 2005 الداعي إلى مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها (BDS)، وذلك بطريقة تدرجية ومتواصلة، مع مراعاة إمكانيات وقدرات كل موقع. وندعو بشكل خاص حركات التضامن العالمية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات العقائدية والدينية، والاتحادات النقابية، والمنظمات غير الحكومية، والشخصيات والمؤسسات الأكاديمية والثقافية، ومنظمات حقوق الإنسان، والخبراء المستقلين؛ لاتخاذ تدابير عملية وفعالة لمواجهة نظام الاستعمار الاحلالي والأبارتهايد الإسرائيلي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الفلسطيني.

(2) تطوير وإدامة الحملات لتوعية الرأي العام وكشف الحقائق حول نظام إسرائيل كنظام تمييز عنصري، واستعمار احلالي، واحتلال، ومن أجل تعزيز ودعم كفاح مجموع الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي داخل إسرائيل، وفي الشتات؛ من أجل تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، وحقه في العودة والعدالة والمساواة كأفراد وكشعب. وفي هذا الإطار، فإن المؤسسات الإعلامية مدعوة لإتاحة الفرص للأصوات الأصلية التي تمثل المجتمع المدني الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً، وللذين يدعمون سلاماً عادلاً، لكي يعبروا عن قضاياهم بحرية ودون رقابة أو تشويه أو تجاهل.

(3) المطالبة بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004 والذي أدان بناء إسرائيل للجدار العنصري والمستعمرات الإسرائيلية التي بنيت في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم المعونة أو المساعدة لإسرائيل أو لأي من المؤسسات الضالعة في الجرائم وتنتهك القانون الدولي، وتحمل إسرائيل المسؤولية عن الأضرار التي تنكبها البنية التحتية والخدمات الممولة والمقدمة في سياق المساعدة الإنسانية من قبل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(4) بذل الجهود المنظمة من أجل إنهاء سياسات التطهير العرقي المنظم الذي تمارسه إسرائيل في القدس المحتلة، وإنهاء حصارها الإجرامي المفروض على قطاع غزة المحتل، حيث أن سياسة إسرائيل غير القانونية وغير الأخلاقية المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية على أكثر من مليون ونصف فلسطيني تضاهي أعمال الإبادة الجماعية وفقاً لخبراء بارزين في القانون الدولي، كما ينبغي فضح تواطؤ المجتمع الدولي في الحفاظ على الحصار، والعمل من أجل وضع نهاية له.

(5) تفعيل ضغط متزايد على الأمم المتحدة، وعلى الحكومات والسلطات المحلية، والهيئات متعددة الأطراف؛ مثل منظمة الاتحاد الأوروبي للتعاون، وعلى القطاع الخاص من أجل وقف التعاون مع إسرائيل، ومنع جميع مؤسساتها المتواطئة، وتلك التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته لحقوق الإنسان، ومن أجل التحقق من مدى امتثال كل من هذه المؤسسات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

(6) زيادة الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل دعم واحترام التزاماته بالقانون الدولي وبمعاييره لحقوق الإنسان خلال تعامله مع إسرائيل، ولا سيما المطالبة بوقف العمل باتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وذلك استناداً إلى انتهاكات إسرائيل الخطيرة والمستمرة للمواد رقم 2 و 83 من اتفاقية الشراكة.

(7) مواصلة العمل من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء القانونيين من أجل محاكمة ومعاقبة الإسرائيليين مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومن أجل جبر ما لحق بالضحايا الفلسطينيين من أضرار وتعويضهم، ومن أجل مساءلة دولة إسرائيل وجميع الأطراف المتورطة في مثل هذه الجرائم. ونحن نحث على استكشاف استراتيجيات جديدة يمكن بموجبها إخضاع المنظمات الصهيونية، وخاصة الصندوق القومي اليهودي (JNF)، وكذلك الشركات الأجنبية والحكومات التي تتعاون مع نظام القمع الإسرائيلي للمساءلة والمحاسبة أمام المحاكم الدولية، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

(8) مطالبة تجمع الحركات الاجتماعية وشبكات العمل الأخرى في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي، بتأييد ودعم التحليل الوارد أعلاه والمصادقة عليه واعتماده في خطة عملها وبرامجها..

(9) تنمية التضامن بين جميع الأمم، وبخاصة مع الشعوب العربية وبلدان أخرى في المنطقة والتي تكافح من أجل الحرية والعدالة وتقرير المصير.

(10) تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي بغرض تنفيذ بنود الخطة آنفة الذكر.

المصادر باللغة العربية

الكتب والدوريات:

- مناع، جودت. 2004. الاحتلال الإسرائيلي والإقناع الإسرائيلي خلال عملية حائط الفصل العنصري. رام الله: منشورات بالميديا إنستيتيوت للإعلام. ط1.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. 2006. التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005. تحرير محسن صالح. لبنان: بيروت. ط1
- _____ . 2008. التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007. تحرير محسن صالح. لبنان: بيروت. ط1.
- _____ . 2009. التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008. تحرير محسن صالح. لبنان: بيروت. ط1.
- يوسف، محمد. 2007. بلعين.. في المقاومة الشعبية. مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح). ط1.
- الأمانة العامة لمؤتمر فلسطيني أوروبا. 2008. مؤتمر فلسطيني أوروبا. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار. 2008. اللجنة الشعبية: عام في مواجهة الحصار. فلسطين: غزة. نسخة إلكترونية.
- المجلس التشريعي الفلسطيني. 2009. فعاليات إحياء الذكرى السنوية الأولى لمعركة الفرقان: صمود وانتصار. فلسطين: غزة.
- المجلس التشريعي الفلسطيني. 2009. كتيب خاص حول الجولة البرلمانية للمجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة. فلسطين: غزة.

السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني. 2009. ثلاث سنوات من العطاء رغم الحصار. فلسطين: غزة.

سعيد، خالد. 2010. حين صبوا الرصاص على غزة. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد. ط1.

التقارير والمقالات:

بيكر، بيتر. 2007. "الصراع الإسرائيلي_الفلسطيني النقطة المحورية الجيوبوليتيكية لعالم متأزم". الجدار العازل الإسرائيلي فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص). تحرير أنيس القاسم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1.

أبو عيد، خافيير. 2007. "اللاجئون الفلسطينيون في أمريكا اللاتينية والبحث عن الاعتراف". جريدة حق العودة. ع21-22.

ورقة ديربان: رؤيا إستراتيجية شاملة. 2007. وثيقة عرضت في جريدة حق العودة. ع21-22.

هالبر، جيف. 2008. "جدار الفصل الإسرائيلي، التمييز العنصري، الاحتلال والقانون الدولي" المجلة الثقافية. ع72.

صفا، جاد الله. 2008. "الإعلام الفلسطيني بأمريكا اللاتينية- الواقع والآفاق". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

تقرير صحفي صادر عن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تشرين الثاني 2008 ، رقم (A/26/2008)

الزير، ماجد. 2009. العمل الأهلي الفلسطيني والسياسة. من موقع الجزيرة نت.
2009/6/19.

نعيرات، رائد. 2009. "المواقف الدولية من العدوان". دراسات في العدوان الإسرائيلي على
قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان. تحرير عبد الحميد الكيالي. بيروت:
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

شعبان، إبراهيم. 2009. "قراءة في تقرير القاضي غولدستون". سياسات. ع10.

صفا، جاد الله. 2009. "مهزلة مؤتمرات الجالية الفلسطينية وألعاب المنتفعين - البرازيل
مثلاً". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أبو دهيم، موسى. 2009. "تقرير غولدستون والسلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان".
تسامح. ع27.

مخول، أمين. 2009. "بين مؤتمرين: ديربان، تجربة بالغة الأهمية وتحد محمل بالفرص".
قضايا جمعية. ع4.

أبو عطا، فداء. 2009. "العمل الدولي: فضاء غير محدود لدعم القضية". قضايا جمعية. ع4.
زاخت، ميكا. 2009. "المقاطعة، سحب الاستثمارات، العقوبات: الأجندة الفلسطينية للسلام
العادل". قضايا جمعية. ع4.

ولفوود، تيريزا. 2009. "التضامن الدولي مع فلسطين". قضايا جمعية. ع4.

المصري، هاني. 2009. "أين نتائج لجنة التحقيق في تأجيل تقرير غولدستون؟" جريدة الأيام.
2009/12/19.

غودمان، هيرش. 2009. "الرصاص المصهور، الدبلوماسية العامة قيد الاختبار". صحيفة هآرتس.

كليميشا، آرلين. 2009. "حركة التضامن الفلسطينية في أمريكا اللاتينية". جريدة حق العودة. ع31.

قسيس، رفعت. 2009. "أهمية الشبكات الفلسطينية في التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني". جريدة حق العودة. ع31.

أبو هوش، سالم. 2009. "الضغط على الحكومات: هل هي معركة خاسرة سلفاً؟". جريدة حق العودة. ع31.

فريدمان، نورا باروس. 2009. "تضامن دولي ميداني غير مسبوق: إيداع في الأدوات واتساع في المدى". جريدة حق العودة. ع31.

تقرير صحفي من موقع الجزيرة نت بعنوان: فلسطينيو أوروبا يستعدون لمؤتمرهم السابع في ميلانو. 2009/4/29. www.aljazeera.net

دويكات، أمل. 2010. مصداقية استطلاعات الرأي العام الفلسطيني. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. www.alzaytouna.net

محرم، سناء. 2010. "ثغرة في الجدار: الفنون تتحدى جدار الفصل العنصري". صامد الاقتصادي. ع60.

أبو حلاوة، فادي. 2010. "الجدار في مؤتمرات هيرتزليا". صامد الاقتصادي. ع60.

المقابلات:

مقابلات أجريت مع المبحوثين عبر قناة الجزيرة الفضائية:

البرغوثي، مصطفى. 2005. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج تحت المجهر. 10 كانون ثاني، وفي برنامج ما وراء الخبر. 2 شباط 2009.

رجب، منذر. 2006. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج من أوروبا. 11 كانون الأول.

مناح، هيثم. 2009. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج ما وراء الخبر. 3 تشرين أول.

الخشري، جمال. 2010. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج لقاء اليوم. 25 شباط.

مقابلات أجرتها الباحثة مع المبحوثين:

الشمالي، مفيد. 2009. مقابلة مع الباحثة. 24 كانون الأول.

الرمحي، محمود. 2010. مقابلة مع الباحثة. 3 كانون الثاني.

دويك، عزيز. 2010. مقابلة مع الباحثة. 3 كانون الثاني.

يوسف، أحمد. 2010. مقابلة مع الباحثة من خلال البريد الإلكتروني. 28 كانون الثاني.

جرار، علام. 2010. مقابلة مع الباحثة من خلال البريد الإلكتروني. 28 شباط.

القدوة، ناصر. 2010. مقابلة مع الباحثة. 28 شباط.

المصري، مشير. 2010. مقابلة مع الباحثة من خلال البريد الإلكتروني. 2 آذار.

شعث، نبيل. 2010. مقابلة مع الباحثة. 7 آذار.

أبو كوش، محمد. 2010. مقابلة مع الباحثة. 13 آذار.

عوض، سمير. 2010. مقابلة مع الباحثة. 16 آذار.

خريشة، حسن. 2010. مقابلة مع الباحثة من خلال البريد الإلكتروني. 20 آذار.

أبو الهيجا، وسام. 2010. مقابلة مع الباحثة من خلال البريد الإلكتروني. 26 آذار.

المصادر باللغة الإنجليزية

- Al-Najjar, Abeer. "Public diplomacy and the legitimacy of the Palestinian authority". Nov 18, 2009
- Batora, Jozef. 2005 Public diplomacy in small and medium- sized states: Norway and Castells, Manuel. 2008. "Taxonomy of credibility in state Public Diplomacy". The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 2008; 616; 55
- Cull, Nicholas. 2008. "Public Diplomacy: Taxonomies and Histories". The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 2008; 616; 55
- _____. 2009. Public Diplomacy: Lessons from the Past. Figueroa Press: Los Angeles.
- Eye on diplomacy. One year on the genocide. A monthly magazine issued by ministry of foreign affairs – Palestine. December 2009.
- Gerald M. Steinberg. Can Israel win the 'soft power' war in Gaza?, the Jerusalem post. Dec. 28, 2008.
- Gilboa, Eytan. 2006. Public Diplomacy: The Missing Component in Israel's Foreign Policy.
- _____. 2008. "Searching for a Theory of Public Diplomacy". The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 2008; 616; 55
- Henrikson, Alan. 2005. "Niche Diplomacy in the World Public Arena: the Global 'Corners' of Canada and Norway". The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations. New York: Palgrave Macmillan.
- _____. 2006. What can public diplomacy achieve?. Discussion papers in diplomacy. editor Dominic Kelly.
- Hemery, John. 2005. " Training for Public Diplomacy: an Evolutionary Perspective". The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations. New York: Palgrave Macmillan.
- Hroub, Khaled. 2006. Hamas: A Beginners Guide. London: Pluto Press.
- Irwin, Colin. 2009. Israel and Palestine: Public Opinion, Public Diplomacy and Peace Making. www.peacepolls.org
- Kanada. Discussion papers in diplomacy. editor Dominic Kelly. Netherlands Institute of international relations.
- Lord, Carnes. 2006. Losing hearts and minds: Public diplomacy and strategic influence in the age of terror. Praeger Security International: the United States of America.

- Leonard, Mark. Smewing, Conrad. 2003. Public Diplomacy and the Middle East. The foreign Policy Center. London: Elizabeth House.
- Melissen, Jan. 2005. The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations. New York: Palgrave Macmillan.
- Nancy snow, and Phillip Taylor, eds. New York: Routledge.
- Nye, Joseph. 2006. Soft Power, Hard Power and Leadership.
- _____. 2008. "Public Diplomacy and soft power". The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 2008; 616; 55
- _____. 2010. The new Public Diplomacy. Project syndicate <http://www.project-syndicate.org/contributor/422>
- Price, Monroe, Susan Hass, Drew Margolin. 2008. "New Technologies and International Broadcasting: Reflections on Adoptions and Iransformations". The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 2008; 616; 55
- Riordan, Shaun. 2005. " Dialogue-based Public Diplomacy: a New Foreign Policy Paradigm?". The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations. New York: Palgrave Macmillan.
- Routledge International handbooks. 2009 Routledge Handbook of public diplomacy.
- Shihabi, Muzna. 2006. Palestinian Public Diplomacy: from Camp David II to the ICJ Ruling on the Israeli Wall. MA thesis. Birzeit university.
- Taylor, Humphrey. 2006."the practice of Public Diplomacy".. Public Diplomacy Practitioners, Policy Makers, and Public Opinion. USC Center on Public Diplomacy & the Pew Research Center. Joshua S. Fouts Editor. USA.
- Tiedeman, Anna. 2005. Branding America An Examination of U.S. Public Diplomacy Efforts After September 11, 2001. <http://fletcher.tufts.edu>
- Waller, Micheal. 2007. Fighting the war of Ideas like a real war. The Institute of World Politics Press. United States of America.

المواقع الإلكترونية:

www.publicdiplomacy.org

موقع مؤسسة Alumni للدبلوماسية العامة

www.qudstv.com	موقع قناة القدس الفضائية
www.aqsatv.com	موقع قناة الأقصى الفضائية
www.freegaza.ps	موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار
www.jamalkh.ps	موقع النائب في المجلس التشريعي جمال الخضري
www.stopthewall.org	موقع الحملة الشعبية لمقاومة الجدار
www.alawda.eu	موقع مؤتمر فلسطيني أوروبا
www.prc.org.uk	موقع مركز العودة الفلسطيني في لندن
www.mofa.ps	موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية في غزة
www.mofa.gov	موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية في الضفة
www.plc.gov.ps	موقع المجلس التشريعي في غزة
www.pal-plc.org	موقع المجلس التشريعي في الضفة
www.pmo.gov.ps	موقع رئاسة الوزراء في غزة
www.palestinecabinet.gov.ps	موقع رئاسة الوزراء في الضفة
www.palestine-info.info	موقع المركز الفلسطيني للإعلام
www.nad-plo.org	موقع منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات
http://www.un.int/palestine	موقع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة
www.bdsmovement.net	موقع اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها